

- ۱- اسئلة واجوبة لامين فهد
- ۲- المسائل الواردة عليه من الشاه
- ۳- المسائل البحرية له

متر



بازدید شد  
۱۳۸۲

۱۲۸۷

شماره ثبت کتاب

۹۲۰۰۵

۱۱۹۱۷

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب اسئلة واجوبة

مؤلف امين فهد

موضوع

شماره قفسه

۷۴۹۵

۵۱۲۱

خطی - فهرست شده

۷۴۹۵





## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي آتانا من كل ما سالناه وجابنا اللهم بطن ما طلبناه  
المعبود الذي لا يعبد الا اياه الحمد الذي من تولي عليه كفاه  
احمده حمدا يروق معناه واشكوه شكرا يعرف سراه واومى به  
ايمانا من تحقق الحق وراه وشهد ان لا اله الا الله وحده لا  
شريك له شهادة اذ ختمها يوم فضله وقضاه وشهد ان محمدا  
عبده ورسوله شهادة شرعهم انوفى بحده واساله حسن التوفيق  
لطلب رضاه واستعينه على التمسك بوفيقه عري تقواه وان  
تصلي على المصطفى لانقاذ ما حكم به امضاه خصوصا على محمد وآله  
من داس بساط القدرة ووطأ واهل المحن وصين بقضاء دينه و  
اغناه **وبعد** فلما وفقنا الله الحق بالتحقيق وهذا الي  
سواء الطريق من علينا بجلالة مجلس العالي لا علم والاستغناء  
من الامام العلامة الاعظم افضل المتأخرين لسان الفقهاء  
المتقدمين وحيد عصره فريد در الشرح الزاهد الوديع العا  
جبال الدين ابي العباس احمد بن محمد لا زالت اعماله الصالحة





مقدونه بالقبول وإقامة النية تحققة قبل المامول وكان من  
جملة ما استفدناه من اعلايه واقتبسناه من نور ضيائه الاجابة  
التي اخادنا على المسائل الواردة اليه من بعض فضلاء الشافعية  
فانها قد اشتملت على فوائد جمة لا تنو في غير ما من المخططات  
والاختصاصات فاجبت ان اصونها في دستور ليكون اخف  
لها واكثر الانتفاع بها وما توفيقي الا بالله عليه توكلت  
وايه انيس **باب الله** لو تقي بما دون الثلاث وجب الثلاث  
فهل يدخل هذا تحت عموم قوله ولا يستعمل الجهر المستعمل  
وهل ينحس ام لا وكذا الارض اليابسة اذا مشا عليها جرة  
بخسة وهي يابسة هل تنحس ام لا وهل اذا كانت يابسة وهي  
خسة هل تطهر **لا الجواب** ما يستعمل من الاجار بعد النقاء لا يحكم  
بنجاسة وحشة لا يحكم حكم التي انتهى يدل في حوز استعمالها  
وثانها ويكفي والارنجس لارض حتى يعلم فيها النجاسة واذا  
كانت الارجل نجسة يابسة قبل المشي ومشى على الارض  
فقد كان نجاسة الرجل رطبة لانه

حد المشي

حد المشي بخسة عنه خطوط **مس** لو كانت رجل الان  
بخسة فهل يجوز بها في المسجد حتى تطهر ام **لا الجواب** يجوز اذا  
لم تتعد النجاسة الى ارض المسجد وبواريه وجدرانها وفه ثمة ولو  
فرض التعدي فعل حرام وحكم بطلان رة الوجل مع زوال  
لعنه **مس** لا استحالة تطهر فلو استحال الماء النجس لم تطهر ام **لا**  
**الجواب** الكلام هنا كالكلام في الكلب او الاستحال لمخافاته  
فلما يتطهره ثم قد فسدنا بحقه نجاسة الماء غير نجاسة الكلب  
فهو اولى بالطهارة **مس** هل يقبل قون النودجي في نجاسة  
المذبح المودع عنده وهل يقبل في المودع العذابة حتى يقبل  
قوله ام **لا الجواب** الظاهر القبول لانه ذو يد مستقلة واد  
في بالقبول يد المستعير لانها منصرف **مس** قوله ولا تقبل  
بشره لانها نجاسة ماء الغيرة فلو اخيد بنجاسة المباح هل  
تقبل ام لا وهل فرق بين كونه عدل ام **لا الجواب** اذا شهد عدل  
بنجاسة الماء لم يجب القبول في المباح اما اذا خيد بنجاسة ما به  
او كان ذابيد منصرفه الوكيل والنزوحه وانما دم فانه مقبول



وان لم يكن عدلا **مسد** بيت طولها حيل مثلا وعرضها ذراع  
 ومرة عليها كلب او كافر وهر رطبه فهل يكون حكمها حكم المحصور  
 في وجوب الاجتناب ام لا **الجواب** ان عرف مدور الكلب عليها جمع  
 حكم بنجاستها وان كان على بعضها لم يجب لانه ليس محصورا  
 لانهم مثل المحصور كالبيت ولا يمكن ان يكون بيت ميلا او  
 نصف ميل **مسد** اذا طرد نذير الحيوان ثم ظهر منه دم بعيد ذلك  
 هل يكون طاهر حلالا ام لا **الجواب** ما يظهر من الدم مستحقا في  
 العروق او اللحم ماله يقذف فيه المذبح طاهر حلالا **مسد**  
 هل يستحب الوضوء المذروب مرتان كالواجب ام لا **الجواب**  
 نعم لانه يمتد **مسد** انسان تكس في غسل الوجه واليدين تا  
 ثم ذكر هل يغيد ام **الجواب** نعم بعيدا عما يحصل معه انه يتيب  
**مسد** لو توضعاء بماء مفضوب وهو جاز هل ثم علم قبل المسح  
 هل يصح ان يمسح بما بقي ام لا **الجواب** نعم لعدم انتفاع الماء بالبيته  
 وعدم ثبوتها مع احتمال المنع ليقع التصرف في حال الغيرة اما  
 لو غسل ثوبه فانه يصح صلاته فيه مع بقاء البيته **مسد** قوله

لواخر حتى جفا المقدم بطل فهل المرد الواجب اذا التذنب  
 كما وجف الوجه وبقي ظاهر الحجة **الواجب** لا بد في البطلان من  
 جفاف مجموع الاعضاء السابقة وظاهر الوجه ان كان على موضع  
 يجب غسله اعتبره ان كان مته سلا لم يكن به عبة **مسد**  
 لو غيبة الحفنة او بقدر ما مع عدمها اوجب الغسل وان الكس  
 فلو غيبة من اذ مع وجودها طواه وادخل مع نغمة بقدر ما غيب  
 عليه الغسل مع عدم الانزال ام لا **الجواب** نعم لما ذات الحائضين في  
 الصورة المفروضة **مسد** لو اجتمع ميت ومحدث وجنب فالجنب  
 اولى ومزيل النجاسة اولى ومزيل الطيب عن المحرم اولى ولو  
 كان معهم انسان احد ما على بدونه ولاخرى ثوبه فاما اولى من  
 الثوب واذا لم يجد غير الثوب النجس تخير في الصلوات فيه وما د  
 يا على الاقوى **مسد** اذا مس الانسان ميتا بظفره او سننه  
 او لانه هل يجب عليه غسل او لا **الجواب** الظاهر انه لا يكون  
 الماسح حاس ولا يحس النظرة والشعر اما الانسان فحس  
 يتعلق الحكم بميتته **مسد** لو كان مع الانسان قطعة لحم فيها

والاخر حتى جفا المقدم بطل فهل المرد الواجب اذا التذنب  
 كما وجف الوجه وبقي ظاهر الحجة **الواجب** لا بد في البطلان من  
 جفاف مجموع الاعضاء السابقة وظاهر الوجه ان كان على موضع  
 يجب غسله اعتبره ان كان مته سلا لم يكن به عبة **مسد**  
 لو غيبة الحفنة او بقدر ما مع عدمها اوجب الغسل وان الكس  
 فلو غيبة من اذ مع وجودها طواه وادخل مع نغمة بقدر ما غيب  
 عليه الغسل مع عدم الانزال ام لا **الجواب** نعم لما ذات الحائضين في  
 الصورة المفروضة **مسد** لو اجتمع ميت ومحدث وجنب فالجنب  
 اولى ومزيل النجاسة اولى ومزيل الطيب عن المحرم اولى ولو  
 كان معهم انسان احد ما على بدونه ولاخرى ثوبه فاما اولى من  
 الثوب واذا لم يجد غير الثوب النجس تخير في الصلوات فيه وما د  
 يا على الاقوى **مسد** اذا مس الانسان ميتا بظفره او سننه  
 او لانه هل يجب عليه غسل او لا **الجواب** الظاهر انه لا يكون  
 الماسح حاس ولا يحس النظرة والشعر اما الانسان فحس  
 يتعلق الحكم بميتته **مسد** لو كان مع الانسان قطعة لحم فيها



عظم وسمها ان ن اخرج ثم اخبره الذي هي في يده بانها ميت  
ادري وهي غير مفصلة فهل يجب عليه الغسل بقوله ام لا وهل  
يشترط ان يكون عدلا مسلما او لا ومع القول بالقبول هل يجب  
عليه اعادة الصلوة قبل العلم ام لا **الجواب** اقرار في اليد فافذ  
فيجب عليه الغسل ولا يجب عليه القضاء الصلوة على الا  
قوي لان من على الطهارة وهي الاصل قال عليه السلام الناس  
في سعة عالم يعلمون والحديث مشهور والتحقيق ان البحث هذا  
يقع في بابين بالنسبة الى النجاسة وحكمها قبل العلم والاولي  
القول بخبر وبالنسبة الى الحدث والاحوط فيه لا اعادة مع اخل  
لا مثقال واصالة البقرة **مسألة** امرأة قطعت ولها في نوبة مستغرقة  
في مدة شهر مثلا والدم مستغرق فما حكم هذا الدم ومع القول  
بانها نفاس فما مقداره اذا انقطع الولد كان لكل قطعة حكمه  
التعام وكان نفاس بانفراده بعد عشرة وما زاد استحيضة  
حتى تصنع قطعة اخرى فيبتدئ بها حكم النفاس ويعلم  
عشره وما زاد استحيضة وهكذا **مسألة** لو قطعت يد كان في علم عقبتها

هل تحق في الاسلام ام لا ونظرا لما فيه في وجوب الغسل والدم  
**الجواب** يحتمل عدم الحاق لعدم الحيضة حين القطع والاقرب  
التبعية والنجس في حكمه لقوله عليه السلام لجماعة من السراة وقد  
قطعت ايديهم وافر لهم بزيت فحتم ايديهم واسوا لهم بطعام واقا  
حتى تدمت ثم دعابهم وقال لهم اعلموا ان ايديكم قد سقطتكم  
الى النار فان تدعهم جورتموا الى الجنة والاجر لكم الى النار  
**مسألة** لو كفن الزوج المدة ثم ذهب قبل الدفن او بعده  
فهل يجب على الزوج اعادة اعادة التكفين ام لا **الجواب**  
لا يجب اعادة التكفين لمحصل البهارة بالاول لا الثاني  
فلا يعود الوجوب لا بسبب **مسألة** اذا كفت بوجوه الكفا  
رة في الحيض فهل يقبل قولها في لزوم الكفارة ام لا وهل  
يفرق بين كونها ثقة ام لا ولو كان بعد الدفع هل يرجع على  
الفقراء ام لا **الجواب** اذا اخرجت يكونها حائضا قبل اذا كانت  
ثقة ولو رجعت لم يقبل لان يتوب ويغيب عن الرطل صدقها  
واذا دفع الى الفقير تلتفت عين المدفوع لم ترجع عليه



ولو كان الاخبار بعد الوطى لم يقبل **س** قل النفس يجب  
مع الوضوء قبله او بعده فهل يجوز في الشبهة ام لا **الجواب**  
لا مانع من ذلك ولا حصل الجواز **س** امرأة قد شبهت حامل و  
قارن زمان الوضوء انتهاء السنين وراه بعده دماحة عنه  
ايام او بعصر عليها الولاده الى بعد انتهاء السنين فما حكم ذلك **س**  
**الجواب** حكما انه بعد السنين فهذا الحاضه سواء كان عقيب  
نفاس او لا **س** لو مات انسان ولم يجد مكانا سوى قبره ان  
ولده يلى واصلمه لا باحة فهل ينشر ام لا **الجواب** اذا ضاع  
المكان جاز دفنه معه ولا يتركها ملامه **س** ان وجد نصيب  
قبور وملاط قبور ولم يكن القبور اشر فهل تكون مباحه  
ام لا ولو حترتها انسان وزد عمالي الذين عليه **الجواب** لا يجوز  
اخذ ملاط القبر وجاره لانه علك ولا اصل بقاء الملك  
اما لو حترته وزد عمه فان بعد ان راس الله بالكلية جاز  
وان كان قبليه كان حراما التعزير واعادته الى مكان  
عليه نعم لو كانت القبور عادية جاز لا انتفاع بملاطها

والايتها **س** الكفن مقدم على السوا وورث الحيوة يقرب  
للمتراب كما يقرب الماء ام لا واذا استناب للضرب بما يكفي  
اخباره ولو كان فاستام **لا الجواب** نعم يضرب لمحصله الماء  
يلغ الزاير العدل عن جماعة **س** من يدا الصديق مع التعذر للفعل  
تيمم له في شهر رمضان فابى محله واذا نقص بنوم او حدث  
غير النوم **س** يجب عليه اعادة التيمم او لا **الجواب** ما عرف من  
اصحابنا قايلا بوجوب التيمم سواء التيمم قدس الله روحه  
ومحله اعضاء تيمم الله له او من غير من فوات ولا يجبا عاده  
لو تخلفه حدث وجب بقاء ارض الليل ويحتمل اعادة تيمم  
نقص وحدث في عليه ليل ولو كان الناقض نوما واستيقظ  
جنب **باب الصلوة** **س** قوله في صلوة الاستلقاء فان ماخذ  
الاجابة ان تحت المعادة فهل المعادة كما فعل او لا ام لا  
**الجواب** نعم حتى في تقديم الصوم وتغيره الاطفال من غير  
اشتئاس **س** لو اعتقد قول سمع الله عن حمده عند كل  
انتصاب من ركوع الكسوف انه مندوب هل يبطل ام لا وكذا



لو تشابه في الوسط معتقدا وجوبه ولو صلح منفرد ثم جاء من يصلح  
 واجبا هل يجب له الاعادة كالسجدة ام لا وعلى القول بالاجتناب  
 لو كان قد لحق صلواته فانيما يخصه قبل الاجتناب ثم جاء  
 من يصلح واجب هل يجب له الاعادة ام لا ولو فات صلوة الكوف  
 فلو لاداء لفظة انما كان له فلهما يجزبه ام لا ولو فات البنية  
 بانه احترق بعض القصر وغاب محنته فاهل يجب عليه قضاء  
 ام لا ولو قال ما اعلم انه في صلواته هي الكوف ركنها هل تبطل  
 صلواته ام لا ولو قال لا ادري هل هي حرام اخبات ولو  
 ذكر ان عليه صلوة فربما لم يعلم هل هي كوف فينوي القضاء  
 او زلة فينوي الاداء فلهما يكتفي بصلوة واحدة ينوي  
 فيها الاداء والقضاء كالسجدة او يعتقد الى صلواتي وهل  
 يجب فيها التعوذ كما في السجدة وهل سمع صلوة الله له  
 اذا بالنسبة الى الميت وهل تثبت الكوف بالشيء ام لا  
 وهل يجب التبعض اذا اعلم انه لم يدركها لانه ام لا **الاجابة**  
 هذه مسائل لاولى يجب عنده الخامس والعاشر هوي

بعده الى السجود وفي غير ما ياتي بالتكبير للفصل فلو سمع معتقدا  
 لا استحبابه فقد اتى بذكره على غير هيئة المندوعه فيبطل صلوة  
**الثاني** لو تشبه عقبيه الركعة الاولى معتقدا وجوبه وهو غير  
 واجب ولا استحباب وهو ذكر وليس افعال الصلوة فيبطل  
 تفسير المندوع وقال عليه السلام من ادخل في شرفنا وليس  
 منه كان مبدعا **الثالث** لو اعاد صلوة الكوف بفراغه قبل الاجتناب  
 وكافرغ من هذه المندوبة وجدها يصلحها واجبا استحباب  
 له اعدتها مع عموم الذنب الى دخول مع الجماعة خصوصا  
 مع بقائه احتراق فانها سعة ينبغي الانتحال فيها بالعبادة  
 والذكر والتخدر من الغفلة **الرابع** لو ارد قضاء الكوف والنية  
 نوي القضاء فلو نوي الاداء فلهما كان له زلة اخر ان  
 الا ان قصد فعل هذه النية وهو يعلم انه يفعلها في غير وقتها  
**الخامس** لو البنية باخرة اى بعض القصر وحجاب  
 محنته فان اراد فعلها قبل ظهوره صلاها اداء لا صلا  
 البقاء وان ظهرت في العذر قد اجلت فالاحوط



القضاء مع احتمال عدم الاصلية البقاء ببراه واصلا  
عدم الاستيعاب **السادس** لو يتقن ان عليه فائته وتكر في  
توكلها زلزله او كوفي كفاه ان ينوي قضاء صلوه لائلا  
لانها تعم الجميع فجزان ينوبها في الكوفين والبراج  
في الاداء وقضا **السابع** لو جهل وجوب الجهر في صلوه او  
استحبابه لم يبطل لان هذه الكيفية غير واجبه هنا فيكون  
فيها تخيرا ولا يفرجهما **الثاني** لو فات صلوه لا يعلم انها زلزله  
او كوفي اجزاه ان ينوي صلاها لايات لانه اسم لايات يمل  
الحل ويبقى الكلام في انه هل ينوي الاداء او القضاء ولم يتفق  
الى صلاتين الاصلية البراه ويتجهد لان المقصود فعل  
هذه الغايته ويويعم انه في غير قسمها **الثامن** يستحب  
فيها الشعور لان من سنن القراء للالية **الثاني** لو ادا قضا  
صلوه الزلزله عن اعلى نوى القضاء لان وقتها الم  
وقد فابت **الحادي عشر** يثبت الكوف بغلبة الظن **الثاني**  
اذا كان وقتها ربع اقل ما يجزي وجبت ووجبت

التي هي

التي هي **سبعة** لو كان في صلوه الكوف فضاقت صلوه  
اليومية قطعها ثم بني فلو انجلى حين العود فان كان الماضي  
ركعة فالعابدا اليه اداء والقضا قاله رحمه الله سوا فطام لا  
**الثاني** ونظم ما قاله لا اشتغال الذم بها وان عليه السلام من  
ادرر ركعة من الصلوات فقد ار كره الصلوه والتحقيق  
ان نقول سبب تضييق اليومية الموجب لمزاحمة الكوف  
ان كان عذر مطلق لم يجب الكوف ونسب على تمام  
اليومية الموجب ولا شيء عليه لا احتمال التكليف بصلوات  
تين في وقت لا يتسع لهما وان كان تهما وناجاء التفصيل  
فان كان الماضي من الكوف قدر ركعة صلح الباقي  
بنية الاداء لانها افتتحت كذا وكذا لان الصلوة الواحدة  
لا تنقص وان كان الماضي اقل من ركعة صلح الباقي  
بنية القضاء **سبعة** لو ترك في ركعات الكوف بني  
على اقل صلوات كشيء الشك في صلوة اليومية هل يكفي  
لهم الاداء لو عجز ما يوجب سجدة نسي في السهو في صلوة



لايات بل يجب ام لا ولو كان في ذمة انسان صلوات  
اياه يصح ان يوجبه نفسه لصلوة ام لا ولو كانت صلوة  
بنذر مطلق او متعدي ولم ياتي زمانه فهل يصح استيجاره  
ام لا **الجواب** نعم ثبت له حكم كثير السهو وبني على الاكثه حتى  
ينتقل عن حكم كثير السهو بخلاف فرائض عن السهو  
ولا فرق بين اليومية وغيره في الفرائض ولا يجوز لمن  
في ذمة صلوة ان يوجبه نفسه لصلوة ولو عرض في لايه  
ما يوجب سجود السهو بحكمه ولو كان عليه صلوة بنذر مطلق  
فقد اشتغلت ذمته به فلذلك اذا كان النذر مشروطا بما  
زان يوجبه نفسه قبل حصول شرطه فان حصل وقدر اج  
نفسه لم ينفع العقد وتخيم في المبادره بآثارها كما لو فاته  
صلاته بنذر **مسألة** قولهم لو ضاقت السجود والحافرة  
قدمت الحافرة فلو كانت صلوة بنذر معين بوقت وضأ  
قتا فاما يقدم ومع القول بتقديم السجود هل يغض  
النذر مع عدم التفريق ام لا على ذمة بين التفريق  
في احدها

في احدها ام لا **الجواب** يقدم صلوة النسي فلو جوبها باصل الشرح  
وتكليفه بها سابق في العلم الله تعالى ثم ان كان قد فطره بالنسيبه  
في احدها ففي النذر وجوبه بالانذار **مسألة** لو طعن خروج وقت النسيبه  
فنوي القضاء كان من اوطى البقاء فنوي الاداء ثم بان  
الخروج اجزاء الاشتغال ذمته ولو طعن الخروج فنوي القضاء  
فان كاض الوقت باقيا اعادة وان كان قد خرج فلا اعاده  
**مسألة** لو نذر صلاة السجود بقنوتها حصل نفس القنوت  
فهل يجزيه ام لا ومع القول بعد الاجزاء فذكر بين خروج  
الوقت ام لا ولو استاجرت مع صلوة سجود بقنوتها فاف  
فعلها عايد بقنوت فهل تبدي ذمة الميت وهل  
يسحق لاجبه كمال الاجرة ام هل يجب تعيين القنوت  
فانه يقبل الشك والضعف ام لا ومع عدم التعيين فهل  
يتخير ام تعيين عليه شيء موطن **الجواب** اذا نذر صلوة السجود  
مطلقا بقنوتها ففي القنوت اعادة لانها ليست المنذره  
والوقت العرفي يخرج عن العهد وان عديتها بوقت فصلا



بأنه قاصدا لا يقاها عند النية فنسبه وخرج الوقت فلا  
قضاء وان كان الوقت باقيا فالأقرب الإعادة لا صالة  
بقاء الشغل مع المكان لا استدراك ويحتمل لأجزاء لقوله  
عليه السلام رفع عن امتي الحديث **له** قوله يجب الفعل  
تقاضي صلوة الكسوف إذا أنه كره متعمدا فلو أنه كره بظنه عدم وجوب  
الصلوة فهل يجب له الفعل أم وكذا لو أنه كرهها تها وتما **الجواب**  
بما هو وجوب الصلوة والمتمداون عاصدان يجب عليها الفعل أو  
يستحب على الخلق **له** قولهم والقاضي ياذن الأول ورد  
ويقيم للباقي فلو كان مستاجرا هل يكون هكذا أم لا **الجواب**  
لا فرق بين الحاضر والمفتر ولا صل والمستاجر في  
ذلك **له** أن استوجبه على صلوة ثم إن المستاجر  
نفس جميع القراءه فهل يبرج عليه بالتفات أم لا **الجواب**  
لا يبرج عليه بشئ إلا أن يكسر ذلك ويتفاحش **له**  
أنسان صل وراء الإمام وهو في مكان مغضوب ولا يعلم  
به الإمام ولكن المأموم عالم بالعصبيه وهو في مكان مباح

هل يصح

هل يصح صلاته أم لا **الجواب** نعم يصح صلوة المأموم كصلوة  
العالمه بعقبا منها المصلية بلا تخار مع جهلها **له** قوله  
والفعل الكثير عادة يبطل الصلوة فهل يشترط المولاه  
أم لا **الجواب** الفعل الكثير المبطل للصلوة ما يسي في  
العاده كثيرا وقيل هو ما غلب له أي بأنه قد اخرج من  
عن الصلوة والحركة في الغنغنه كحركة الأصابع بعد الاستسجاء  
والحركات في قراءات السوره لا يضر إنما يبطل الفعل الكثير  
إذا توالى فلو تقسم في الركعات لم يضر كما لو خطا في كل  
ركعة خطوة **له** لو كان لسان قادر على حركة ما  
لكنه قادر على أن يستاجر أن يبقية للقدرة ويثوله  
إلى الركوع والسجود لأنه كالنحو فهل يجب عليه الاستسجاء  
أم لا **الجواب** نعم يجب عليه الاستسجاء كذلك **له** لو استسجاء  
على صلوة وباعيه ثم احتياط فهل ينبغي الإجابة بطلبها  
أو يتوقف على صلوة الاحتياط **الجواب** بل يتوقف على  
صلوة الاحتياط يجوز كونها جزءا **له** لو منع في ثيابه



ثم ذكر عليه قضا قطع النافذة ولو كان في خريضة عدل مع  
 الامكان وجوبا او نذبا فلو كان في صلوة معاودة هل يعدل  
 لام لا وهل فرق بين ان ينوي الوجوب والندب فانه فحيد  
 بالنسبة الى الاعادة **الجواب** بل يجب القطع واستئناف القضا  
 ولا يجوز له العود الى القضا لان الواجب لا يبني  
 عن الندب **مسألة** قولهم ويجوز قطع الصلوة لغوات غير  
 او تدرج طفل فلو كانت الوقت ضيقا هل يتم مطلبا او قطع  
**الجواب** انما يجوز قطع الصلوة في المواضع المذكورة مع  
 سؤر الوقت **مسألة** لو شرع في نافذة اداء فذكر ان عليه فله  
 قضا هل يعدل ام لا **الجواب** الامناع من الجواز فيبقى المكلف  
 على التحجير **مسألة** لو شك في التكبيرات تسبيح الله اعلمها  
 السلام والتحميد او التسبيح هل يعدل من راس ام لا ولو كان  
 كثير السهو في العبادة فهل يبني على الاكثه وكيف كانت  
 تعد في اصابعها فاما العبد اظن اني سمعت من ولدي  
 رحمه الله انها كانت تعد في اصابعها فاما العبد اظن

انني سمعت  
 يتبدل

يتبدل لكل صبح من الكف الى راس لا صبح ثلث عقد  
 والبرام اثنين وهل يتحب الجهر بها ام لا خفيات **الجواب** اذا  
 شك في تكبيرة تسبيحها علمه السلام او تحميده بني على  
 اليقين ولو تجاوز التحميد الى التسبيح رجع الى موضع  
 التجاوز وانقصر الزيادة ولا يطرده حكم كثر السهو اليها  
 بل طوع على اصاله التحميد ولا فضل البناء على اليقين واما  
 كونها علمها السلام هل كانت تعد باصابعها فبعد ما  
 وقعت على شيء في ذلك وتخير في الجهر ولا فضل السر  
 عملا بعبود الذكر هل يعدل سبعين ضعفا من الجهر لغيره  
 من الاخلاص وسجده من الياس **مسألة** قولهم صلوة الليل  
 بعد الانتصاف ولا تقدم للمسافرة او ثاب فلو غلب على  
 ظنه دخول نصف الليل وصلى ثمانية السبل فظهر العدم فهل  
 يعيده ام لا ولو دخل ولما يتم فهل يجزبه به كما في الفريضة  
 ام لا **الجواب** نعم يعيده لو وقعها على خلاف ما نواه ولما تقدم  
 على الانتصاف يعيده لان يكون ممن يجوز له التقييم فاما



فلا يشرب لاجزاء وان خالف ما نواه في طبعه بما في طبعه **مسألة**  
 قوسهم ويجزئ قطع الصلوة لا تحرف قوسه عزيم او تروى  
 طفل فلو خالف ولم يقطع بل تصح صلوة لم لا اولوى ان موضع القطع  
 ضربه وان كان يقول له بالقول الموقوف في الصبي والذكر منهل  
 يقتصر عليه او يجوز القطع وهل فرق بين الصبي والغير  
 ام لا اولو كان الوقت حقيقا ايما اولى الى القطع ام القول **الجواب**  
 نعم تصح صلاته لان القطع بمنزلة خضه لا حتم ولو امكن  
 الاشارة بالاعتذار او التيسير للضربة والطفل وحصل  
 لاكتفا فهو اولى من القطع ولا فرق بين نصف الوقت  
 وسعة واماني لا خيرة فيما القطع فيها واجب لتعلقه  
 بحفظ النفس بخلاف الحائض وقراءت القرآن فان  
 متعلق معلوم لان اذ عرف عدم التشبيه بالتيسير وتوالت  
**مسألة** قوله في لا يغنيه ومولات الذكوة في الركوع والسجود  
 والشهد فلو اخل بالحوالة للضرورة هل يعيد ما شاع فيه  
 من اوله او يستمر على حاله وقوله ايضا ان لا يطيلها  
 اعني

اعني الصلوات فلو اخل بها بغير اختياره فما حكمه **الجواب**  
 اذا اخل بالحوالة للضرورة كضيق النفوس والسعال  
 يضره واذا اخل المظلمة بينه حتى خرج عن كونه صلييا بطلت  
 صلواته **مسألة** ان صلاه حوما وهو جاهل بان المظلمة  
 احببه وتامع هل تصح صلاته ام لا **الجواب** نعم تصح صلوة الله  
**مسألة** الصلوة الثانية على الميت اما قبل الدفن او بعده هل تقف  
 الي اذن الوالي ام لا **الجواب** الظاهر انها لا تتوقف على الاذن  
 لانها غير واجبة **مسألة** قوسهم ويبطل الصلوة لا لظلاله  
 الا في الوضوء لم يبد الصيام وهو عطشان فهل المراد ان يكون  
 العطش حاصله فعلا او يكون قوتا وهل يقتصر على قدر الحاجة  
 ويجزئ له البجاء **الجواب** بل يبلغ القدر وعند سباح التعلل  
 البجاء الشرب دون الكل وان يكون صلوة الوضوء وان يكون  
 عازيا على الصوم في صبيحة وان لا يقتصر على حمل نجس  
 يصير الخطي بثلثات خطوات وان ابطت الغديفة **مسألة**  
 لو ادرك صاحب الغديفة من اخر الوقت قدر ركعتين والظلمة



وجبت فلو كان يدركها بالحمد وحده اهل يجب ام لا ولو كان يدركها  
 ركعا وراة الام ووجهه لم يدركها فهل يجب عليه القضاء  
**الجواب** اذا امكن ادراك الركعة بالحمد وجبت وبغير الحمد  
 ولم يجب الزيادة ولو ادركها مع الام ولا يدركها وحده او  
 بالعكس وجب لا يثبت بما يمكن مولا درار ولو عد لى  
 ما حصل معه الغوات مع امكن لا درار قضى **مسألة** هل  
 يقبل قول الاب في فوات الصلوة والصيام في حق الولد  
 وهل فرق بين كون الاب عدلا ام لا ولو كان لاب مخالف  
 هل يقضى عنه ام لا ولو كان كافرا هل يجب عليه القضاء  
 لا **الجواب** نعم قول الاب ولا فرق بين العدل وغيره ولا يقضى  
 عن المخالف واولى منه بعدم القضاء الكافر **مسألة** ان  
 كان في ذمته صلوة واجبة او حج مستقر او صوم واجب ثم  
 نسي ان في ذمته من قوله ثم فعل شيء من الصوم او الصلوة  
 المنفص عنها مع الذكر او الحج فهل يقع بالذمة ام لا و  
 تحصل الفائدة فيمن نذر ان يتصدق على من فعل ذلك

هل يبرام

هل يبرام **الجواب** بل تقع صحيح لعدم دفع عن امتي الخطأ والنسأ  
 وما استكرهوا عليه **مسألة** لو كان الانسان مسافرا وقد بقي  
 نصف الليل مقدار ثلاث ركعات ما يختص بهما **الجواب** يختص  
 ما بقي من الوقت المغرب اما على القول بالاختصاص فلا ان  
 العشاء يختص بهما ركعتي تفضل في المغرب ركعة ويدرك  
 بهما القدر فيجب تقدمهما وعلى الاشتراك لا على مقدم وهي  
 مستوعبة للوقت **مسألة** اذا سمع ان على من يقدر سجدة  
 فقال هذه سجدة واجبة فهل يجب عليه سجود بقوله ام لا وهل  
 يشترط عدالة القائل ام لا **الجواب** اخبار القاري بهما رواية فلا  
 يشترط فيهما التقدر هل يشترط فيهما العدالة والقبول او  
 لى لان العمل بالبرواية الى الضعيفة احوط في برائة  
 الذم **مسألة** هل للانسان ان يدعو في صلاة الواجبة على  
 الركن كما قيل في دعاء الوتر ولا فرق بين ان يظلم او  
 عليه هل ينفق بين الموافق له في الاعتقاد ام لا **الجواب**  
 لا فرق بين الواجبة والمندوبة ولا على اختصاصه بظالمه



ولا فرق في الاعتقاد ولا حاية **مسألة** ان استوجبه على صلوة  
ثم ظهر ان في ذمته صلوة عن نفسه فترفع ان لا يتيجار فانه  
وله اجرة المثل فلو فرض ان اجرة المثل الشتر فهل يكون من  
ماداميت او على الوصي وهل يسرى الى الاستيجار على الصوم او  
الحج **الجواب** لا قرب ان للمصلحة اقل للمدين من اجرة المثل وما  
رضى به ويسرى الحكم الى الحج والصوم والتبرأة بزميت  
ولو كان الظاهر قبل التقدم يتحقق ثبوت تبرأة ذمته  
باطلا **مسألة** قوله ثبت في الاجارة خيار الغبن على الفور فانه  
اشارة الوصي انما لا يلج والصلوة عن الميت وثبت  
في الاجارة للغبن مثلا فهل يكون الخيار للوصي او الوارث  
او الحاكم وعلى تقدير عدمه هل يخفى التفات ام لا ولو كان  
الغبن للاجبر ورجع في الحكم **الجواب** الخيار للحكم من الوصي الوارث  
رضه واذا لم يكن ارجع اتفاه وضمن الوصي واذا  
كان الخيار للوصي رجع على التركة فان لم يكن فعلى الوصي  
**مسألة** لو كان للان كشيء اشكر في العبادات ثم حصل  
الترك

اشكر في عدد الطلقات فهل يكون كالعبادات ام لا  
لو نذر زيارات او غزوات يتصدق على الفقير ثم حصل  
الترك فهل حكمه حكمه ام لا **الجواب** لا يطرده الحكم في غير الصلوة  
لعدم النص بل يبنى على اليقيني **مسألة** ق برهم في صلوة  
التجمع ولا ينعقد في اقل من فرسخ فلو فرض ان اشأت اتفاقا  
وهما من قبل لا هام في الصورة المذكورة كل واحد في حجة  
عن يجب عليه السعي الى صاحبها ويقترح او يرجع بشي  
من الاسباب **الجواب** ان تبرع احد به بالاسي الى الاخر  
فلا كلام وان شاخا قدم اختيارا عامومين فان اختلف  
ارجع الى المخرج من المعة وفيه **مسألة** يقضي الولد لا كبر عن  
ابيه وان علا ام لا واي صلوة تقضي الصلوة التي هي  
اصليه فلو كانت من جهة ابيه فهل يجب عليه القضاء  
**الجواب** لا يجب القضاء عن الحد الاصله البراء ولا لزوم الخروج  
ولا اذنه الى التمسك **مسألة** والمصلحة في النبي عليه السلام  
ينزل مهاب رسول الله صلى الله عليه واله منزلة



القيل بل هذا مختص به او كذلك محاربا لا محالة وكذا اذا كان  
 له محراب في غيره هذا المكان يكون كذلك امام **الاجابة** هذا الحكم مطرد  
 في كل محراب علم ان المعصوم صلواته **مسألة** ان سمع  
 ان من يلحق في قراءته ولم يعلم المأموم انه من المبطل فله  
 يجب على السامع تنبيه المأموم على ذلك ولو سمعت من  
 يلحق في قراءته هل يجب على السامع ان يعلم ولو لم يجوز التاخير  
 ام لا **الاجابة** اذا سمع المأموم من امام الحنفية قراءته او غلطا  
 وجب تنبيهه وكذا لو ارى رجلا ان يفتح عليه ولو كان من سعة  
 الحنفية فارجو ان لا يوجب اعلام القاري ولا يجب على الاجنبي اعلام  
 المأموم لامن باب الحسية ولو لم يفعل في البداية لم تبطل  
 صلوة المأموم لارتباطها بصلوة الامام وهي صحيحة  
**مسألة** قد سئل عن تكرار التبرجيع لا الاشارة فلهذا يختص  
 بنوع من العبادات او لو كان شيئا من **الاجابة** التبرجيع تكرار  
 فضرر لا اذان لا يفيط الغافل لتأنيب المصلية **باب**  
**الدعوة** **مسألة** المراه اذا كانت قادرة او معتقة او دوا

هل يجوز

وهل يجوز لها ان تأخذ من الخس والزكات وهل يجب  
 عليها اخذ ما مع الذين اذا قلنا يجب التكليف في الدين  
**الاجابة** المراه اذا كانت واجبة نفقها زوجها فهي غنية  
 به لا يحل لها الزكات ولا الخس وان كانت عريا او كانت  
 مقته لا نفقة لها ولو كانت فقيرة وغير قادرة على التكليف  
 للموونة حلت لها الزكات والخس ان كانت من اهلته ولا يجب  
 عليها التكليف بالتزويج **مسألة** لو قبض انسان زكات  
 ثم تبين له انه غير مستحق ولم يعلم بالبلد فما يصنع ومن  
 يكون المطالب له يوم القيمة حاله ما وارباب الزكوات  
 وابن السبيل اذا اشتري بما قبضه كسرة وحذوة  
 ونحوها وتركه ثم وصل الى بلده فما يصنع بذلك  
**الاجابة** اذا ثبت ان القايض غير مستحق وجب ارجاء  
 نجاعتها فان تغدر فان كان قد اجتمعت لم يغفر  
 ولا ضم فاما ان قابض فاذا تحقق انه غير مستحق  
 وجب عليه رد ما على مالكه فان لم يعرفه رد ما على الحاكم



فان لم يتفق اخرجها على ارباب الزكيات والمطالب  
 بها يوم القيامة الفقراء واذا ائتمل مع ابن السبيل  
 شي رده على مالكه فان لم يتفق فالى الفقراء **سد** ان  
 في ذمته ما به درهم مثلا وما به ري اهي للامام او لغيره  
 من الشراة فما الحكم في ذلك وهل فرق بين غيبه لامام و  
 حضوره ام لا **الجواب** اذا كان كذا كذا فغيرها الى الفقير من الشراة  
 ونوي بها في ذمته بهذا في حال الغيبة وحال ظهوره  
 على الامام يحذف الصوره ويدفعها اليه **سد** ان رخصه  
 موونه منتهى اعتنا بها باستئصال حتى قضيت فهل  
 يجب عليه ان يخلصها ام لا **الجواب** ان كانت له نعم يخرجها  
 وان كانت حاصل من السؤال والمكسب لم يخلصها **سد**  
 لو وكل ان غيبه في دفع خشي او زكوه فهل يقبل  
 قوله في دفع المال الى متخوله ام لا مع القول بالقبول  
 بان يقبل هل يقتصر الى يمين ام لا وهل فرق بين  
 والذكوه ام لا وبين كونه عدلا ام لا ومع القول بالقبول

لو كذب

لو كذب من ادع المدفوع عليه هل يتوجه عليه يمين ام لا  
 او قامت البينة بعدم الدفع هل يفرض ام لا وهل يجب على  
 المالك الدفع ثانيا ولو انكس الحان فقال الوكيل تلف  
 المال فني يدي فقال المستحق دفعه الى او قامت البينة  
 فخل ينفع المالك ذلك ام لا **الجواب** يعتبر في وكيل الذكوة  
 والخس ان يكون عدلا الا ان يخرج في حضور المالك  
 وحينه يقبل قوله في الاخراج بغير يمين ولا فرق بين الخفين  
 ولو انكر من ادعى الدفع اليه احتل انتمل باعد لها و  
 قبول الوكيل وقيام البينة بعد اخراجها لا يتصور  
 الا انها شهادة ففي الا ان يشهد على امراره بعدم الاخراج  
 في وقت لا يمكن الجمع بينه وبين ادعاء الاخراج واذا  
 تحقق عدم الاخراج اخرج المالك ثانيا واذا قيل  
 الوكيل تلف في يدي وقال المستحق دفعه الى  
 او قامت به يمينه برئت ذمة المالك **سد** قوله ويو  
 خسر ما يجب من ارباح التجارة فلو لم يوخر واخرج غم



تلف المال فهل له الرجوع على القايض ومع القول  
بأنه جرم هل فرق بين بقاء العيس أو تلفها وهل فرق  
بين حصول الغلط وحصول عذر من مرضه واما  
ثله وبين ان يتلف المال بتفريط او غيره فلو خيف  
المالك ضيافته هل يجب ان يحجب عليه ام لا وهل فرق  
بين ان يعلم القايض بصورة الحال ام لا وهل يقبل  
قول الدافع بالانقياض ام لا وهل فرق بين كونه عدلا  
ام لا **الجواب** يجوز التاخير في الارياح احتياطي للمكلف  
خوفا عليه من حصول عارض من هذه المذكورات  
فان عمل الافضل وبادر لا يخرج حتى تلف المال  
فان كان عليه المخرج باقيا جاز ارتجاءه وقيل  
قول الدافع في ذلك ولا ترجع مع تلفها ولا مع عوي  
الغلط لان يتحقق القايض ذلك كذا لا يرجع لو  
تلف المال بتفريط واما الضافة فقد رضوا على ان  
احتساب المكونة في الاقتضاء فان بذر عليه

حسبه

حسبه عليه وان قدر حبه فالتضافه وان كان  
مقتادا للمهاجرين من ضروراته اعتبرت وحسبت <sup>المكون</sup>  
والا فلا واما كونه عدلا او غيره عدلا فالظاهر انه  
لا يعتبر لانه تكليف فائدة له بدنه في نفسه ولو لم  
يرد اين ذمته لم يخرج من راض **قد نقل**  
عنك ان اننا اوصى بخمس وزكوه ولرعيين انه  
بخمس وينزكي المتزكرك عنه ما يجب فيه الخمس ومنه  
لا يجب فيه كالميراث وكذا انك لو ما يصنع في ذلك  
**الجواب** اذا اوصى بخمس زكوه فان عيسى قد راكان  
قال اخر جوا عنى مائة خسا وزكوه قسم نصفان  
وان قال اخر جوا خمس مالى وزكوه بدى الخمس  
فاخرج وزكوى الباقي ومع العلم بان في الحال  
ميراث بيقين عزل وخمس ما سواه ومع جهل قدر  
ره بخياط في محرمه ومع الجهل بقاىه بخمس الجميع  
**قد** هل يشترط في قايض الخمس ان لا يكون غنيا  
بالقوة ام لا **الجواب** نعم لانه عوض الزكاه وهي يحرم على



الفتي بالقوة قوله عليه السلام لا تخل الصدقة لغني  
 ولا تزي قوة نسوي **مس** لو افترض شيئا على ان المقتض  
 يحبس من نهي او ركوه هل عليه ان يستجر منه انه ام  
**الجب** نعم يجب عليه الاستسلام لا شغل ذمة بيقين  
 فلا يخرج من العدة الاتبعين فله **باب الصوم**  
 صوم الولد موقوف فهل يكون على القودا وانما في  
**الجب** لا اصل بقاء الولاء **مس** الخنثى المثلث هل  
 يلحق المرأة او الرجل في الصيام مع تواتر  
 من فرج النساء ومع القول بانها تصوم فهل  
 تقضي على الاحتياط **الرجع** التحقيق لا شك يجعل  
 ذمها السخاضة ويفعل موجبه ثم تقضي مع الطهر  
 ما فعلته من صوم **مس** يجوز امي الصبي بالصوم  
 اذا كان مميزا ولو امتنع الصبي هل يجوز اجباره  
 او يهدى الولي من مال الصبي **الجب** لا يجبر الصبي بها  
 بل يخرج الولي من ماله او يصوم عنه كما يجوز للصبي  
**باب الحج** قوله وان يحرم عقيب فريضة النظر او

فريضة

فريضة هل مراده الخس ام لو كان غيره من باقي الصلوة  
**الجب** المراد الخس ان اتفق والافقيه على ان الفدا يرض  
 وذلك بعد نافلة الاحرام في الموضعين والافتاء للاحرام  
 انب وافتاء المستعمل ركعتان **مس** هل يجوز للمحرم  
 استعمال عظم الصيد ام لا وهل القيل الصيد ام **الجب** الظاهر  
 الجواز لعدم المنافع منه وليس القيل من الصيد فانه  
 محلل والمشتني من الشياء محصوره وليس القيل منها  
**مس** لو كان على راس المحرم نجاسة ولم يتمكن من  
 ازالتهما لا يغطي راسه فما الحكم **الجب** يجب ازالتهما في  
 وجوب الفداء احتمال قوي **مس** لو خنثى لا ولاده  
 نفقه قدر الكفاية ثم ان الاولاده حصل لهم فرض  
 فاحتاجوا الى دوقة نقص القوت عن المعنول فما الحكم  
 في حجه وهل فرق بين ان يكون قد احرم امر لا  
**الجب** اذا لم يعلم حتى قضى الحج اجزاء عن حجه الاسلام  
 وان عذر عليه بعد الاحرام وجب انما واجزا وان



كان قبل الاحرام فان كان الباقي من ماله يكفيه بفعل  
بقية المناسك وتتمتع المعزول وجب وان قصر عنه سقط  
عنه القرض فان مضى فيه كان ندبا ولم تجز عن حجه لا  
للاسلام **مسألة** قوله يجوز للحمل ثداء القاري والدياري  
فمنه يجوز له صيده طين الحرم **لا يجوز** لا اصل ان  
ينه صيد يحرم على الحرم مطلقا وعلى الحمل في الحرم  
وانما جاز ثداءه اذ اخرجها من الحرم بالنسب فلا يقيد  
الوغير ذلك **مسألة** قوله ولا يجوز الرمي لليل الا لعذر  
فلو رمي على انه النمار فجاء في الليل او العكس او كان  
جائلا فلهك تجزيره ام **لا يجوز** وقت الرمي بعد طلوع  
الشمس ومن البعيد اشبه استنب ذلك بالليل  
ولو مرض استدرك فان فات قضى **مسألة** قوله ويكفي  
من السدي للاية فلو اخل بالكله ما الحكم وهل يجب  
ان ينوي الوجوب في الكلام لا ولو لم يصادق متخفا  
بالنسبة الى ثلث الصدقة فما يصنع به افتنا ذلك

الله

الله **الجواب** نعم يجب لاخل وينوي به لو جوب ولو  
اخل به انتم وله بدنه سوى الاستغفار ومع تقه  
المستحق يحتمل ان يطعم الضيعه ومن لا ينصب ويحتمل  
السقوط **مسألة** لو استطاع ان يوجج ثم ادعى عليه  
ان يدين ما بقى على الحج واقام به بينه ولم يكن  
في يده ما يقوم به ولم يكن عالما بدين فهل يجب عليه  
الحج ثانيا لو استطاع **الجواب** الظاهر الاجزاء وفوق يديه  
وبين المصلح قبل دخول الوقت لان شرط الاستطاعة  
منها ارفاق المكلف والاجزاء زياده في هرجي طب  
بما يعلم في ظنه وقد امتثل **مسألة** التي طب بعينه حجة اذا  
دخل بركن فلو كان بد جيم ان الدين لا يستثنى ثم  
استبصر هل يجب عليه الاعادة ام لا اذا كان اشتراطا  
استطاعه ارفاق اجزاء واطلق لا صحاب الاجزاء  
لا لخلال بالركن **مسألة** المبيت ليلة الثالث عشر  
في صورة العهد او مطلقا فان الصيد بغير مطلقا



**الجم** المراد لا تقاطع مطلقا في صورة جواز يقدم الاحرام على  
 يجب عليه ان ينافي الى ان يضيف او يجوز قبل ذلك فلو  
 ظن الطيف ثم ظهر العدم هل يعيد ام لا **الجم** بل يجب مراعاة  
 الضيق فلو ادركر الميقات في وقته استدركه **مس** لو ترك  
 احد الموقوفين جابلا هل يبطل جزام **الجم** ان ادركر اخذنا  
 لاخر صحيح **مس** اذا اعلق على حمام وهو محرم حارسه سلمته  
 او دل على صيد وسلم فهل يسي متوق ام لا وكذا لو ارسل  
 الصيد لهما **الجم** الا يكون متقيا لصدق الصدوق عليه  
 والعصيان ووجوب التقدير **مس** قوله يستحب  
 الاتمام لو اعوز فاذا كان الورثة صفارا قيم له الوصي  
 من ماله وصال الميت **الجم** الخطا بذلك الوارث الذي  
 له التصرف في ماله بالتبرع **مس** قاله فما نتج كان هيا  
 لبيت الله فما يصنع وقوله ويجب عليه لارسال فان  
 لم يجبل لم يجب شي لمالو ارعب **مس** ان ان الوصي  
 بحجة نذرو لم يعلم الوصي هل جمع تمتع او قدام او اقر

هل يكون

هل يجب عليه ثمانية ايام لا يصنع بالشجاج ما يصنع بالاصل ولو لم يجز

هل يكون بدل متحرام **الجم** ان علم بالتقديس ا  
 اراده احدا لا نواع صرف اليه كالعوام مع سوء العدا  
 فلا يعرفون سوى التمتع وان كان غيره ذلك وتبرع  
 الوارث بالتمتع اجبا والا اجزأه منفردة **مس** قولهم  
 في فاقه السدي لو لم يصم الثلاثة في ذالحج تعين السدي  
 في المقابل منه هذا كان مختارا ومفطرا ومطلقا  
**الجم** مطلقا عند عموم النطق **مس** لو عجز عن السدي  
 وجه الثمن خلفه عند نفقة فلو لم يجد فهل يصير الى  
 المقابل ويتعين السدي او يقتل فنه الى  
 الصوم وقولهم ولو اقام بمكة انتظرو صول اهله و  
 مضى ثم فكل لو نوى الاقامة عشرة او كان كشيده السدي  
 يكون كما ذكره ام لا **الجم** بل يصير الى المقابل لتعين  
 السدي بعد عام الحج ابد ولو اقام بمكة انتظر فلا مزب  
 ولا تصدق ولا اقامة لامع نية العشرة لكن قيل هذا  
 الانتظار على سبيل الاستحباب فيجوز الصوم قبل ذلك



ولا قوى تاخير الى احد النصابين ولا يلحق كونه  
كثير السفر لانه ليس بمقيم وان كان حكمه حكم المقيم  
في غير هذا الموضع لا يختص به بالنسبة **س** لو اقام  
من عمرات عامه اعمالا ولم يعد لزومه به فله ينزل  
بنفس الخروج او لزومه ما شرط بخروج النهار  
فلما خرج الغدير ثم عاد قبل الغروب فما الحكم  
واذا لم يره شاه او غيره في كفارة الاحرام يجب  
عليه ان يذبحه او يتصدق به **حيات** بل يلزمه بنفس  
الخروج والعود مقطوع او نقول وجد سبب للزوم  
بالخروج وينتقل بالاستمرار الى الغروب فلو اخرج  
ثم عاد لم يره تجزى ولو عاد بعد شراها قبل الصدقة  
لم يجب التصديق بها وما يلزمه في احرام الحج يتصدق  
به بعد ذبحه لو غمره حتى وفي احرام المعده الغمره  
بملكه **س** لو بذل له فدى كفائته وعليه دين وهو عاجز  
عنه فقد وجدت ان يجب عليه الحج فهل هو كذا

ام لا **الجواب** نعم الحكم كذا ان كان البذل للحج لصرف  
لاستقامته وعدم تعلق الدين بها **س** قدسهم وحكام  
الحرم بشرى بقبولهم علفا لحامه فهل يجب عليه لا  
قامه عند الحرام حتى ياكله واذا تغذر عليه اشرا  
فما الحكم وهل يجوز التوكيل في ذلك ام لا ولو لم يبق في  
الحرم حمام فما المخلص **الجواب** لا يجب عليه الاقامه حتى  
يلتقط بل يكفيه التقاء بين الطيمر واذا تغذر عليه  
اشرا جاز التوكيل فيه ولو لم يبق في الحرم حمام توقع  
الوجوه ان ومع اليداس يتصدق به **س** لو صدر التماس  
عن الموقوفين بعد كمال العمه استخفى اجرة ففعل  
فهل تجزي هذا العمه عن او يجب على الولي ان يمسكه  
على القابل عن حج وعمره اذا كان عتقا **الجواب** بل يجب  
عليه لا يستجيرا بالحج والعمه لا رتبيا فالكل منها  
بالاخر **س** قوله في كتاب الحج ولو خالف لاجبه  
ما شرط عليه فلا اجرة له فلو كان قد استوجبه على



حج اخر اد وكان فرض الميعة ذلك حج لاجير قار  
 تاثيري ذمة الميت ام لا وكذا لو كان متاوي  
 المنز لان ما استوجبه على تمتع في مفرد لو كان فرض  
 الميت التمتع واستوجبه عليه في مفرد فهل تبيري  
 ذمة الميت ام لا **الجواب** يحجز الحج في الصورة الاولى  
 وتبر ذمة الميت وكذا في صورة الثانية ويعاد على  
 الاخيرة بالتفاوت وتعاد بالصورة الثانية بالحج  
 ولا تبر ذمة الميت **قوله** لو اوصى بحج واجب و  
 غيره وقصرت انكره قسما بالخصص غلوم  
 يخص كل واحد بما يقوم به ولا يرغب فيه  
 وقتنا تصرف في البعض هل يكون الوصى فخيلا و  
 يتعين عليه نوع بعينه ام لا **الجواب** الواجبات غير  
 الحج مالمية محضة كالزكوة والحسن والدين او بذمة  
 كالصلاة والصوم او مشتركة كالزكاة والحج <sup>والزكاة</sup>  
 المنفرد بين فان كانت مالمية محضة صرف فيها ما يخصها

وان قل

وان قل وان كانت مشتركة فلما ان يراهما الحج فنفيد  
 عليه او لا يبرهما او يكون لكل عند الوصى فيه الحج الاسبق  
 فتختبر الاولى وتنتخب القدره ولا يبر بعض شي منها فيصرف  
 في الذمة منه كالصلاة او لا يكون صلوة ولا من يرغب  
 في الصلوة والصوم فيكون ميراثا **الجواب** نعم الميراث  
 اموال المسلمين ثم عرفت بعد القسمة اخذ ما للملكها  
 ورجع الغنم على الامام مع تفرق الغنمين فهل يرجع  
 بالاصل والبناء او بالاصل خاصة ولو اسلم العربي حق  
 دم وماله فلو كان قد كاتب مملوكه كتابه مشروطا  
 حكم افتنا اصل الله اليك وادام نعمة عليك **الجواب** يرجع  
 بالاصل المرتجع من الكافر وغناه مع بقائه ولو اتلف  
 الكافر ذهب لا الى بدل وان كان البناء حرا عند  
 الغنم وهو باق ارتجعه ما ملكه مع العبي وان اتلف  
 الغنم رجح ما ملكه به على الامام وحكم المالكية المشروطة  
 حكم باقى امواله باقية على كتابتها فان عجز ما عادت



له رقيقه كيد احواله **باب في خياره** **مسألة** اذا اشترى لآل  
 جارية مزوجه فله الخيار فله هذا الجاهل او مطلقا وهل  
 الخيار فوري ام لا **الجواب** بل مطلقا هو على القول بطلاق  
**مسألة** قوله ويجوز ان يشتري ما يبيعه انما هو فيكون  
 اسابي مخالفا وقد قلتم انه لا امام عليه السلام فلهذا  
 البيع كيف حكمه وكونه من ان هذا الخلف استبعد  
 يجب عليه رد هذا الثمن ام لا ومع القول بوجوب الرد  
 لو طهر الامام بل يجب الرد اليه اولى المالك اقتناء  
 حكم الله **الجواب** حكم هذا البيع حكم الاستنقاذ ولو امكن  
 لاعامى ان ياخذ منه قدر ملكه بالاستيلاء عليه اذا  
 استبرأ هذا السابي والمسابي بعد ملكه مستقرا بالاستيلاء  
 عليه ولو اخطأ استبرأ بعد الاستبراء وحكمه بالملك  
 حينئذ وان كان قد باعه رد ثمنه على المشتري و  
 ان كان لامام الظاهر الاستقرار ملكه المشتري  
 عليه يا ثبات يده **مسألة** لو اخرج سكره جبه واراد

بيعهما

داراد بيعهما فلهما كغضها المشاهدة ام يعتبر الوزن  
 واذا باع انسان سدرس حيوان مثلا ثم ادعى المشتري  
 بعد ذلك انه يجب ان له من كل خمسة اجزاء جزء  
 فله رد عواده **مسألة** نعم يعتبر في لزوم بيعه لوزن  
 لان حكمة المالك المذبح لا عند ادائها والسدرس جزء من  
 ستة لا ينتقل الى مدعى خلاف ذلك **مسألة** قوله ولا اثر  
 الفضة بالفضة وتباع بغيره ولو جعلا جازي بغيره بهاجفا  
 في البيع وان لم يخلط فقد نقل ذلك بعض الطلبة **الباب**  
 الجواب نعم هذا هو المداد ان يجمع البيعتان في البيع بعقد  
 واحد ليس المراد الخلط **مسألة** يقدم قول البائع في  
 قدر الثمن مع تلفها فلو تلف البعض فما الحكم اقتنا  
 رد حكمه **الجواب** القول قول المشتري لمحصل الاختلاف  
 على ما في النكته ولا ينقص الثمن **مسألة** قوله ويجب  
 ان يقبض ناقصا ويعطى راجعا فلو اراد ان يمتد ان يفعل  
 المستحب في المخلص في ذلك **الجواب** هذا الخطاب يتولى



لو قيل ان الوزن فيما منها و محال ان ينزاع ويكيل معا  
 اشع لواحد **قوله** ويجب على المشتري الاستبعاد  
 ويقطع اذا اخبر بشقة او كان لا مراه ولو كانت لصغير  
 لم يمكنه الوطي بل يجب ام و لو مات مبيع او جن فله ان يقبل  
 قول الرعية ان مولانا استبدنا و هل ينشئ لنفاذ **الابواب**  
 حكم الصغير دون العشر حكم المراه ومع حوت المالك و خبره  
 لا بد من الاستبعاد ولا يلغ قول لامة لعدم النص و لنته  
**مد** انما اشترى ثمرة كرم مثلا و اكل منها شيئا و غلبه  
 معلوم بقدر و لنته قيمة و لم يعلم قدره لا تخاف ولا تخشيا فهل  
 يصح تعاليم ام لا **الابواب** لا يصح بيعه ثوبه لعدم العلم  
 بالمالكين فاذا اخبر بالصورة بقي البيع مائة ولو اراد  
 ملتبا يعان التقابل لم يصح و اذا اراد ذلك نقد و بيع  
 مساو **قوله** في باب بيع له بالوكان عالما و جب  
 رد الزايد و قد نقل ان بيع المراه بالطل من اصد و لبا  
 يجب رده باجمعه فما وجه ذلك فان قلت و فقت

المفاجبة

لمفاجبة فغيره قلت هذا مع التلف ومع ذلك قد يكون  
 في الحنظلة و شعيرة و سالا ثقاق لم يبيع الا بالمراضاة **الابواب**  
 لا شك في بطلان المعاوضة فيجب رد كل عين الى صاحبها  
 و يحول قولهم رد الزايد على كون الزايد قد تلف باجمعه فيرد  
 صاحبه الزايد مثلا او قيمة او تلفا معا و تقع المقاصد  
 قهصم به و لا امتناع في حمل لفظ عام على اللغز الخاض  
 او على بقاء العوطين و يحصل التراضي منها كذلك ولا  
 امتناع فيه لما قلناه **مد** قد قامت العلما ان الانسان  
 اذا كان له ولد صغير و له جار يريه جاز ان يقومها و يطأها  
 قالوا لانه من عقد نفسه فلو اخذها معا طاه و يجوز ام لا  
 و لو لم يكن عالما بالقيمة فيان فيها غش فله ان يرجع  
 لو لده على حال نفسه والعكس وكذلك الجدة وان علام **الابواب**  
 لا ينهين انما العقد بالايجاب و لقبول بل يجوز  
 ذلك و يجوز ان يقومها بالقيمة بعد و يقول حكمها  
 بهذا القيمة او ينوي ذلك في نفسه لا طلاق لقول بالتقويم  
 منه غير اشترط ام اخذ و لو ظهر له فيها غش على لطف



فيما قومه استدرجوا بغير علم عليه لم يرجع بغير  
 بذلك **تقدر** اذا باع الانسان شيئا يقبل نظاره او لا  
 ولم يعلم المشتري بذلك هل يكون العقد صحيحا ام لا  
 وجمع القول بالصحة بحسب عليه الاعلام فهل ان يتصرف  
 قبل الاعلام ام لا ما فائدة الاعلام فان المشتري يا كل شيء  
 نجس كالذي فانه اذا باع ما يبيع نجس فهل يجب  
 عليه الاعلام ام لا **اذا باع النجس** القابل للظهور  
 كان البايح صحيحا لكنه معتزل لانه ان يتصرف قبل  
 الاعلام وجمع علم المشتري ورد بغيره مثل ثمن او قيمته  
 ويجب على المشتري قبول قول البايح حال العقد  
 لا بعده لانه يكون اقراره في حق الغيب ووجب الاعلام  
 المشتري وان كان ذميا الا ان يكون النجاسة بها  
 شرة المشتري قبل العقد او يكون المشتري غيب  
 المبائر لكن علم بباشره الذي فانه يقطع وجوب  
 اعلامه سواء كان هذا المشتري يعتقد نجاسته لذي  
 دم لا **اذا جرد** ان ارضا قلليكم الزامه او تخليه

فهل

فهل اذا تقدر الحكم يقوم احد من المؤمنين مقامه  
 وجمع ذلك فالحكم في الجحارة هل للباني ازالتها ولم يكن خصما  
 وهل يغفر في الارض الجحولة حال يقبل لبيته يكون اجزاء او  
 تجزئة او لا حد لها وجمع زوال هذه الغدوس ما ينبغي هذا  
**اذا تقدر** الحكم لمصوب من قبل الامام فان قضية حال  
 لغيبه والحجوة ان كان لها قيمة حفظت لما للكل والغدوس  
 ان كان في ارض حياة لم يجز واصل وان كان في ارض  
 ميتة ولم يعلم هل كانت حياة او ميتة فالاصل صحة هذا  
 وان علم انها كانت حياة في يد مالك ثم مات لم يخرج من  
 ملكه بذلك واعتبر اذنه ويضمن لغارس اجرة الارض  
 لما للكل لان يعلم انها ارض فتحت عنوة فينزل ملكه  
 لمجيئ لها بغيره وال غيرة وانارة **انسان باع** شيئا  
 وفيد غيب او غيب ولبايح عاظم والمشتري جاهل فهل  
 يجب عليه بعد موت المشتري ان يعلم ورثة المشتري  
 اذا كانوا صغارا او كبارا او لم يعلم هل لهم عليه يوم



تقيمة عليه ام لا افتداز حكمه **الجواب** اما لعيب ولغيره فلا  
يجب اعلام المشتري لكنه يترك لبيع ويعرضه للفتح  
مع طلب المشتري لئلا يترك مع عدم طلبه او عدم علمه به  
او تلفه او هوانه لا يجب عليه لبايع شي يترك لعين واما  
لغش فان صاحبه انما قطع لقوله عليه السلام ليس منا  
من غش ويجب اعلام المشتري او وارثه ويطلب اليه  
يوم القيمة وان جهل واراد التخصيص تصدق بالتفاوت  
عنه **مسألة** قولهم ولو كان لهم وظهروا بيعت في غير بلد  
فهل يجب عليه اعلام المشتري ام لا فاتها قد يترجح  
فتوكل **الجواب** نعم لاجتناب الحكماء وجبها **مسألة** اذا قلنا ان  
اخذ بالشفعة على الفور و جهل لاخذ الفور به فهل يحد  
ام لا الجاهل تاخير خيار لعيب **الجواب** الخلاف فيه  
كالخلاف في ابيع **مسألة** اذا باع انسان شياء بعشرة دراهم  
ثم مثلاً ثم ادعى لبايع انها وزن عشرة وقال لبايع  
حي لعدو فهل يقبل قوله ام لا **الجواب** السؤال محتمل و

تقول

وتقول اذا كان لبيد فقلنا احدهما بالعدد والاخر  
بالوزن فان كان احدهما غاليا صرف لاطلاق اليد  
اقول قول مدعيه وان كان لباقي لا يستعمل سواء بطلا  
لعقد مع عدم التعدي **الجواب** لو غش من انسان  
شجرة في ارض سلطان فهل له ان يمنع من الزرع تحتها  
**الجواب** له يمنع من الزرع ونصرف في حريمها وبه في  
تخله مدعي جرائد كافي شجرة مدعي اعضانها **مسألة**  
لو زرع انسان غيرة وكان لبيد من عامل وطهر بطلان  
لعقد بعد ان صار لبيد كالحق في الارض فاذا اراد ان  
يوقعا عقد لزارعه على لبيد فهل يقع ام لا **الجواب** لا يصح  
لعامله على لبيد كالحق من لحيته تامة فان اراد لمعامله  
صبر حتى يظهر ظهور تاما ثم توقع العقد صاحب  
لبيد مع مال لارض مدعه على قدر معين من الزرع و  
يشترط عليه عمله فيه حتى يكمل **الجواب** قوله وتبطل لو  
قاله بلف ما تعلقت به غلو كانت فترسا فله ان



يبيع شعر الذئب وكذا لا تقهر من سفله **ام لا الجواب** ابيع  
 ولا الا تقهر كثر وجهه حتى لا اسم **باب الجواب** لو جعل الانسان  
 عشرة دراهم على ان يورد لعبد لقلبي من ليله فقلبي  
 فليقه قد مات فهل يكون له شيء ام لا ولو قال احصد  
 لي هذا الزرع بغيره دراهم محصده الا تقليل فاني  
 سمعت ان كان بعض بعد ينفع به لجا على لزمه بنيه  
 ما عمل له والا فلا **باب الجواب** لا شيء له في جعل لعبد حتى يملكه  
 فلو جاء به الى باب سيده ثم يوب او يتركه لم يتحقق  
 شيئا في باب الحصاد فكل عمل ينتفع الجاعل ببعضه  
 ولا يدخل عليه به نقص ما يتيه فما سمع فيه حتى يقول  
 به جيد ويحفل قويا عدم الاستحقاق اذا كانت البطالة  
 من جهه العاقل **باب الجواب** انما ينقص الانسان على  
 قلده استغفار بالعلم لو اجب ولو علم ثم اعاده شيئا  
 وملكه شيئا وكان ظن ذلك الانسان فيه انه يحبه  
 ولو اطلع عليه بشي من ذلك لما سلم عليه فربما يكون  
 ذم

ذم هذا بغيره مما استعمل او تمسك وكذا لو كان اذن له في  
 مكان ان يدرسي فيه فربما يبيع له ان يبيع فيه ان  
**يقدر الجواب** اذا كان الانسان ببعضه فان كان  
 شعير ذلك لم يبعوض بالبعوض لم يكن فيه بحث وان لم يبع  
 بل كان في ظنه عكس ذلك فان كانت بغيره لكان  
 يكون خائفا وهو قوي وجب ان يتركه ويحضر  
 يدعوه وان كان خائفا وجب ان يتركه ان غلبته  
 ظنه رجوعه وان لم يغلبه او خاف على نفسه فالاولى له  
 تركه ما يملكه وان قبلها جازاها في الدنيا فان الهادى  
 عليه السلام في حديثه جازواهم غلواهم منه كي لا يتعبوا  
 في بغيره بالمجازات لهم **باب الجواب** انما اعاد الانسان ما حاطا  
 ووضع عليه خبيرة وتلقا ان له لان انه بالارشادات  
 صاحب الحائط وخلف ايتام بلا وصي فما الحكم في ذلك  
**الجواب** الحكم في الايتام يفعل بهم فيه الخطا **باب الجواب**  
 رجل تصدق في دخل اسنان اما بارأه او بغيره ذم



ثم انه وضع بين يديه وهو عالم به فادرس على نفسه  
ياخذ حتى تلف مثل يكون ضامنا ام لا **الجواب** اذا  
كان المتصرف باذنه ثم وضع بين يديه وهو عالم  
به وتمكن منه فقد برى وان استقلت يديه بغيره  
وذا قد دخل في حكم العاصي فيحتاج الى التصريح  
بقوله اقبضتك وعل لا قرب التوي في البهارة في  
الموضعين **س** المستودع يتفق ويرجع ام لا **الجواب**  
اذا كان في قصد الرجوع رجع وان تبوع لم يرجع  
وان كان انفاقة لصورة حفظه لو دعيه خوفا  
في ضمانه ولو علم انه لم يرجع نواه وانه لا يصحها  
لو تكفت لم يتفق فاخرج وهو غير طيب النفس لو ما  
ذكرناه رجع **س** اذا كان لطفل عند ان تتركه  
اما عيسى في لزوم مثل يجوز ان يكسوه كالزكوة  
ام لا واذا كان لعيسى غير ما مول ومملوكين مثل  
يجوز ان يفعل بغيره ام لا ومعقول بالجواز

وكان له ولي مثل يفتقر الى اذنه ام لا **الجواب** لا ولي  
توقف ذلك على اذن لولي ولو امتنع لولي او غاب  
اذن محكم **باب انظر** **س** لو ان ظاهرا اخر شخصان  
يعمل له انه عند صانع للشخص ما العمله حتى اخذ  
لاجره فاعطاه لاجل قضي الحاجة مثل له الرجوع  
على نظام ام لا وهل فرق بين ان يكون لصانع  
عالم بان نظام بعينه ام لا **الجواب** اذا دفع اليه **س**  
بغير اذن سبق له من لا فرقان كان له دفع بعد عمل  
او بعد عقد لم يرجع على الاخر ومع عدم الامرين يجوز الرجوع  
باكتنه الامر من اجرة لئلا وما عونه اذا ايجي  
الى عمله **س** قوله ولو اخرجه من منزله ليلظنه  
حتى يعود ولو كان المنزل مقصودا بمنزل يضمنه  
ام لا ولو كان في لغيره هل يتعدي الحكم ام لا ومع  
التعدي اي وقعت تبدا ولو كان منزلا في بلد  
واحد فاخرجه فقاد من بعض لدرج الي منزل



الاخر فاخرج هذا اخر من يبري الاول او يكون النمان  
 عليها ولو عاد الى المنزل لاخذ شئ فيه فمحل تب يخرج  
 ام لا ولو كان معه مال هل يتعلق بالضم ان ام لا ولو  
 وكل ان اخر يعلم هل يتعلق بضم بالوكيل  
 ام لو كل ولو كان للذي وكله صبي او مجنون فهل  
 يتعدى لحكم ام لا ولو اخرجته في واجب لم يضمن  
 فهل هذا الواجب واجب مطلقا او كان واجبا  
 على الكفاية او لا عيان او الى واجب حوسع او مضيق  
**الجواب** لا فرق بين لغصوب وغيره لان النمان  
 لمكان التهمة وللمتل لغصوب سامن وقد اخرج  
 حنيفة والمنزل في لغيره اذا كانت ما ضا تناو له حكم  
 ويبرأ بعودن الي منزله او يعلم حياته في بعض  
 اصنافه واذا وكل انسان غيره في منادات شخص  
 فان كانت منادات مع مواعدة يتعلق لحكم  
 بالخروج لا اعوا كل لان النمان هنا من باب جنابة

ولا يصح لئلا يمتنع للحكم بالمال لئلا يبرعه او لم  
 اثبات يده عليه لغرض لغرض فيه واصاله ابراه **مس**  
 قوله ولو دخل دار قوم نغفده عليهم فمحل يشترط  
 عليهم يكون للكل ام لا وهل اذا قال له عمية او دخل بين  
 والي لم ياذن فعلى من يكون النمان واذا قلنا بغير  
 بصيرة هل يكون في مال لعاقلة ام وهل يشترط في الاذن  
 ان يكون مالك دار وهل فرق بين للكل وغيره  
 لمجوزات المؤدية ام لا وهل اذا حكم بوجوب الطلب فظهر  
 وهل فرق بين لدخول بدلا ام لا او يكون لدخول  
 بالطلب وفعله ام لا **الجواب** اذا كان لهم طلب وجب  
 للحفاظ ومراعات لدخول لانه يحل على الغصب  
 فطعا واذا كذب لم يمين في الاخبار كان هو جنابة  
 وجنابة تزم لعاقلة ولا يشترط في للكل لو نه  
 معتاد للجنابة لانه شأنه يحل على الغصب لا فيما نذر  
 ولا يشترط في الاذن ان يكون مالك بدلي بل يكفي كونه مقفرا



ويدخل بغير بغير دونه ولا فرق بين الكلب و  
 غيره ومع الضرر **مس** صبي لا يملك له يستعطي ومعه  
 ما يستعطي فيه فاذا جرد ان فيه طعام هل يكون  
 تصرف لا تبرأ الا يردده الى من باذن له الحاكم **المجواب**  
 اذا كان في يد يتييم شكور ككوري فيه او كون  
 يطلب فيه ما كان حتى ساوله انسان وجب له فيه طلبا  
 او اخذ اللوز وجب له فيه ما كان محسنا وتوقعه في  
 دفعه اليه او يدرسه وضمانه على اذن يودي الى حنا  
 من مساعدة الطفل لما فيه من تكلف عسقة واما خرا  
 اسفاح لطفل والضرر يحصل لثمان **مس** لوجاء  
 لصبي مئنة بشئ فتناوله من ان والكله فبعد  
 ذلك اخبر بصبي بانه مد يده مني فخذ ان هل  
 يقبل قوله ام لا **المجواب** يقبل قول بصبي في نقسا  
 في تلف فيه وجريان لعاده ولا فرق بين ان  
 يكون لا خيار قبل الاكل ومعه تسليم لوجاء ابيه  
 ويكفي

ويكفي عليه نظن **مس** قوله بصبي يقبل قوله في  
 قول لدار فبشترط ان يكون لدار لا يبرأ ام لا  
**المجواب** لا يشترط كونها ملكا لا يبرأ بل يكفي وان كان  
 اجنبيا للعاده ولما جبه **مس** لو اكره نظام رجلا  
 على عمل نورة وجعل له حجارة وطاوت او تعذر علينا  
 تعلم بما قصدوه فلهي يكون لكيس ومع لقول  
 بانه لهم هل يلزمهم اجرة ام لا **المجواب** اذا اكره  
 نظام قوما على جمع حجارة من لمباح فان قصدوا  
 بالحجارة كان لهم عليه الاجرة وان قصدوا الحيازة  
 لهم ملكة فان بني به نظام موضع بطين ان يجلس  
 ومن لخص الثور يخي لطمه امره فالحجارة لهما  
 ولكيس والطين لمن او من ماله ولو جهل قصد لخبه  
 فالاصل انه له **مس** لو غصب انسان حجارة  
 فاحاط بها مكانا حتى لو كان بغيره كان تخليه لهم  
 لا ومع لقول بانه تخير فلو اخذ على ملك حجارة فله



فعل يكون للغائب او لغيره ام ينزل **الجواب** الجمع  
 رة لغضوبه بجره تصرف فيها ولصاحبها في كل وقت  
 اخذوا الزمان عن موضعها فلا يكون تصرفا بغيرها  
 محتملا فيبقى ازالته في كل وقت فلا يلحقه حكم  
 بغيره **باب في وقت** لو شاع ان شيء لفلان وقف  
 ولم يعلم على من فما حكم فيه **الجواب** اذا قامت بينه بان  
 هذا شيء لذيه او لغيره ولم يسمع وشياع اضعف من  
 لبيته فاولى بعدم سماع **مس** لو كان شجرة  
 شجرة وقف على مؤمنين فهل تدخل اولاد المؤمنين  
 ام لا ولو اكل منها شيء فثم الاستبصر فما حكمه اقنا  
 ر حكمه **الجواب** نعم يدخل لفضل المؤمنين لانه بحكمه  
 لا يدخل الخلف واذا استبصر وجب عليه رد ما  
 وله مثلا او قيمة **باب في** ان كان وهب اجنيا  
 عينا ولم يقبض ولم يتقرب واذن له في القبض  
 وقبض وقيل تصرف قال له من يعين لذيه و

بهند

و بهند عتبتا فلهما يقبل في حقه اولاد لو قال لو اهب  
 بعد تصرف لغيره لم اقصده بل يقبل قوله ام لا ولو كان  
 لتصرف لازما كالعقود والاستيلاء **الجواب** اقرار لو اهب  
 قبل لتصرف ناقضا ومعه لتصرف ان اخرنا لرجوع معه  
 ولحق المنع واولى بعدم لقبول اذ كان لتصرف لازما  
 كالاتيلاء **مس** لو مزجت سبعة بغيره ففعل  
 لغيره لم يرجع ام لا واذا قلنا مع لتصرف فلا يرجع  
 فله لم يمتنا لرجوع ام لا ومعه لو مزج بغيره اختيار  
 فله لم يرجع ام لا **الجواب** لا يرجع مع لتصرف ولمزج  
 كيف كان على المعتمد من المذهب واذا قلنا بالرجوع  
 مع لتصرف رجع مع المزج وقضى بالتمسك سواء مزج  
 باختياره او **مس** قد نقل ان صدقة لم يميز صحبه  
 فعل يصح لاهل اهل **الجواب** اذا اجازت صدقة جاز  
 لغيره وفي شيء ليس فيه **الجواب** ان كان عند حوته  
 قال زيد وصي وقال امرأتى وصية اولادها ما علم



مراده في ته تبسهم او شرطه في الوصية لزيد اقتدار  
 رجليه **الجواب** المراد وصية وعلى اولادها خاصة  
 في جميع مصالحهم و **زيد** وصي فما سوا ذلك كخراج موقوف  
 ولاية اولاده من غير **مسد** ان اوصى الانسان  
 بما به درهم مثلا فقال بوصي ان اعتازت اولادي  
 الي شيء من نفقة اخرج منها عليهم فهل تصح هذه الوصية  
 ام لا **الجواب** لا تصح هذا الوصية اما لو فعلها على شرط  
 او لم يعمل بقدر استحقاق لعدم العلم بالقدر لم يكن  
**مسد** لو اوصى بعقوبة عبده مثلا وله بجان غايب بقدر  
 مرتين عتق ثلثه معجلا فالنفقة في مدة لته بصي على الو  
 رثة فاذا حصل ما كان لغايب وعقوب باجمع فهل للورثة  
 له جرع على ذلك لعقوب اذا لم يتيسر عوايه **الجواب**  
 نعم نظموه لعقوب بالموت واصل براءة ذمة لوارث  
 من وجوب الاتفاق على ملك خيرة **مسد** اذا اوصى  
 باخراج زيتون في صلوة وهو يخرج من ثلثه و

كان

وكان له زيتون عليه مثمر فاخر الوصي حتى لم يتبق فاما  
 ثم لم يكن يكون فهل فرق بين التناخيه بين الاختياري  
 ولا اضطراري اختنا رجليه **الجواب** الثمرة للوارث  
 ولا فرق في التناخيه بين الاختياري ولا اضطراري  
 لا في لاثم وحصول تحقيق بالتناخيه **مسد** ان اوصى  
 اوصى بمراس معزى مثلا ان يطعم عبده عند جوفه  
 وتغذره ذبحه على تقدير يجوز ان يذبحه ابن اراد  
 ويطعم اوصى بلبقة او يتعيس ذبحه في بلد ليت  
 ووارث الوصي ان ذبحه في غير بلد ليت اصلاح  
 لشدة لعنوا وهل يجوز ذلك ام لا **الجواب** اذا علم  
 ان قصده ذبحه واطعامه حلالا لموت ولعادة قاضية  
 به لم يجز خلافا فان تغذره بنوع من الاغذية حتى  
 مات لقط وكان الوصي به للورثة واعلم ان في  
 بعض البلاد قد جرت عادة تم بانه يذبحه او يطعمه  
 الحاضرين للصلوة ويستغفرهم ويفعلون ذلك قبل



لرفق و هذه سنة بدعة يجب تركها و اسعد الايضاً  
اما اولافانه من سنن الجاهلية و قد رضى الفقهاء على  
ذلك في كتبهم و قالوا لو كان الاصل عند اهل العصبة  
لان ذلك من سنن الجاهلية لا تنفك اهل العصبة  
بعبثهم بل يتوجب ان يمنع لهم الطعام لا شفاهم  
بهم ثم كما فعل النبي صلى الله عليه و آله لا اهل جعفر بن ابي  
طالب و لان في ذلك ما خيره لميت عن لرفق و جوام  
مع قدره و من هذا منعهم من تكديار بصلواته على ميت  
و لقوله عليه السلام لا العيين و جلا منكم مات له ميت  
ليلا فانظر به الصبح او نهار فانظر به ليل و قال  
عليه السلام ما يمنع بحيفه ميت مني فظهر اني اهل الجلاء  
بهم الى مضافهم فان اكرامه في دفنه فعلي كل حال  
هذه لفعل مرجع في نظر الشرع فتتركه اولى و لو صبه  
به باطله **احد** النزوجين قصد لا انقطاع ولا  
خرار و ام فهل يقع العقد ام لا و هل يحكم بالرد و ام

او لمعه

او لمعه **لا بد** من اعلام كل منها بما في نفسه فلو  
قصد احد ما شيا و قصد لآخره غيره لم يصح لكن ان  
واقعا من غيره ذكر اجل حكم لم يرد على الدوام بعينه  
مع الاختلاف **بعض** الشرط عدم الافضا ثم انه  
ان افضا كما انما الذي يلزمه و مع ان شرط عدمه  
او اكثر مع تعيين الزمان و اذا زاد في بقية الزمان  
المعين بغيره او شيا ما الذي يلزمه افضا ما جاز و  
**اذا** خيف منه الا فضا لعظم التمه او نظرها  
و انتم لا عير عدم ذلك فافضا كما طه بالزمن و ية افضا  
و اذا زاد في لمره على مستند فان كان مع او نهان فلا  
شئ وان كان مع الا كراه بزمه مهر لمثل ملتقى بيده  
ان كان ليل و نهارا وان كان نهارا و في المرات ثلثه  
في ليل لو احده عن ليلة واحدة ان اتحد الا كراه والا  
تعدد بتعدد **لو** اوجي احد لنزوجين و قرع لعقد  
في الاحرام و لا خرف في الاحلال فالقول قول مدعي صحة



فان كان له رجل مدعي له من يوجب عليها مما بعينه  
الا و من يصح ان ياكل منه ام لا و هل يتجر منه كالا  
ام لا **الجواب** يجب عليها ما نفيع فلم يضر منه او في ادائها  
عليها ان تغدي نفسها منه بما قدرت وهي احب  
منه و اذا دفع اليها شئ من نفقة حل لها تقضي  
فيها باعتبار اذنه و له ان يرجع في عيشها و يسيبها  
على ما له لولم يدفع **مسألة** امراه قيل لها قد عقدت  
عليك لئلا يد عقد اقلات رضى من قبل يشرط  
عليها بالمر لا انه قد يكون ثيبا قليلا و لو عمت بقلة  
فادى بيت افتنا ر حكمة **الجواب** لا يشترط عليها بالمر  
و يجب لها مهر مثل ما يزوج و بالطلاق قبله نفقة  
**مسألة** ان من تمتع بامرأه بدينار مثلا و هو عالم بالثيب  
ففسد و هي جاهلة بالحكم في ذلك **الجواب** لها دينار  
كما لو تزوجها بخل فبان خمر ففسد مثله فلو عا لاقوى  
**مسألة** قوله في ثمة مائة لانه ناسخ لقول بانه ينشر ام لا

سابقا

سابقا فلو كان له عقد ففعلوا على امرأه ثم زنا بها  
مثلا ثم اجازت له ففعلوا عليها فهل ينشر ام لا  
**مسألة** ان جعلنا لاجازة كاشفة لم يحرم **مسألة**  
امراه اذنت لزوجها ان يعزل منهل له استصحاب  
لاذن دايم ام لا بد في كل و طى من اذن افتنا ر حكمة **الجواب**  
ان كان الاذن مائة لوطى تخفى بترك الحال وان  
كان في غير حاله لم يجز و اذنت مطلقا اسباح حقه  
تتمتع **مسألة** قوله و لو كان ففعلوا به و دخلت باحد قبل  
الاجازة ثبت عقد مائة منه ثبت او لم يثبت ان كانت  
بكر اخذت له و اما ثيب فان قلت ان قضاء الفعل  
فما لم مقام قبول فكذلك **الجواب** لا فرق بين بكر  
و ثيب عملا بالعموم **مسألة** لو عقد عليها عقد متعة  
متأخره لم يجوز لها ان تخلوا به و تحبثه و لا ينفه ولا يبيع  
ام لا **الجواب** لا يجوز لها ولا له ان يخلوا بها ولا لا ينفه  
ولا يبيع ولا لها التزوج بغيره قبل مدة ولا له التزوج



باختصاص و هيات احد ما قبل طهره لم يجب الاخره ولا ميراث  
 و يوقلنا به او كان منه و طوقلنا ثبوت مع شرط  
**مسألة** لو شرط لونه من قبيله فبان من غير ما قلنا **الفتح**  
 فهل يسرى الى بيع ولا جازه ام ولو شرطت  
 ان يكون عبيد فلا احد نظام الى يتي بزر كم ام الا فان  
 لاض يتفاوت في ذلك **الجواب** نعم في الصورة الثلاثة  
 لما ذكر من بعد **مسألة** ان كان تكرر و طي زوجته  
 شهرين وهي ممكنة ثم خرجت عن طاعة شهر امثلا  
 ثم اطلقت فهل تحسب الشهرين الذي قبل نشوز  
 من الاربعه ام لا **الجواب** نعم تحسب عليه فان تقدم على نشوز  
**باب الملاقاة** قوله في لعان و شبهة في ثبوت لعان  
 ادعائا به فلو قال لا اعني قبضته بيدي في خبرها  
 فهل يثبت للعان اينها كما مبصر **الجواب** نعم يثبت للعان  
 على هذا التقدير **مسألة** قوله في الخلع شبهة ان يكون  
 لكاهنه حاشية و ذلك تابع للبيع في حاشية

منها

منها وفي لقوا احد يصح ان يخلع ولي نصيبه و المحبونة  
 بهر امثاله او لم يقدر منها لكاهنه في وجهه ليجع اقتنا حلاله  
**الجواب** كذا به احد الزوجين فيصون في الصغير  
 و المحبونة و يري الولي لمعلم في خلاصها منه بعد ها  
 بقية بعضها الذر يستخلصه من قبضه و بهر نجعة من  
 ملكه و لهذا ساء شيخ فسي عث بهر الا قاله في اسبحة  
 كل منها عرضة بتراضها **مسألة** ان كان طاسق طلق زوجته  
 انسان بما وجب حرد ولم يعلم لمقتد في مثل ينقطع كما  
 في لغية ام لا و هل يكون حكم لتغذية كذا **الجواب**  
 يجب على هذا الفاسق ان يتوب توبة اخلاص عند  
 سماع الطلاق وان لم يتب انم بترك التوبة و تغذيه  
 مطلق وان لم يعلم مطلق بجاه لم يكن بمنزلة من ترك  
 في تركه لكن لا يحل له مطلقه اذ لم يتم الطلاق بغيره  
 و اما لغازف فلا يجب عليه اعلام لمقتد و بل يجب  
 عليه الاستقار كما في لغية **مسألة** ان كان حاض



طلق زوجته ولم يسألهما عن حالهما ثم سألها بعد  
 الطلاق فقالت انما طلقته فليكن طلاق صحيحا  
 ام لا ومع لقول بالصحة هل تعتبر فيها العدالة ام لا  
**الجواب** نعم يصح الطلاق ولا يعتبر فيها العدالة لان  
 المرجع اليها في ذلك ابتداء وانتهاء **باب النفقة** ان كان له  
 ولد ووقت ورعى التكسب لكنه يطلب علما واجبا  
 فهل يجب على الاب لاب نفقة عليه ام لا وهل فرق بين  
 الواجب على الكفاية او الاعيان اخفنا رخصته **الجواب**  
 ان كان للتكسب يمنعه عن طلب لقدره الواجب  
 من العلم وجب على ابيه لا اتفاق عليه واما طارزا عن  
 الواجب فان كان يطلب درجة لاجتهاد وعلم او غيب  
 على الظن بمرغبه وجب على اب نفقة علمه والارحى  
**باب النفقة** هل يجوز نفقة محبته ان يخلق اذ ثبت عند  
 الحق ام لا **الجواب** نعم اذا تراخى به الخصمان  
 ان كان عدلا سحاب انسانا وقال انه استحق ذلك فهل

يقبل

يقبل ذلك منه ام لا وهل يجوز اعادة وقبول شهادته اذا  
 خلفا ان لفاق لا غيبته لا فتننا رخصته **الجواب** الروي  
 لا غيبته لفاق وحمل على مطلقا او المصروف حديث اخذ  
 ذلك ولفاق بما فيه كي تخذره لناس واذا كان الانسان معلوما  
 العدالة فالورع حين اغتتاب ان قال انه يستحق ذلك لظن  
 انه لا يقدح في عدالته وتصح امامته **مسألة** انسان ظاهرا للعدالة  
 وشاهدا يفعل كبيده مثل قتل فهل يحمل على صحة او يحكم بفساد  
 ولو فعل صغيرة فاعل الكبيده يحكم بتفسيده الام لا فظن او لم  
 يعلم انه يعاود مرة اخري ولا عدمه فهل يحكم باستداره ام لا  
**الجواب** فاعل الكبيده يحكم بتفسيده لام لا فظن **مسألة** رواي  
 ان من على غيبه ثم خمد به تبطل الدعوى او يستبقى فأن  
 نسبه الى حال الاستحلال لم يأنه م والا فلا ولو ادعي ان كان  
 ماسكه للتخليص هل يقبل ام لا **الجواب** يجوز للمسلم امساك الخمر  
 للتخليص ولو انكفها عليه متلفا ان لم ولم يضمن **باب النفقة**  
 امرأة ان تزوج بها ثلثان صامت كل خميس فراجعها فهل



ان يخر نذرا لانه يودي الى بطلان نذره اقتدار حكيم الله  
**الجواب** ينبغي نذرا لانه وقع في حالة لا يتوقف على رضاه  
 ونذره مشروط بان يطأ او يطأ مباحا وليس هذه الاطلاعا  
 له كالا يجوز له وطئها في رمضان وقضاياه نعم لو صدق احدا  
 حمله سفره او يوما ظهرت في اثنا يه من طهرها وجب عليه التوفا  
 لعدم مانع **مسلم** لو نذر انسان صلاة اربع ركعات بشه  
 وتسليم فهل بحقة احكام الشك ام لا وكذا لو كان ركعتين **الجواب**  
 الظاهر بحقوق الاحكام ولا حوط لا يتبين **مسلم** رجل نذر  
 ان يتصدق بعشرة دراهم مثلا يوم نذره لم يبايع بشي  
 من ماله في ذلك اليوم ولكنه قادر على الاقتراف فهل يجب عليه  
 ام لا **الجواب** اذا كان يملك بقدره ما نذر ان يتصدق به ولم يحض  
 عنده وحصل من يقرضه ويضيق عليه وجب **باب** **مسلم** ان  
 مات وعليه دين بقدر ماله انفا فامضا عفته وله عند ان  
 شئ وعلم ان الورثة لا يودون وقلنا بالتعدي في درجة  
 المخلص من ذلك وهل يفرق بين الغصب ام لا ولو كان لميت

ظاهرا وجميع ما في يده غصب وتعرف انسان في شيء من ماله  
 فما حكم اقتداء احسن الله اليك **الجواب** وجه المخلص ان تصرفه  
 في دين الثابت يقينا لا فرق بين الغاصب وغيره مع التوبة  
 والمصرف في ماله الظالم يقع ما يتصرف فيه الى ربه مع علمه  
 ومع الجهل واليأس من معرفته يتصدق بقدره عنده  
 ومع الجهل بقدره يستظهر بما يغيب معه نظن بالبراءة ولو  
 كان المظلمون محصورون صالحهم او افسادهم **مسلم**  
 انسان مات وخلف ماله دينار مثلا وعليه اموال بوقطت  
 لحصل لكل واحد شيء لا يتناول واصحاب الحق متقيدون  
 في البلاد ومنهم موجود وغير موجود ومطالبه ومجهول الحال  
 مما يقع بهذه التركة **الجواب** يفعل الحاكم ما يراه **مسلم**  
 لو خلف الميت اثنين احداهما ابن اربعة عشر سنة ولا  
 خرا من اثني عشر سنة فاحكم الصغير قبل اخته فلي  
 تكون الحيوة وكذا القضا **الجواب** وليه المكلف عند حوته  
 اما لو كانا مكلفين وعمر احداهما عشرين والاخر تسعة عشرة



كان وبيد لكبر وان سبق الاصفى في التكليف **مسألة** انسان  
 مات وعليه ولده لا صاعه والمجانين حلياً وثيباً فهل يكون  
 لهم ام تركه لان ايديهم عليهم **الجواب** اذا لم يعلم التعليل لهم  
 باقراره او يعلم قصده او جريان العادة يكون تركه لان  
 الظاهر انه امساع كانه وجه **مسألة** لو ماتت الحامل شققنا  
 جوفها واخرج جنينها الولد فخرجا حيي فهل يرث من امه او لا  
**الجواب** يرث من الجنين امه لتحقيق حياته عند وفاتها  
**باب المرات** قوله في قطع راس الميت مائة دينار فهل يقوم  
 غيرهما مقامها ام لا وهل يكون على العاقله اذا كانت خطأ  
 ورأس الذي ادا وجبنا فيه الغنة وقتلنا في رأس المسلم  
 الصدقة عنه فما يضع يديه الذي اذا وجبنا فيه وضع يده  
 بانها تصرف في الدين هل تصرف في دين النبي ام لا ولو لم  
 يكون دين وتصدق بها ثم ظهر دين فما الحكم في ذلك انما حكم  
**الجواب** نعم يجزي ما قيمة المائة ويجب في الخطأ المحض على العاقله  
 لانها جنبا به على ادي ولا يجب على الذي سوا القاديب  
 واذا تصدق

واذا تصدق بها ثم ظهر عزم لم يفهم المتصدق اذا كان قد انظر  
 في البحث **مسألة** دية النطفة على المقتل للابوين فلو كان  
 المجامع قد اتفق منها ساقوماه خارج الفرج باقتضائه فما حكمه  
 ودية النطفة هل تجب سواء كان في الدية او القبل وسواء كان  
 امه او حرة وسواء كان وطيه حراما كما في الاحرام او قبل  
 البلوغ وسواء كانت حامله او لا وما قدر الدنيا والجناس  
 قبل ان تلج الروح هل يتحمل العاقله ام لا **الجواب** دية النطفة  
 على المقتل اذا اتجا الى القابرها خارج الفرج باقتضائه ولا فرق  
 بين ان يكون المقتل خارج الفرج كل النطفة او بعضها ولا يجب  
 بالفرج في وطى الدية وان اسكن الحمل به لجواز الاستسالة لانه  
 ما در لا عبرة به ولا فرق بين الدائم والمنقطع والحرة والامة  
 ويكون الدية للام خاصة اذا كان العزل من الزوج واذا كانت  
 الدية للنطفة لجواز الحمل به لم يكن فرق بين حل الوطى و  
 تحرمة حيث يلحق النصب بالمجا المقتل الى العقد الصحيح  
**مسألة** قوله من قال جدار لم يفهم فلو فرض ان لمقول  
 لم كانت به افة فلم يسمع والقابل لم يعلم بالافه فما الحكم انقضا



رجعوا منه **الجزء** لا ضمان منها على اقوى الاحتمالين لعدم  
 من قال جدار لم يغرق ولا صائمة البهارة ولان العذر من المجنى  
 عليه **ح** قاتل العمد عليه كفارة الجمع فلو فرض انه  
 كان قد صام اقل من شهر ويوم ثم قتل فهل يجب على الولي الصوم  
 عنده ام لا وعلى تقدير عدم وجوب اذا قلنا بمتاخره فهل يغني  
 الولي او الاجير عن موضع القطع ام لا **الجزء** قاتل العمد يجب  
 عليه الصوم مع الحياة اما بالعقد على مال مطلقا او  
 جهرية او خفية وقيل قصاصا قال في ط سقطت به  
 ابن ادريس قال العلامة بل يجب في ماله وتبعه فخر المحققين  
 في لا يباح وتددو كحقت فاذا افترضنا انه قتل في أثناء  
 الصوم فان قلنا بالسقوط فلا بحث في السقوط منها وان  
 قلنا بوجوبها في ماله جازي لم يولى ان يصوم وان يتاخر  
 عما بقي ولا يجب لاستيفائه لانه معذور في انقطاع التنا  
 بع ولكن ان كان التقصاص بعد صيام نياح الثاني لم  
 يجب التتابع فيما بقي وان كان في الشهر الاول فهل يجب المتبا  
 دره الى ما يحصل به التتابع فيه احتمالا لان الظاهر بانهم

مشهد

لو شهد واعلم به نانا او يقدف ما ستوفي منه الحد ثم  
 رجعوا منه **الجزء** رجع عليهم بشي ام لا فان المسهر عليه قد يموت  
 او يبرئ في برة تاتير مضمون **الجزء** اذا رجع ان اهد  
 نفي ما يتلف بهما دية **والا اءه وام الله** على اعمال الوارث  
 من ناحية ان اهد غير تلك اعمال التي قبلها **ح** لو توطا  
 انسان وزوجته على ان يهربه عن الصداق ويطلقها فابدا له  
 ثم لم يوقع الطلاق هل يقع البهارة صححة وله الاحتجاج من  
 الطلاق ام تكون باطلية ولو قال له ابرأت ما في ذمتك  
 بشرط تطلقني فاحتج من الطلاق فهل تبرأ ذمته ام لا  
 افتونا ما جرد من **الجزء** اما المسألة الاولى فيتم الابراء  
 فيها مع الطلاق ومع احتجاجه منه بطل وامافي المسألة  
 الثانية فان الابراء باطل وان حصل الطلاق فتعلقه على  
 الشرط ولا براءة لا يقبل التعليق **ح** لو وجب على  
 المراه الفصل وخيها المانع وجب عليها التيمم فهل تيمم لا  
 سبابة الصوم وتيمم اخر لا سبابة الصلوة ام تيمم لا

٢



الاستباحة الصوم وقد دخل به في الصلوة فلو كان عليها صلوة  
 واجبة لو كان غل النهار نفل بلغ يتم واحدا لا تباحه الصلوة  
 ويجزئها عن الاثنين ام لا فتونا ما جوب **الجواب** الصوم  
 لم يذكره في واجبات التيمم فيصح الصوم في الحقيقين به  
 ووجه الشهيد والباس بذا هو احوط وحققه ختص  
 الوجوب بالاول دون غل النهار وتخيير في ابقاء الفية  
 بين استباحة الصلوة والصوم **س** لو اشترا بذر  
 واخر عه فحصل منه نصيبا ففصل بخرجه البذر  
 ام التيمم افتونا متاين **الجواب** اذا اشتري البذر  
 وزرعه احتسب الثمن من الثمن فيجب بالتقاضي الذي  
 وزنه مع العون وان كان قد زرعه ببذر من بيته وقد ملكه  
 بزرعة اخرى او عوض عن صداق او ملكه بقوة لا للزراعة  
 ثم زرعه اخرج عوضه عنها حيا يجب **س** لو اوصي  
 ان يجعل مع خاتم من عقيق في القبر هل يجوز ذلك ام لا  
 اضاعة مال افتونا متاين **الجواب** الوصية بذلك

باطله

باطله لا يجوز امتثالها **س** لو باع ثقباً بشقص  
 تثبت الشقص فيها فكل ثبت في الثمن والمشموع ام ثبت  
 في الثمن خاصة **الجواب** حد الشقة ثابت في الشقصين فكل  
 شريك اخذ فابيع في شركته **س** لو اجاز الوارث قبل الموت  
 فكل له الرجوع ام لا **الجواب** هذه المسئلة خلافية والحق  
 فيها المذموم لعدم رواية الصحيح **س** لو اختلف من ثبت  
 لهم الخيار على يمين المتزوج على طلب المذموم ام الفسخ **الجواب**  
 بل يقدم اختيار الفاسخ **س** لو اوصي بمبلغ يخرج  
 في الصلوة واسع الثلث له وكان زايدهما في الزمة  
 هل يصرف الجميع في الواجب مكررا ام في الفضل والنقل المرب  
 وهل يدخل نافله رمضان ام الذي يستحب قضاءه  
 فتونا ما جوب **الجواب** اذا اوصي بقدر معين للصلوة  
 وخرج من الثلث وجب امتثاله فبيدا بالواجب ثم بالنافله  
 التي تبه فان زاد فغيره **س** لو ملك اربعين شاة وها  
 عليها الحول او بعضه ثم ملك مائة وعشرين فهل يجب عليه



لكل مال شاه ام الثاني يكون عفو حتى يبلغ حاية واحد و  
 عشرين يلوح في كلامه في الدروس الثاني **الحجاب** اذا  
 ملك اربعين وحال عليها الحول صار فيها ثاة مستحقة  
 نازا ملك في اول الحول الثاني حاية وعشرين صار فيها ثاة  
 وتسع وخمسين انصباب فيها مائة واحد وعشرون يجب  
 في ذلك الحول الثاني ثمان ولباق عفو **لوانتظا**  
 صف المؤمن هل يجوز ان ينو البعيد قبل من يلي الامام و  
 لو كان بينهما حائل كالشباك هل يجوز ان ينوي من يري  
 قبل الداخل اقتنوا ما جرين **ابواب** اذا كان البعيد على  
 حد لا يجوز فيه الا يتمام منه لم يجز والا جاز لان غيبة النواي  
 ينزعه واما الشباك فلا اعتبار به لان جيلونه  
 ليست مانعة لعدم منه الدورية ولا اعتبار به لان فيه با  
 لقرب والبعد **لو كان بين الامام والمأمورين صفون**  
 وهم فراق هل تصح ملاقات من وراءهم ام لا بد ان يكونوا  
 اعد ولا يجيب تقلدون **انما تغيبوا العدا في الاما**

خاصة

خاصة **لو كان هناك فلكه فقد حايلا ام لا** ويكفي الحسن  
 في المتابعة **الجبلة** الحيلولة بين الامام والمأموم مانعة من  
 القدوة لافي المراه بشرط عملها بحركاته كالوكان هناك مستح  
 ولا تغر الحيلولة بالقصبة المانع من ان يده حال الجلوس  
 ولا التنبيه والمختم ولا فلكه مع علم الحركات كاتخذ في المراه  
**هل فترق بين البول الصبي والصبية ام يكونا داحنين**  
 تحت لفظ الصبي كالصبي **الحجرا** يفرق بين الصبي والصبية  
 بناء التانيث ولفظ البعيدة جنس كالانسان والجلد كالهجل  
 والناقاة كالعده **هل يكفي في التراجع اربعة نساء مع قو**  
 ثمن ام لا بد من الرجال للنقض وهل تحل النكاح بوطي  
 المحلل في الاحرام والحيف **الوجه** نعم يكفي النساء والعبيدان  
 مع مساواة الرجال في القوة ووطوا المحلل في الاحرام  
 والصوم والحيف فيه خلاف مشهور ومشاره الى عقد صحيح  
 من كونه منهيما عنه فلم يكن مراد اذ اخرج للعلم بتحريرها ووقفي  
 الحل على لاذن من الشرع وما نهى عنه مؤنة سنة ام لا الذي يكون



له شيئا ومن يكون اسوا حالا وهل تجزي الفقراء في الكفارة  
 ام لا **الاقتناء** ما جوار **الاجابة** المسكين اسوا حالا من الفقير عند  
 الكثرة معه الفقة قال الشهيد واكتفى الله وايات لكن المعنى  
 انه اذا افرد الفقرا احدهما دخل فيه لاخر فلفظ المسكين مع  
 في الكفارة قبله حمله فيه الفقير اما لو جعلا كالتنزيل للفقير  
 والمسكين عشرين فانه يجب التمييز بين كل ذي حق حقه ويرجع  
 اليه بقوية المحبة **مسألة** لو كان عنده مائة كفارة عشرين او  
 غيرة هل يجوز به دفع الى فقير واحد ما به مدى المائة كفارة  
 ام لا **الاجابة** نعم يجوز بان يعطيه حسب تقدير الكفارة اما  
 الكفارة الواحدة فلا يجوز التكرار فيها لامع الضرورة كلفه  
 ان العدد فيه عطية يوافقها ولا يجوز بجواز الوجوب **مسألة**  
 هل تعطى الذماء من الكفارة مع معرفة عقيدة او يكفي معرفة  
 الصفات الثبوتية والسلبية على الاجمال وهل يدفع الى المراه  
 مع عدم علمها شي من الزكوة لتخرجه عن اولادها وهل تبارك  
 بليس مغبيا ام لا بد ان تعلم الى الوحي او من يكفل اليتيم

لا فرق

لا فرق بين المستحق في الزكوة الذكر والانثى ولا بين معرفة  
 معاني الصفات ولا يجب معرفة اقسام الدليل بل ومعرفة لادله  
 على عقد القلب ولا اعتقاد بها لان استقلم يكلفوا العوام اكثر  
 من ذلك واذا كانت المراه وصية للطفل او كافلة له ولم يعلم  
 منها خيانة جاز له دفع اليها ويجوز ان يبلى الفقير بطلعه  
 لا تسببه **مسألة** المستضعف الذي يجوز دفع الزكوة اليه  
 مع عدم العارف والذري بكرة نكاحه هل هو الذري لم يعرف  
 ان يقيم الدليل على معرفة الله تعالى ام الذري لم يعرف بغير  
**الاجابة** المستضعف قسما فالمتضعف من العامة فزده  
 بالذري ينصب وبعضهم فزده بالذري لا يعرف اختلاف الناس  
 في العقابين وفي الحديث المستضعف من الناس الا ان يعرف  
 لها انتم عليه ولا ينصب ومع الشيعة من يوافق الى المحرورين  
 من عدوهم ولا يعرف اسمهم وتربيتهم واقامة الدليل ليست  
 شرط بل الاعتقاد لا اعتقاد للحق والجزم به **الاجابة** العصبية  
 اذ وقع فيه عصبية مغلي هل يظهر اذا ادبر ونقص القدر



المذكور ولو نتجده وقع فيه مطهر هل يطهر ولو لا قاه الجاري مع  
 تساوي السطوح او نسف عليه من علوه هل يطهر ولو وقع في  
 لانا ولا قاده الجاري قليلا او كثيرا هل يطهر وهل يطهر الدرس  
 بملاقات الجاري له ام لا **الجواب** نعم اذا وقع بعض العصيد  
 على بعض طهر الجميع بذاب الثلثين ويطهر بوقوع الغيث عليه  
 وباتصاله بالمحادي فتساوي السطوح او مستماع اقتداء  
 وغلبه واذا لاقتة نجاسة طهرها زكته لانه لا يمسس سفلها  
 سحر الدرس ولا قاه الكثير فان وقع وتخلل اجزائه وطهر  
 والا خلا **مسألة** لو باع الصابون النجس او السكر النجس  
 هل يكون غنمه حراما ام لا وكذا الحجامد ينتفع به **الجواب** يجب  
 لا اعلام في بيعه لا اعلام عيان النجسة القابلة للطهر ومع ذلك  
 يأمر وحل النجس هل يطهر الجنب في الجري من كسطة  
 ام لا **الجواب** اذا تخلل اجزائه طهر **مسألة** لو اذن ان لا  
 في الصلوة عن موصية فصلى هل عليه الاجرة بذلك ام لا يوصي  
 عقده ايجاب الشرع عليه ففعل القول بالصحح لكونه عملا مادونا

فيه

فيه كيف يكون النية وهل يكفيها اصله عن فعلان لوجوبه قربة  
 الى الله ام لا **الجواب** نعم عليك اجرة المثل ونبراذة لميت  
 ويكفيه اصله عن فعلان لوجوبه قربة الى الله ام لا **الجواب** نعم عليك  
 اجرة المثل ونبراذة القتل الميت ويكفيه ان يقول اصله  
 فرضي الظاهر قضاء لوجوبه عن فعلان نيا به عند قربة الى الله  
 ويجزى هذه النية في الاجارة والجعالة ايضا **مسألة** لو اتسا  
 جرة ببيع عن موكله هذه السنة فاستاجر له هذه السنة من دابة  
 وللقايل من اخر هل يكون الوصي عاصيا ويصح العقد ام يكون  
 العقد شائنا باطلا مع وجود اجرة ما واذا دون **الجواب**  
 فتح الوصية واجب على العقد فتاخذه الى القابل بحكمه  
 عقده باطل مع وجود ما واذا دون اذا كان ممن تدبر النية  
 باستجاره **مسألة** هل حكم الوصية والوصية في الشجاج حكم الدرس  
 ام حكم اليد **الجواب** نعم حكم الرقبة والوصية في الشجاج حكم  
 الدرس في كنية دية الشجة مع التفابير وتقلد الفايده فيها  
 لو شجرة شجرة مستقلة من الدرس الى الرقبة بعقبة واحدة



تعدد الدية ولو جعلناك واحدا حسب شيء واحدة **مسألة**  
 لو فسخ المستاجر هل يستحق اجرة بالاذن على اجرة المثل  
 للصلوة هل يبطل العقد ام لا وعلى نقول بالابطال لو صلح  
 ولم يعلم المستاجر هل يستحق اجرة بالاذن على اجرة المثل  
 ام صار معتبرا **الجواب** ليس العذر له بشرط ان يصرح لاجاره  
 العقد لا يستجبر للصلوة والحج بل يجب مراعاتها حتى يغيب على  
 ظن المستاجر براءة ذمته المستاجر عنه ومع الفسخ ينبغي  
 بعدم قبول انقاسه وحينئذ يقول اذا طلى الفسخ على الاجرة  
 فان امكن الوحي انفسخ وجب عليه ان لم يمكنه لم يكن عليه  
 شيء ومع لصلوه والحج تبرأ ذمته المثل قطعا ويستحق الاجرة  
 الاجرة التي وقع عليه العقد **مسألة** ولو باع كل من المالكين  
 عبده صفقة لواحد قيمتها مختلفة بل يكون بمنزلة عقدين  
 فيبطل للجهالة ام يكون بمنزلة عقد واحد فيصح ويقسم الثمن  
 على القسمتين **مسألة** لو بوي لا تعداد الماشية بغير عذر هل  
 يكون صلاته صحيحة ام لا او الفرق بينهما وبين من ادرك

لامام في اثنا والصلوة فانه ينوي بالبعوض موتما بالبعوض  
 منفردا وكذا في الاخرى فهل نية موثره فيبطل البطلان  
 في الموضعين او في الاولى لازم وفي الثانية عارض له وهل ينوي  
 بالتسليم محمد والله المعصومين والحق فظنين او من يحبته من  
 مسلمي الاس والحيان والعلانية اقتضا ما جود من **الجواب**  
 المقصد من هذه المسئلة البحث عن ثلاث مسائل الاولى ان  
 الموكم هل يجوز له ان ينوي الا تعداد بغير عذر ويكون صلاته  
 صحيحة وجوابه نعم اجماعا لكنه مكره لان مفارقة الجماعة مكره  
 مع الاختيار ومباحة مع العذر ان نية المنفرد هل يجوز له  
 ان يدخل مع الجماعة وجوابه لا او الفرق نصهم على المنفرد اذا دخل  
 في صلاتهم بنية لا تعداد ثم احرم امام الاصل قطع صلاته  
 ودخل معه ولو كان غيره امام لا اصل حول بنية فلو كان هناك  
 طريق الى جواز دخول المنفرد كما قطع الصلاة في موضع  
 ودخل بنية الى النقل موضع مع وجود الاستدانة وتحريم  
 قطع الصلاة المسئلة الثانية يجب ان يقصد في الصلاة



ع محمد داله المعصومي نال الشيخ في الميول ولو قصد النورية  
بطلت صلاته قال فخر المحققين واعام السليم عن عيسى بن مائة  
فينوي به عن ذلك بجانب في الملازمة وعلى الجنب والاشرف محمد بن  
وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله المعصومين الطيبين الطاهرين  
وتتبعه المسائل الجبرية وبالله المستعان

بسم الله الرحمن الرحيم

اخضع من السلام باوفا لاقسام واجزل السلام واستديم الله  
مدته حتى الابد والايام جناب الشيخ العالم العامل الفاضل  
الحاصل الورع الزاهد اتق العابد فريد الدهر وعين العصر  
محمد دقايق الاشكال ومزير معتدض الاشكال خاتمة المعجزين  
جال الملة والحق والدين ابو عباس احمد بن السعيد المرحوم  
محمد بن فضل الحق لانتقام حجة من محمد سيد الانام وآله  
اسادات الكرام **وبعد** فان العبد لما قصد به السعي القاصد  
والحر العاشر عن الوصول الى تلك المشاهدة المشرفة السنية

والاستعلاج

والاستعلاج بالنظر المشرفة المبهمة ارسل كتابه رايد المالك عن  
القدم حايده وطلب لاداه دواء فلم يجد الا على يدك نفا نكث  
عند ظني في مقالكم واعتد عليه وعجل لي يعود جوابي فان العبد  
وان بعدت دارة ووسط مناره فواض بدعائه ومهد على عرائس  
الريح شكره وثنايه ومبتهل الى الله في ان يقه عليه بمراده لما  
سأذنته بذكره ويرحم الله عبدا قتل احسن مع ضيق العبد  
وقصور الذراع في المهارات عن ادراك ساوه البعيدة ويبلغ  
مراة العبد بشكله على كم تهية ومساخه بان يقابل بهدي  
بشده ويبري بنثره وسقي نسمة وعشي بسمته لانه اهل الفضل  
والشواهد وقد قيل الله والتعاقل فليعلم الخلل ويقوم  
المثل ويصفي عن الذلل ويقال القول بالعجل ولا ينظر عباد  
بعين المسقط ولا يقابل السعائرها بالصمت فان الطبيب  
من طلب السقيم والسرقي من رقي السليم واستغفر الله العظيم  
وافتح بسم الله الرحمن الرحيم **بعد** ما يقول مولانا الشيخ  
ابقاء الله شمس للعالم لا يحقرها الكسوف وقد لا يعتد به



المحذور ولا يرجح دونه المحذور ولا زالت لالت بالثنا عليه  
ناطقة والقلوب مودته متابعيه وشهاداته له بالفضل متبا  
سعة ولا زال تحمل اوبداوه من طوبه ما سفل الظهور وخلق  
الدهور فمن كان في ذمته صلوة متعده عزم على قضاها ولم  
يدرباها مبتدئ لانه جهل ما اخل بها ولا فباي صلاة مبتدئ  
ولو كان يعلم ان السنة ما اخل بها الصبح مثلا فكيف يكون الله  
تيب ولو كان بعض تلك الصلوة قد روي بعضها عام ولم  
يتميز له الزمانين فبايها مبتدئ افتونا بحكمه **الحج** هنا  
مسائل ثلاثة **الاولى** من جهل اول ما فاتته واراد القضاء بيدها  
بالصبح ومن استوجبر قضاء سنة او شهر مثلا بيدها بالصبح و  
يختم بالوقت **الثانية** لو كان عليه من القضاء السنة بالصبح صل  
اصاحا متعده او لاء حق يعلم دخول الواجب في الجملة  
**الثالثة** من كان عليه عام وقصر جهل ته تيبه فيه لا يحل بها  
قولان احدهما ان يصل مع كل رابعة صلاة قصر والاخر  
وهو المعتمد سقوط التيب لثبته فيصل كيف شاء ويبدأ

بما شاء

بما شاء حتى يغيب الوفاء **مسألة** ما يقول مولانا لا نعلم الا نعلم ما  
لوفاء ومعه وفه معروفا وادام ايامه لاحسان ينته الى بانعام  
يعود بناصية وجعل البكرة عدا حديد ومعاذرا حيدر الايام  
عن عمره في انسان له املاك خرسا وما كان يخرج من ذلك خسر  
صار نخلا مما يبيع من يده ولو اشبهه عليه ما عرض يفسد  
مورثه ما يجب عليه ولو كان عليه دين يتمكن من ادايه ولم  
يفعل يكون حكمه في الخسر حكم خسر الذم الذين لو كان عليه  
دين لم يتمكن من ادايه لا يبيع الاملاك او بعضها بل يجب عليه  
الدرك ولو تضر به في الحال ولو لم يتمكن من ادايه الا ان وقد  
يتمكن وقد افهمنا يلزم افتونا ما جودين **الحج** هنا مسائل  
**الاولى** من خسر من ساق صا ر نخلا هذا في باب الخسر يحق  
بالكتاب يجب عليه في راس كل حول ان تقومه ويضمه الي  
ما صعد من المال ويخرج خسر الجميع **ثاني** غم يكمل في حول الثاني ولنا  
ويضم نماوه ايضا ويخسر ما فضل عن ثمنه السنة **الثانية** اذا  
كان له غرس واشتبهت مع غرس مورثه فان قلنا بجوب  
الخسر في المورث وهو المشهور اخذنا بالاحوط ونحو ما كان



من غرويه وشرك الموروث **الثاني** من كان عليه دين لم يتمكن  
من اداية الا ببيع الاملاك او بعضها او طائفة اصحاب الدين  
وجب بيعها على الفور ولو باقل من ثمن المثل وان تصرف به  
وان لم يطالب فهو في توسعه ان باع وخرج منه وبع  
افضل وان شاق على حاله **الرابع** من كان عليه دين و  
اعمل قضاءه حتى احس فقدا ساء واضرب دينه وتجب عليه  
فيه القضاء والتكسيرة **سادس** ما يقول مولانا بقائه  
تبع في ظل بنسيم جارية وكتم ونفس بملك شارقه ونفا  
في ذبح الهدي ولم يكن له بصيرة بالذبح وكان عنده من  
بصيرة بنوعه ولم يكن نقته بل يقبل قوله في صحة الذبح  
او كان قد فجع ذبحه ولم يقيد بغيره واستنبه عليه والكل منه  
وتصدق واهدي وهو في شك في عدم الصحة فما يلزمه على  
هذا الفعل **الحادي عشر** هنا مسئلتان **الاول** اذا ذبح الهدي ولم يكن  
له معرفة بواجبات الذبح وكان عنده من احاد المسلمين  
من يحسن الذبح واودعه وعلمه ذبحه واجزاء لا يشترط في

هذا المذبح ان يكون فقيها او عدلا لان معرفة ذلك مشوبه بفساد  
بل يكفي الاجابان واذا ذبح ولم يقبل احدا ولو كان عارفا بشرايط  
الذبح لم يبرأ منه بذلك وجب عليه اعادة الذبح يحصل يقين  
البراء ما دام في ذلح وان خرج يقين عليه الذبح في القابل  
**سابع** ما يقول مولانا لا زال مستعاضا بشرايطه بجايه وبسمه متمسك  
من اعتراه فقه ولا زال مستويا على لا يبرأ ولا صدق خذوا  
بايدي لا مصيبة ولا قرار في ملك شركاء متعدد منهم تاهد  
وغائب فعمد الحاضر الى غارته ذلك وغرس فيه غرسا واصل  
الغرس في ملك المشتري ليس من غيره ففعل بعضه وفسد بعضه  
فهل يغرس ما فسد منه ويكون ماصح ونجاس ذلك الغرس بفعله  
متحقق دون شركائه مع نية ذلك لم يكون المجردة ان كان لو كان  
قصد بذلك انه يبيع ففعله فاعلمه فاعجب عليه ومع عدم العلم  
بوصي الغائب او عدم رضاه يذم اعطى وعنه تقدير كون الغرس  
في ملكه المختص به بل يجب عليه ازالته اذا طو لب بذلك او جعل  
حاله ان كان في الرضا وعدمه وهل ملك الثماري التي تسمى



الغرس قبل المطالبة بحصة دون غيره ولو كان الشريك مدويا وقد  
 جرت العادة الذرية على الغرس الحاضر لا لبا دهل يكون بينهما غيره  
 ام الحكم في ذلك واحد **الجواب** بما سابل اذا غرس الشريك المال  
 المشتري كان الغرس ونماؤه لمجد الشريك ولا يختص به دونهم ولا  
 يرجع عليهم بما اتفق عليه من ماله ان قد منه او جف كان عليه  
 ارشده هو تفاوت ما بين قيمته جافا وبين قيمته قبل فعله  
 منبته **الاول** في لو قصد انه بجميع الشراكاء ولم ينص به بعضهم كان  
 له الزامه بقلعه واعادته الى موضعه لاول فاذا انقص كان  
 مضمونا ولهم الزامه بطم الحفر **الثاني** لو كان الغرس في ملكه  
 به كان الغرس ونماؤه له ولباقي الشراكاء قابل حصصهم من  
 اجرت الارض ولهم ايضا الزامه بقلعه وطم الحفر والفرق في  
 هذه الاحكام بين البدي وغيره **س** ما يقول مولانا انا  
 الله له البقا الطول يده في العطاء مدله في العمر كاستداده ظله  
 على الحرف في شركاء متعدده في ملك واحد املا كمتفرقة فاش  
 ايشراكا وخلف كل منهم اولاد او لم يوص منهم احد او اولادهم

اطفال

اطفال لم يبلغوا ولا احد منهم يعرف ذلك الحذر فمما بعد يبلوغ  
 في الناس ان هذا الحذر كان لا بالكم فاني كلهم الى عند الملك ولم يكن  
 هناك مدع خارج عنهم فاختلفوا فاذا في كل واحد منهم بان الملك  
 يستحق دون لآخر وانفقوا في كونهم شركاء واختلفوا في السهام  
 بل ادعى احد منهم النصف وادعى لآخر افضل مع انهم تصدقوا  
 في ذلك الملك دفعه فاحكم هؤلاء **الجواب** اذا كانت ايديهم  
 على الملك بعبادة في الدوى فان ادعى احد منهم دون الصحابة  
 لم يحكم له بالنسبة فان انفرد بها حكم له ومع عدمها حكم لكل بما في يده  
 وعليه الميعين لصاحب ان كان عليه فضل لصاحب الفضل وان  
 اقام كل منه فان رجحنا مع التعارض بيننا لداخل الحكم كالنكاح  
 بنسبه وان رجحنا بينه الخارج فتفصيل الحكم فيه على الاستقصاء كقول  
 في كتب الفقه ينظر في هذا **س** ما يقول مولانا بسط الله  
 يده بالحق لعل وقوف حده بالسعادة والنعمة في من يده ملك  
 في ذلك طريق ناقل والظاهر ان الطريق غير معتاد فاش عليه  
 بعض الناس يقطع الطريق ويحارب لانه مضربا بالملك و...



ليس بمقتضى ما مر بقطع الطريق وصار موضع ذلك الطريق  
 زرع ونخل ولم يدع احد من المسلمين انه يستحق ذلك الطريق  
 مع ما ظهر ان غير مقتضى ذلك قطع ذلك الطريق سيما في ام لا  
 يجب على صاحب الملك ان يرد ما كان وليس بنهاى يدع  
 الطريق ولا يسهل اطلاقه فما يجب في ذلك وعلى تقدير وجوب  
 اطلاقها لوجوب موضع الطريق بعينه بل يجب عليه ان يتخير  
 موضعها او يخرج من ملكه طريق كيف كان ولو كان كان شكا  
 في الملك حاضره وغايب ومنهم من لم يبلغ الحكم وما كان  
 يقطع ملكا لتقديره فلو اخرجه لان لم يخرج من موضع الا  
 فيدخل الضرر على الشكاه وما الذي يميزه مما حصل من زرع  
 ذلك الطريق ونخله مع كونه غير مميّنه حتى يتخير منه بل هو يعلم  
 ان الملك متضمن لهذا الطريق قبل البيع او بيع الملك ونحوه  
 المشتري ان في هذا الملك طريق سداها فابتاع الملك  
 ما خلا طريق منه لكن الطريق مجهوله وانما علم اني لو بيعته  
 الغير لما فتحته فما القول في ذلك وعلى تقدير عدم توافقه

الشكاه

الشكاه في فتحها فما يميزه الامر سيدا فتشوا حكم الله **الجواب**  
 منها ما يل **الاول** من وجد في ملكه طريقا ليس بمقتضى ولا  
 مستطابق ولا يعلم بل وضع يحق اولاه فله منع المستطرق  
 وزرع وغيره وليس لاحد منعه اذا علم انه وضع يحق لارضا  
 وبسبب شرعي حرم عليه ادخاله في ملكه وبزال ما احدثه فيه  
 من غرس وزرع او بناء **الثاني** من جعل موضع بعينه  
 وجب ان يتخير الموضع ولا يتعدي اليه ويلغيه غايب الظن  
**الثالث** اذا لم يميز له موضع الطريق لا يجب عليه قلع  
 غرسه بجوار وقوعها في ملكه وعدم العذر ان الذي يوجب  
 جبره على ازاله لو كان فيه شكاه وجب على كل واحد منهم  
 مع تميزه ولا يتوقف على اذن الباقيين لكون ذلك من باب  
 الحسبه ومع عدم تميزه فيه رفع امره الى الحاكم مع تميزه  
 الشكاه او وجود طفل **الرابع** لو اراد بيعه مع جعل الموضع  
 وعرف المشتري بذلك لم يجز بوقوع العقد على مجهول  
 لو علم ان المشتري لا يدر الطريق مع عدم كان بيعه على



ذلك الشخص مما وجب عليه التوصل الى رده الى ما كان عليه  
**القاعدة** اذا ابلغ بذلك واراد الخلاص فان كان ضيقه <sup>ملكه</sup>  
 وهو عالم بان فيه طريقا يقينا ولم يتميز له وجب ان يخرج  
 من ملكه طريقا يصحح للاستطراق ينفع به الناس وان كان له  
 فيه شركاء وجب اتفاهم على ذلك ومع غيبته بعضهم او وجود  
 طفل يرفع امره الى الحاكم **مسألة** ما يقول مولانا ادام الله  
 له الامواب كما افاض عليه الغيايب وحرس لديه الفواصل  
 كما عودته البدارت مل في رجل اراد الاشتغال بحفظ الكتاب  
 العزيز على ظلمة قلبه ونذر ان يفعل كان للمحج الفلاني  
 على الف دينار مثلاً وكان ذلك الناذر جاهل الحكم فاقام حدة  
 من الزمان ثم استبصر فقال كنت قد نذرت وقت كذا ان افعل  
 كذا والى الان لم افعل ونشد ذلك النذر طالب علم واستبصر  
 ذلك على الناذر بل ذلك صحيح ام لا غير انه يعلم قدر النظر  
 ويعلم انه مغرب بذلك اي طلب حفظ الكتاب العزيز  
 الى الله وجهل كون النذر مقيداً او مطلقاً وقامات ذلك

الذير

الذير نشد عند النذر اهل الاصل لا طلاق او الاشتغال بحفظ  
 من حين النذر ومع اخلاقه بذلك فاليه وقوله لهذا المسحوق  
 دينار ان لم افعل مع ان ما قصد به اني من مواضع المسحوق  
 قصد ذلك حدخل في صحة النذر وعدمه ومع اشتباه ذلك عليه  
 او نسيانه لم يلزمه لان **الجواب** منها مايل **الاولى** اذا نذر  
 حفظ القرآن وجب لا يطلعه وقربة له طاعة وقربة عظيمة  
 فيجب الوفاء به عموم قوله تع يوفون **الثانية** اذا نذر الاشتغال  
 بحفظ الكتاب العزيز ولم يعين وقتاً يبتدي به الاشتغال  
 فيه كان الوجوب هنا موسعاً ويتحقق عليه اذا غلب ظنه  
 انه قد بقي من عمره قدر ما يحفظ فيه الكتاب العزيز فبا  
 ثم بالانفاخ من وجب الكفارة في ماله ولو مات قبله وقيل  
 يجب الجباردة عقيب النذر اي ما يترتب مثل وجوب  
 الكفارة والحكم بتفسيقه ومثل هذا لا يقدر سواء استبصر او  
 لم على عماء **الثالثة** اذا انذر نفسه على تقدير انما الفدية  
 معينة كالنذر دينار مثلاً للمحج الفلاني فانه مع تحقق



المخالفة يجب ذلك قدر المعنى **المراد** مصرف هذا المبلغ المعنى  
 مصالح السجدة كالعمارة والعزس ورزق المؤمن واصلاح لحيته  
 ان كانت له **المراد** اذا شك في كون نذره صحيحا او غير صحيح بان  
 كان ذلك لاماره وقرينه تدل على تجويز نذره غير معتقد كان  
 لاصل براءة الذم لانه يتحقق مقتضاها واذا حضر لالاب العلم  
 عند النذر لم يتغير به حكم الا ان صحة النذر وخاذه ترجع الي  
 شروطها ما يكون من افعال القلوب ومثل ذلك لا يطمع عليه  
 لا اعلام الغيوب وح لا يختلف الحكم بموجبه **المراد** اذا شك  
 في انه هل عين لا يتبدل به زمانا اشتغل فيه او قيده بوقت ولا  
 عدم التقيد وقد بينا الحكم فيه **المراد** اذا عين ما نذره  
 لمضرب معين كالاضواء معين وان اطلق كان معرفه جميعها  
 ذكرناه ويبدأ التأمل فيه بالاعم فالاعم فالعمارة ثم  
 الاضواء ثم المضيئة ان كانت له ثم الغرس ثم اوراق المؤذنين  
 وان كان قصد في نذره ان الملتزم كالف المذكوره لمجد راته او  
 رضى كان النذر باطلا فالمراد اصل انه غير المصروف نطقا وقصدا

المصرف



المصروف المذكور صحيح وان كان غيرة الجدران والارض بطل  
 وان اطلق حمل على الصحيح **المراد** ما يقول مولانا جلاله من  
 نعمه اينما يجد ان اسبقها وعارفه ملا بعد ان سبوا عليها  
 افضل ما جرى به مسيبي احسان او محي اسان في سلطانين  
 في طرف من الارض كلام ظاهر لايمان ورعاياهم كذا في غير هذا  
 ام لا خسر فلو كرهه بعض الرعايا ذلك ليس اخاف او تخلف  
 عن المسيرة مع ذلك الجايبه ضررا على نفسه او ماله او اهله او  
 من اخرائه فادمع علم بان ذلك معتد على لا خسر ولو لم يكن  
 معتد عليه فهو معتد على رعاياه لانه لا يمكنهم الامتناع عن  
 سلطانهم ولا تخلف عنه فاخافهم ذلك الجايبه وازالهم عن  
 اطلاقهم من قري ونخيل والجايم الى حفر سلطانهم فنزل  
 ثرايم هو وعسكره وخراب اطلاقهم من قري ونخيل نزل  
 يعز من راد في صحبته مع خوفه وبل يعذر لولا اجتهل في  
 مضار ذلك المصروف من السلطان ورعاياه لرفع مضار  
 سلطانة لانه مع عدم الجايبه بظن الضرر على نفسه او ماله او



اخوانه عاجلا واجلا فنزل ما كان بعض رعايا السلطان المتعدي  
 عليه وخرب تخيلا وطلع مصالح كثيرة وهو مع هذا فعال كاره  
 لها لاكن فعل ذلك للتقدي ثم ان ذلك الجارية طعن بالآخر وازاله  
 من ملكه ونهب ماله واحوال رعاياه وقتل وبياعا في مثل  
 ذلك يوم يفعل شي في ذلك لكن الله يقبضه ولم يمكنه رغبة  
 بل انه دفع بعض المضار عن بعض المؤمنين وكان قد ضم  
 الى نية التقية ان تكون من الدفاع عن المؤمنين او حاله فعل وارا  
 بذلك ان يمتحن الى الذين سعى في مضارهم فيطلب منهم  
 الذم فاشتبه عليه معرفة اهل واليقوي والتخيل في يكون  
 حاله وعلى تقدير كون ذلك المتعدي عليه جاره ايضا قد  
 قتل المؤمنين واستباح احوالهم وتظاهر بالفسق والفا  
 زين له ايضا كذلك فحال هذه الدعايا بينهم وعلى تقية  
 عدم عذر من فعل ذلك بل يقبل توبة بدون الخروج ما  
 في ذمته لانه لم يكن معرفة جميع ما صنع من التفسير بطريق  
 صنع ولا معرفة قيمته ايضا وفتونا حكم الله **الحجرات**

لا يجوز

لا يجوز مساعدة الجارية والجهاد معه وكل هذه الخيالات لا  
 يبيح ذلك وعلى من ابتغى ان يهاجر من تلك البلاد لقوله مع  
 ان الذين توفيتهم الخلافة طامى انفسهم قالوا فيم كنتم  
 قالوا انكم استضعفين في الارض قالوا لم تكن ارض الله  
 واسعة فتهاجروا فيها قالوا لا والله ما وجدنا فيها مساحة  
 صغيرة ولا ان فتح هذا الباب تغدو قتلنا الحسين عليه السلام  
 لانه ما من احد من المتقاتلة الا وله الكوفة اهل ملكه وقبيله  
 يخوفون عليهم من التخلي لان عبدة الله بن زيا وكان يحلمهم  
 ذلك ومن ابتغى في ذلك شي من هذه القبعات وفعله و  
 اراد التوبة والخلاص من عقوبة لاخره لعجل على نفسه  
 عيون الدنيا وتبدل جلست ماله فان كفت ووقت بماله  
 ثكبه والاباع املاكه فان كفت ووقت والا يذل منه  
 بالذل لا صاحب الحقوق يحلوه او يخدعهم ويرجسهم  
 بهم ويهاجروا من يله الى بلد وان اشق ذلك في طلب اصحاب  
 الحقوق وان تغدو في افطار الارض وكل ذلك اسهل عليه



من يوم جهنم بل من ساعة كيف لا وزغيرها وشهيقها وخر من  
مسير خشي ما به عام قال صلى الله عليه واله وان من غيبين حب  
في شرق الارض لغيبيت منه جبا جهنم من هو في مغربها وان مات  
وهو في هذا الجهاد وقد بق عليه **س** شئ لجله له بكه  
ولطفه وادخل الجنة برحمته ما يقول مولانا الشيخ زاده في نفعه  
وان عقلت وبلغه امانه وان انفتحت في جماعة من الناس  
تأمر عليهم احد بغير رضا هم و هو قاصد مع ذلك العدل بينهم  
لا يمكنه ولا يتمكن من العدل لا يحصل الهبة في قلوب هؤلاء  
ولم يقصد بذلك الا اصلاح الدين اوالدينوي مع عليه  
ظنه انه لو لم يتأخر عليهم يحصل الفساد العظيم الذي يؤول  
ضرره اليهم واليه ما قد تقر من ان القوم اذا كان لهم ركن  
عادل كانوا الى الصلاح اقرب ومن الفساد ابعد وان كان  
العدل يتفاوت فمع ياخذ من اموالهم وما يدفع عنهم ما هو  
اكثر ضررا مع انه يخرج من ماله ايضا ويرد بالضرر والشتم  
والجور مثل فعل ذلك اولى من تركه مع عليه ظنه يحصل الضرر

عليه

عليه وعليهم واستدل مع ذلك بقراين مع ان الضرر اعظم من  
ذلك لانهم ليسوا في بلد مستقر ولا في طرفه لا اعراب ومن هو اعظم  
من الاعراب او شيئا كلهم في الظلم وان كانوا مؤمنين فمن اهل ظلم  
او شتم فالاولى تركه ذلك او فعله مع تقديره او لونه المتذكر  
لو كان قد فعل وتديم على ذلك الفعل وطلب منهم براه ذنبه  
فما يمكنه لان منهم من مات ومنهم من لم يبلغ الحكم ومنهم جهل  
فما تقبل توبته ام لا تقبل الا بعد الخرج من جميع ما في ذنبه  
من اموالهم وتاديتهم بالضرر او شتم اخر اضرهم او اما قهرهم  
**المخبر** ابنا حاريل **الاول** لا يجوز التاخر على جماعة بغير  
رضائهم الا ان يولية المعصوم ومع عدم ذلك لا يجوز قطا  
**القائمة** اذا راي لائن ان التاخر عليهم فيه مصلحة لهم  
لكنه يحتاج مع ذلك الى الضرب والشتم واخذ بعض الاحوال فيه  
تقديم عليهم الشتم مما ياخذ منهم والضرر العايد اليهم بتكرار هذه  
التولية الشتم والضرر مما ياخذ منهم لا يجوز اعتقاد ذلك والى  
فيه كالمسعر يضى للناس ويحرق نفسه فهو ساع في نفعهم ومفردة



ومفرة نفسه وتذكر ذلك اولي قال رسول الله عليه السلام  
وسم في وصيته لابي ذر رضي الله عنه يا ابا ذر اني احب  
لكل ما احب نفسي واني اراك ضعيفا مستغفرا فلا تأمر على  
اشئني وعليك بحاصه نفسك **الاشارة** من ابتغى بذلك وارا  
والنقضي منه والتوبة عنه وجب عليه الاستغفار والندم على ذلك  
والاقبال على ما به من يعرف انه اخذ من ماله او اذاه يستم او  
ضرب بالاسخلاق منه وبطبيب نفسه به فمع المال ولا يستجاب  
ولا استعطاء ومن كان يتجاسد فمع الى واليه ومن كان على  
غايبا سا فر اليه مع المكنة او ترقب قدومه مع نية ما ذكرنا  
فان مات ووقع عليه شئ عجزت قدرته عنه مع نية ما ذكرنا  
منه وتاسف على ذلك وعزم على نية القضاء اي وقت  
الله سبحانه يتحمل ذلك عنه ويرضي خصماءه ولو كان المتخلف  
عليه مثل جبل احد بل زبر البحر بل مثل السموات والارض لان  
كبره مع اعظم من ذلك ورحمته اوسع من كل شئ لانه سبحانه  
لا يخلق بابه عن من امر ولا يعرض اقبل عليه كيف واسبغانه

يقول

يقول في بعض وجهه الى بعض انبيائه من تقدم الى شبرا  
تقدمت منه ذراعا ومن تقدم الى ذراعا تقدمت منه باعا  
ومن جاءني مثيبا جيته برولة وقال سبحانه فيما اوحى الي  
داود عليه السلام يا داود بشر المد ينيس وانذر الصديقين  
بشر المد ينيس ياني لا يتعاطين ذنب ان اغفره وانذر  
الصديقين ان لا يعجبوا باعمالهم فياخذهم الله الحسب  
لا يملك ولو ان فرعون لما غوي وقال عليه له افكاد زورا  
اناب الى الله مستغفرا فمات جده له الا غفورا **الاشارة** يقول  
مولانا شيخ اعلا الله طوره شرفه الرفيع ولا زال بالعلم ياوي  
منه الى ركن فيض وجناب مريع رضيع في اناب ضرب اخر  
شعرا عبالا يقتل غاليا ولا يخرج غاليا فخرج ورعا الى  
الى موت فاحكم حكم القاتل فلو بذل للجرح مالا دون دية  
الجرح فقطله الجرح فطلب الضارب منه مع ذلك دفع الجرح  
ببراة الذمة فابراه ثم توفي بعد ذلك فاحكم من فعل ذلك  
هل يقبل توبته ام لا بلان فبذل دية النفس او بارش الجرح



لورثة لو ابراه الورثة من غير دية هل يقبل توبة مع ذلك  
 ام لا **الجواب** من اجل **الاول** اذا طر به بما لا يقبل غالباً  
 ولا قصد القتل ضمن دية جناية الضربة نفس او ارشاً **النسبة**  
 لو نزل للجرح دون دية الجرح ورضي ذلك به في الجراح البتة  
 اذا طلب الجرح في الجراح ابراه اذ قد فابراه به بما كان له  
 مستحقاً حينئذ لا ابراء دون ما يتجدد من السراية بعد **النسبة**  
 مرادها ان كان للورثة المطالبة به بعد انقضى بعد اسقاط  
 ما كان ثابتاً وقت ابراء **السراية** يقبل توبة بهذا قطعاً مع الندم  
 ولا استغفار واداما وجب عليه اوابراه الورثة **مسألة**  
 ما يقول بولانا ادام له اياه التي هي بايام **الفضل** ومواقبتها  
 وازمان الفضائل وتواريخها في رجل سافر من بلده واقام  
 في سفره ما شاء له ثم ظهر عليه موت او غرق فاقام اهله عليه  
 ما قاما او وجه اخر فلو تزوج امراته رجل ولحال هذه هل  
 يكون ذلك العقد صحيحاً وورثت زوجها الاول وعلى تقدير  
 عدم صحة فلو ولي عقد نكاحهما من يظن خيراً فهل يحكم

بصحة العقد

لصحة العقد مع عدم علمنا بان لولي ولزوج ونزد جرحت  
 منهم موت الاول او لا يثبت ام لا يحكم بصحة وعلى تقدير عدم  
 الصحة فلو حضر عند فقيه من فقهاء الشيعة غير المجتهد فعقد  
 بهما في غير محض عن حال الزوج الاول او لم يعلم انها ذات  
 بعل ولم يحيط فمهل يكون عقد فقيه لهم جرح في صحة النكاح على  
 ما ذكرنا ومع عدم الجواز لو علم الفقيه انها ذات بعل فظهر  
 له موته كما ظهر لغيره فعقد بهما في غير نفقته عن حال الزوج  
 الاول او كان سال زبده او غيره او خالد عن كان علمهم  
 في ذلك مثل علمه فقالوا مات ولم يعلم ما عقد واعلم اي القائلين  
 بموته في ذلك غير اننا نعلم انهم لم يشهدوا موته في البلد الذي  
 توفي فيه ولم يعلم ايضا هل الفقيه الذي سألهم اخذوه  
 ماء قالوا ايقتنا ام لا فلو عقد والحال هذه فما حكم العقد في  
 الصحة وعدوها او كان سال لولي اعني ولي الزوجة اخر مع  
 عن حال الزوج الاول فقال له انه قد مات ولم يعلم هل  
 شهدا بينهما بالتواثر ام شهدوا بغيره لانها اطلقا ولم يكبر



الفقيه سوال عليها واجتنب في ذلك مع علم لفقيه و  
علمنا انهما لم يشهدا ببلد موته لقي سافر اليها فظهر عليه موت  
بها فهل تصح نكاحه بذلك ام تكون تلك الشهادة قاصرة في  
عدالتها في ذلك بموت من غير ذلك استوانه ولا تقبل  
عن غيره او لو كانت شهادتهما نقلتا عن غيرهما او شهدا بان  
قد تواترا وشاع او استفاض فهل يجزي لفقيه بشرى ذلك  
ويكون لعقد صحيحا ام لا بد مع ذلك من يتحقق الفقيه ولو  
والزوجة موت الاول فلو عقد بها والحال هذه هل يصح  
لو ظهر حيوة للزوج الاول المهر وياثم ويكون هذه قاصرة  
في عدالتهم ام لضمان على الشهود وهل التواتر والشياع ولا  
تفاضل الفاظ مترا دقة ام لكل منهم معنى وعلى تقدير  
عدم العلم بجميع الاحوال التي ذكرنا من الشهود والفقيه لكن  
علمنا ان زيدا قد تزوج هذه المراه وهي قد كانت ذات  
بعل سافر عنها وهي وضحة فظهر عليه موت لم يتحقق صحة ولا  
عدتها فما حكم بعقد زيدا اعني الزوج الثاني ولو مات

الثاني

الثاني فاراد ثلث ان يتزوجها فقبل له في ذلك مطلع على  
المطلع عليه الاول في الظاهر فقال اليس هذه زوجة زيد يعني  
الزوج الثاني وهذه اولاده منها ورثوا طالع فقيل بلى فقال  
اذا علم خبرهم ذلك فما يعنعني من تزويجها فقالوا نحن نعلم انها  
زوجة الثاني في الظاهر لا حقيقة فقال وي ابن علم ذلك  
وانتم تقولون ما تحلى افعال المؤمن لا على الصحيح فلعلمه  
قد علم من ذلك ما لا تعلمون لان صاحب الغرض قد مطلع على  
لا يطلع عليه غيره وانا وان كنت اعلم ان هذه المرأة كان بها  
زوج قد توفي ولم اعلم حقيقة موته ولا عدتها ولا يبلغ  
عندي حد يتواتر الا اني اعلم انها زوجة هذه الثاني و  
هذه اولاده وهم قد ورثوا ماله ولا تحلى افعال لا على الصحيح  
اعني الزوج الثاني ولزوجة فعقد بها لثالث فما حكمه ولو  
شهد لثالث شاهدان بانه قد تواتر موت الاول او شهد  
بموته مطلقا ولم يذكر تواتره ولا غيره فهل يجب بحكمها  
في الشهادة او يقبلها منها في غير ذلك عن كونها مطلقة



لها او بالتواتر او شهادة اصل ولو كان العقد بالثالث في  
 فقيه وعلمه في ذلك لعلم من ذكرنا او لا فقال الفقيه الباب  
 بهذا وعقد بها ولو كان الثالث قد فعل ذلك الفصل  
 اعتقاد اعم صحة في الظاهر وهو طيب التفرقة وقوله  
 تلك المرأة او لا قالوا في استدامة النكاح او الفراق ولو  
 قال الفقيه الثالث اقل ما في الباب ان يكون نكاح  
 شبهة فهل يجوز ان يقدم مع الشبهة شبهة الا مع طوع  
 في الفعل والى مثل شبهة مع العلم بكونها شبهة او لا يكون  
 القول يقدح في عدالة الفقيه وهو ظهر من العامة على الفقيه  
 طعن مع ما عرفت انما من اعانته وعلمت ان العامة يبنون  
 اكثر احوالهم على الظن كما لو تمنع الفقيه فقالوا زنا او  
 اشترى ايمانته فقالوا سرق وبأي شيء يعرف العدل  
 اغتونا حكمه **الجواب** قد اطلق القول في هذه  
 المسئلة وهي مشتملة على ما ريل **الاولى** قوله ان من  
 ثم ظهر عليه موت الظهور وكشف والنبات واليقين

شيء

شيء واحد تكيف يورد بعد ذلك التثنيك بل ينبغي ان يقال  
 لثم ينبغي الى اهلها فاقا هو عليه الماتم من غير ان يثبت بشيء  
 عدل عند الحاكم ام تواتر بل يحجز السماع فان مثل هذا لا يجب  
 الحكم بموته ولا الاقدام على التنزيح بامراته **الثانية** الموت  
 يثبت بالاستفاضة قطعاً وكذا النسب والنكاح والملك المطلق  
 اما التواتر فليس من هذا الباب لانه معدود في الضرورية  
 الستة فهو من باب اليقين والقوي من العدلين لانه يقيد  
 ان الظن وهو يقيد اليقين والفرق بينهما ان التواتر بل  
 يؤدي الى الاخبار من جماعة لا بعضهم قيد الاجتماع بحيث  
 تلحق النفس المواطات وتطمين على التقدير كعلمنا  
 بوجود مصر وبلد الصين والصعيد والاستفاضة دون  
 ذلك وعرضاً بانها توالي الاخبار بحيث يتاخم العلم اي  
 بقايريه ولا حد لذلك بل طمانينة النفس **الثالث** اذا  
 شهد شاهدان عند الحاكم لا يجب عليه ان يسألها هل  
 حضرهما حوته او تواتر اما الاستفاضة بل لو شهد شاهدان



وقال ثبت عندنا بالشياع ردتها وقال لهما اسماء تشهدان  
بموتة فادنا عن علمهما وما افادكما وانا احكم بشهادتهما اصلا  
فان افادها ما ساء سمعاه من الشبايع ما افاد العلم اليقين كما  
التواتر او الظن الغالب المتناخم اي المقارب للعلم كما  
لهما ان يطلق الشهادة **الرابع** قد بيننا ان الموت  
يثبت بالاستفاضة اي بالاشبايع المتناخم للعلم فان  
تزوجها انسان بمجرده سماعه من الواحد او الاثنين  
لم يجز وان تزوجها بالاشبايع جاز على ظاهر الحال وحكم  
بصحته العقد في الظاهر فان زهر بعد ذلك حيوة الزوج  
حكم ببطلان العقد وردت الى الاول وحرمت على  
الثاني ابدان اسم لا شتبايه كانت زوجته وتة  
ويرثها وتحقق به الاولاد على كلا التقديرين **الخامس**  
على تقدير اسم لا شتبايه لو طلقها الثاني صح طلاقه  
يجب التفحص عن الاول كيف ثبت موته وبأي طريق  
تحقق ذلك بل مرتبة ذلك عند الزوج الاول وتخيلا

حكمه

حكمه **السادس** لو زوجها من يظن به خيلا لم يكن ذلك انز  
ويج حجة لان يكون معصوما او حاكم الشريعة **السابع** اذا  
تقدم الى الفقيه رجل وامرأة ليوقع بينهما عقد النكاح  
كفاه البنا على الظاهر وجاز له ان يوقع بينهما العقد  
من غير تفحص لكن يستحب له ان يسأل هل هي بكرا وثيب  
هل بانت عن الاول بموت او طلاق واذا كان في بلاد  
يختلف السعي بالسني هل هما متفقين او مختلفين  
كل ذلك احتياطي وفضل وليس بلازم نعم لو حصل ذلك  
**الثاني** على تقدير حيوة الزوج وبطلان عقد الثاني ان  
كان تزويجه بشهادة عدلين وقد ذكر حكمه وان كان  
شبهة للاستفاضة لم يضمن احد **الثاني** لو وقع في نفس الثاني  
وهم بعض عليه صحتها وان كان العدلين كان لا فضل  
طلما قضا وان كان بمجرده الوهم يلزمه ذلك ومع ذلك قال  
عليه السلام دع ما يربيك الى لا يربيك **الثاني** لا يجوز  
العقد مع الاستبايه وعدم حصول احد الامور الثلاثة



شهادة العدلين وان اطلقا بالنواة او السباع وانما  
 الشبه ما كان سائغا في الظاهر والفقهاء المخصصين  
 للناس في ذلك ويبيحهم الدخول في السبوات ليس بعد  
 قال احمية المؤمنين عليه السلام الفقيه كل الفقيه من لم  
 خض للناس في معصية لله ولم يؤسسه من رحمة الله  
 ولم يترك الفداء رغبة الى غيره **الحادي عشر** فقد  
 العدل له بتكملة المعاشرة والمخالطة ولا يقول على حسن  
 انظار بل لا بد من الاختيار **مسألة** ما يقول حولانا  
 ابقاه للجميل فعلى معاليه وحسن مكارمه ونعم ماله  
 وهم تناجيه في ان لم يبدأ خيرا لا وقال اريد بشي  
 بهذا المال مسجد في البلد الفلاني فلما وصل الى قبض  
 المال الى بلد المسجد في البلد فلاني فلما وصل الى حمة  
 الله فقال سلم المال الى فلان يبني به المسجد على ما رسم  
 فقبض الثاني المال من غيره تثبت بالسود بل يقبضه  
 من جهة الحصية لانه لم يكن للمال حافظا سواء فهل يجوز

له ان يبني

له ان يبني ذلك المسجد ام لا بد ان يرسل الى صاحب المال  
 الاول الذير سلم بيد الوصي الاول لان الوصي الثاني لم تثبت  
 وصاية بوجه مشروع ولم يعلم بل بقي الاول بذلك المال تعلق  
 ام لا لانا ما علمنا الا في يد الثاني لكن اعترف ان اصله  
 من عند فلان جعلني الناظر في بيتي المسجد لو كان الثاني  
 الذير قبض المال الى جهة المسجد ارسل الى صاحب المال  
 بان مال الذير ففعة بيد زيد انا حافظه فامره فيه  
 بما يختار فلم يات منه خيرة لانه في بلد بعيد او كان قدما  
 فما يجب على قابض المال من جهة المحبة ارسل الى صاحب  
 المال بان مال الذير ففعة بيد فلان انا حافظه فاخر  
 فيها يختار فلم يات منه خير لكنه في بلد بعيد او كان  
 ثومات ما يجب على قابض المال لو قرط ما يجب عليه بناء  
 ذلك المسجد من جهة المحبة ايضا ام السنة كماله وعلى تقدير  
 وله به السنة كماله فما يضع بذلك المال اخذوا حكم **الحادي**  
 اذا مات الوكيل القابض للمال بطلت وكالته ولا يجوز



للقابض حبة ان يتصرف فيه الا بالحفظ وان فطر فيه  
ضمنه ولا يعين به المسجد الا باذن من المال **س** ما يقول  
مولانا دامت ايامه وتواتر على المعقنين به وانعامه فممن  
له خادم نكح دابة مأكولة اللحم فظهر عليه ذلك فهدره مولاه فاما  
عند ذلك او شهد عليه اثنتان بذلك والدابة بجعله الصاحب  
فما يجب على مولى العبد في ذلك لو عرف صاحب الدابة وهل يجب عليه  
تاديب العبد ولو باعه على غيبة فعيبه بذلك فادعى المولى الاول  
نبوته وهل تقبل توبته من غير بدل قيمة الدابة واخبار صاحبها  
بما فعل افتونا بحكم الله **الجواب** هذه العبارة مظهرة وهي غيبة  
محورة وفيها ما يلزم **الاول** اذا نكح العبد دابة مأكولة اللحم ولم  
اليمه ذلك او شهد عليه بذلك عدلان وجب على السيد تاديبه  
من باب المحبة سوا عرف صاحب الدابة او جهل **الثانية** التخيلا  
المحدود التعزير عيب في العبد ومع جهل المشتري به تسلط  
على الدرد له لارث **الثالث** لو باعه ولو يعلم المشتري ثم بعه  
ذلك اقر البائع به او شهد لم يقبل في حق الثاني سواء صدقة

العبد

العبد او كذبه لان اقراره في حق الغيبة **الرابعة** قوله هل  
تقبل توبته الضمير راجع الى العبد او الى السيد البائع فان  
كان الى العبد فيجب عليه التوبة والا مال له حتى يوديه وان  
كان راجع الى السيد فانه لا توبة عليه لانه لم يجز ولا قيمته  
له **الخامسة** القول بهذه الدابة اذا ثبت ذلك بالبينة فانها  
لازمة العبد يتبع بها بعد العتق ويحل تعلقها بكسبه  
**س** ما يقول مولانا الشيخ اوام الله المواعظ مساوية  
الذوايب موفيه على مغبة الداجي ونقطة الطائب في حل جملة  
من الناس على عمل لبنيان موضع يجتمع فيه الناس كالداري  
وذلك الموضع يكثفه طرق فحول بعض الطرقى مكان الى  
اخرى ولم يقصر به احد ومثل ذلك جائز بين اهل تلك البلدة  
وذلك البنيان متضمن مصالح الامر والعمارة ويجمع لهم  
يجمعون فيه وريجات ورا في المنفعة فما يلزم الامر لو ائتم  
على ذلك الفعل لمحالوا امران يوتى بينهم فلان وعبد منهل  
يلزمه في ذلك اجرة مولاة على تقدير لزوم الاجرة هل يجز



له ان يجلس في ذلك المكان ثم يكون حكمه حكم الارض المعقبة  
وعلى تقدير ذلك لو جعل الامر ببعض من حمل على ذلك الفعل كيف  
الحسنة في الخلاص منه او كان قد توفي ولم يخلف وارثا  
يلتصق منه براءة الذمة فاذا قلتم بعدم الجواز فهل يبقى ذلك  
المكان يعطل ام يصح الجلوس فيه وقد حصل فيه نرايا  
كثيرا من الجدران التي الكه هولا على بنائها ولو امر ان يوضع  
في ذلك المكان دمل ليزيل به وذلك المثل من مكان غيره  
مملوك لاحد لاكن حمله عليه زيد من ذلك الموضع ووضع  
في هذا المكان ملكا ولا يملكنا ان تميز ذلك المثل من ارض  
الناس لاننا قد امتنع بارضه فهل اخذ الظاهر يعني بالملك  
لنا من الامر المثل المعصوب ومن طين الجدران فبطل الجدر  
من اصلها ويحول ارض ذلك الموضع بما يمكن من غير مشقة  
لان الاستقصاء على ذلك تكليف لا لا يطابق وعلى تقدير عدم  
الاجتهاد لو كان الذي اقترب ذلك الفعل انتقل من ذلك المثل  
المكان بل يجب عليه ان يغير اهل ذلك النادى بان جدره

وارضه

وارضه مقصوب وهل يجب عليه ان ياتيهم بنفسه اجتهدى  
به رسول الى الوكان في بلدة بعيدة ولو كان ذلك المثل ملكا لآخر  
قد اذن للناس ان ياخذوا منه فمن اخذ منه شيئا ملكه فيكون  
العبد الذي غصب منه ذلك المثل يستحق مولاه قيمة ذلك المثل  
فلو لم يكن له قيمة او اجرة او يباع مع جماله الغائب بالعبد  
ومولاه ما يميزه افتونا حكمه **الجواب** هنا مسائل **الاولى**  
اذا علم جماعة اورس من اهل بلدة فيها وجه لا يختص بها  
احد فمقد المتصرف وجعلها قدومه يجمع فيها اهل البلدة او القية  
لمصالح تعود على اهل ذلك الموضع وجعل الاستطراق  
في موضع اخر لا يتقرر به اهل ذلك الموضع لم يكن بذلك باس  
**الثانية** اذا علم هذا المتصرف وسحر بعض الناس بغير رضا  
او حمل على بعض دوانه من غير اذن مالكه له من ذلك  
العمل اجرة المثل وان كان ذلك مع التمسك به اكرهه كان  
حراما وجب التوبة منه هذا الموضع على تقدير كونه في اهل  
مباح ولم يتقرر به الموضع الا باسح يجوز الجلوس احد



من احد من اهل الصنعة لم يكن معصوما ومع لا حصل لا باحة يجوز  
الجلوس والصلوة فيه لكل واحد **الثانية** اذا لم يزد انصرف  
اجره من استعماله واذا خلاص منه بايغايه او استخلاصه  
عليه الفحص منه وبذل الجهد والوسع في تحصيله ومع تحقق بعض  
يتصدق بقدر اجرة عنه **الرابعة** اذا كان قد بني في ذلك الموضع  
جدار صيرت من ملك الغير ولم يرض ذلك الغير وجب ارضاء  
امان استخلاصه او مصلحته عن عوض او تقبله اليه ولا يجوز الجور  
على ذلك الجدار ولا على خشب وضع عليه ولا يتعدى هذا  
الى الارض لانها ليست مقصوبة وليس كذلك لو كان البناء  
اوله حل من مباح بل يلزمه اجرة نافله خاصة بهذا المقصود  
قد قلنا انه يلزمه اجرة من استعماله ورد ما اخذه من اهل  
او تراب اذا استحال اهلها ولا فرق بين ان يقسم في ذلك  
الموضع او يدرج حل عنه واذا خشي اهل الموضع بذلك لم يلزمهم  
قبول قوله الا ان نفسه لانه اقدر في حقهم والتكليف بذلك  
لازم دونهم **هـ** ما يقول مولانا مع ايام المع ولقبط

في ان

في انسان زرع ارض قوم لم يستأذنهم فيها لانه قد جرت عادة  
اهل تلك البلد بان يزرعون مزارع خطه بعد فحوا الى اهلها  
شعبي حاصلها الا انه زرعهما بنية الغصب عنه في ذلك  
جماعة ولي يذر تلك المزارع ويترادع ودفع الى اهل الارض  
قسطهم والى المزارع قسطهم فما يلزمه الا ان لو كان قد ارضه  
بشئ او طين انه لم يتجر من ذلك الزرع ولا اصل السهم او عدم  
مع طول المدة واشتبه عليه وقد طالت مدة ذلك ولا يبقى  
يعرف اهل الارض ولا المزارع فمثل تقبل توبته مع ذلك ام لا **الاجابة**  
في الجنب النبوي دفع ما يدرج ملك الى مال الله ملكه وازالة  
الضرر المضمون عن النفس واجب فاذا حصل له هذا لفظ  
فلا احتياطا ان يعتمد الى كل من يظن ان خاف عليه ويستحل  
اما بعض او غنة مجانا ويقع توبته مع ذلك ولا فرق بين  
طول المدة وقصره ولا اصل هو التسمية وعدم الجحف في  
اهل الورع والفتوي وعدمه فيمن ليس كذلك والاحتياط  
يقتضى المصير الى اليقين ولكن اذا اراد ابداء لفعليته



اعتدائهم له ولغيره في ذلك **مسألة** ما يقول مولانا دام ظله  
 في رجل طالب علم اخبر قوما يصليون في المسجد بان هذا مسجد  
 قد اجتنبت فيه في سنة كذا ولم اعلم مع فتح الجنابة فلا يصلي  
 فيه فما يلزم من الصلوة لما فيه وهل يقبل قوله وما عليه لو  
 تمجد الجنابة فيه وما الحكمة في ازاله الجنابة من ذلك المسجد  
 وما يلزم من فعل ذلك الفعل وهل يجب تاديبه على ذلك من يمكن  
 منه لو كان نائب اداء في التوبة **الجواب** هنا ما قيل **الاول** لا يلزم  
 الجماعة قبول قوله وصلاهم الحاضرين والمستقبلين صحته ان  
**الثاني** يجب على كل من تمجد الجنابة في مسجد التعذير والندامة  
 بازالة ما قد مر من المسجد واعادته الى طهارته **الثالث**  
 الحكمة في ازاله القدر ما باقتلاعه من الارض او بالقائه عليه  
 او وقوع غيث على عليه او تخفيفه بالسس مع زوال غيبته  
**الرابع** قد قلنا بجواب التعذير عليه ما لم يقيم بينه بالتق  
 قبل نبوت ذلك عند الحاكم **مسألة** ما يقول مولانا الشيخ  
 الله طوبى له النزاع عند يد الباع مكيما بالافصال والاضاع في

رجل

في رجل له امه وهي تحب زوج فم يوطى الامه ضال فقبها  
 فقال بعدا من اخيه واطلب منه فسخ نكاح الزوج ووطى ذلك  
 وقال للامه هي زوجك فان نكاحك غير صحيح فلم يقبل  
 مولانا ذلك لقول وانكراهما زوج ذلك وحده الزوج ايضا  
 ارسل اليه من يخبره بان عقد فلانة غير صحيح فلم يقبل وقيت  
 عنده فلما استوفت عدة لانه وطى امه السيد ولم يعلم هل كان زوجها  
 بطلا ام لا غير انها تظل ذنبا مع الزوج فما حكم السيد وما حكم  
 اولاد هل هي اولاد السيد ام اولاد العبد وعلى ما يحل قول الفقيه  
 عليه ولو طلقها من الزوج او اعتقها هل يحل للزوج بعد ان  
 تزوجها **الجواب** قول الفقيه حتى يجب على لامة وزوجها قبول  
 قول السيد وظلوا لها مع الزوج وقام معها حرام وكان يجب  
 عليها ان يفرق بينهما ووطوه لها بعد الاعتقاد من الزوج  
 حلال لكنه محط بعد التفريق واذا جاء ولا بعد وطى السيد  
 اشهر كان الولد للسيدة فان حصل هناك اماره تشبه ليس  
 من السيد ففي رواية انه لا ينفقه ولا يلحقه بنفسه ولا يورث



مبارك الاولاد بل بغزل له قسط من ماله وللاصل انه يلحق بسيد  
 واذا اعتقها اسيد حل للزوج تزويجها ان لم يكن وطا  
 بعد وطى اسيد لها وان كان قد وطا بعد وطى السيد بل يلحق  
 بذات البطل ان قلنا به حرمت ابدان لم تقل به هو لا قوي  
 لم تخم وان لم تجز الحز وجه ولا الزوج ثم وطا فاعل حرام ففعله  
 عليه السلام لا يجتمع ما ان في رحم واحد واذا حصل ولد كانا  
 سواء فيقف فيه بالقرعة ويلحق بمسبح بحرمه **مسألة** ما معنى  
 الظن المعتبر في الصلوة هل هو ترجيح احد الطرفين ترجيحا  
 اما ام هو الغلبة للعلم **الجواب** الظن هو ترجيح احد الطرفين  
 ترجيحا غير مانع من التيقن واليقين هذه الاجوبة في يوم ساء  
 عشرين سوال من سنة اربعين وثم غاية والحمد لله وصلى الله  
 على سيدنا محمد واله تحت المسائل البحرية ويتلوها المسائل المدة  
 باللواع له ايضا حمد الله عليه ورضوانه اامين

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه تسمين الحمد لله الذي طهر انبياءه بملابن عظمته ونزه

اولياده

اولياده عن التسلوث معتصدا حقه على ما اشتهر فتابه  
 من الامن بعبادته واشكر على ما كفنا به من فقهه وسنته  
 واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له اقدار به بوعيته و  
 واشهد ان محمد عبده ورسوله اشراف من خصه بقبليغ رسالته  
 واصح على الطيبين الطاهرين من اله وعنده **مسألة** فاما  
 كان شيخنا الامام جمال الدين احمد بن محمد بن علي بن شاذان  
 في الدار من مكانه قد اخذ من المسائل العلمية ما لا يوجد  
 في دفتره ولا كتاب ولا فصل ولا باب قد اشتملت على فوائده  
 بكاد يكون من العجايب بالفاظ رائعة وعبارة سائغة  
 وهي متفرقة غير مجمعة ومعدة غير مكملة ولما جاء في الحديث  
 الطائفة المفضية ماله الى التلمذ كان الواجب على كل  
 مستفيد ان يجمع ما تفرق ويختص من النكات ويقتطع ما  
 نهى له من الكلمات والا يكون قد حققه ولم يود اليه مستحقة  
 وكذا من قبل قد جمعنا له بعض المسائل وعلمنا لها ديباجه  
 واصفنا اليها مسائل اخره ايضا والا لا قد عثرنا له ولم نفضل



على هذه النكات من المسائل والحقائق والمباحث التي فيها بحث  
 ان اضيفها الى تلك المسائل ليصير المجموع كتابا ينتفع في الدين <sup>بشأنه</sup>  
 بنوره طلاب اليقين والهدى ونعم الوكيل وقد رتبها على ابواب  
**الابواب في الطهارة** اقسام الطهارة ثلاثة وضوء وغسل  
 وتيمم وهذه الثلاثة تختلف في مبانيها فان الوضوء على بعض  
 أعضاء والفعل على جميع الجسد وشئ الطهارة الكبرى ولو وضوء  
 الصغرى والتيمم مع بعض لأعضاء بالتراب وفي  
 فان الوضوء يجب من البول والغائط والبرج والنفوس ومثله  
 التيمم والفعل يجب من الجنابة والحيف والاستحاضة الكنية  
 والنفاس والمس والموت والتيمم يجب لما وجب منه وفيه  
 المجنب من المسحورين في عاباها على عموم وهي  
 الصلوة والطواف ومس كتابه القرآن ودخول المساجد  
 قرات العظام على قول لاكثره ذهب فخر المحققين الى ما  
 لاخرين واحتج بقوله تع ولا جنبا لاعايري سبيل حتى  
 على اشتع على الفعل فلا يستباح بغيره في النوافذ

ينتقض

ينتقض الوضوء وجبانه وموجبات الفعل والتيمم تنقضه نوا  
 ففها ووجود الماء مع التمكن منه اذا تمهل هذا فلفظ الطهارة  
 الم هو قول على النوعين الثلاثة بالحقيقة والمجاز وبالاستدراك  
 اللفظ او المعنوي بالتواطي او بالتكبير يقف البحث هنا  
 على معرفة هذا المعاني وهو فنقول اللفظ والمعنى  
 اما ان يتمكن او نتجه او يتمكن اللفظ وينتج المعنى او بالعكس  
 فالاقسام الاربع ان يتمكن او معنى المباشرة كالسما  
 والارض والاشنان والفرس فان السما اسم لما اخلطه الارض  
 اسم لما اخلطه فمعنى احدهما غير معنى الاخر وكذا لفظ احدهما غير  
 لفظ الاخر وتسمى ايضا الالفاظ المتفاصلة وقد يختلف لفظ  
 والمعنى ويكون مورد هما ذات واحدة وتسمى المتواصلة كال  
 السيف والصارم والناطق والفتيح فان المعقول من ليعف  
 هو القطعة المخصوصة من الحديد والصارم هو المبالغ في  
 تفرق الاتصال وذاتهما واحدة وكذا الناطق والحاصل منه  
 النطق المميز عن باقي الحيوانات والفتيح هو المبالغ في



في تفرق لا اتصاف وذايتها واحدة وهذا الناطق الحاصل  
 في اظهار هذه القوة والى غاية كمالها وموضعها ذات لان  
 ان يتحد اللفظ والمعنى بان يكون اللفظ واحدا ولا  
 يدل اللفظ على معنى واحد كما ساء لا اعلام كل فظة زبد فظ فان نقل كل  
 مفرد لا تزيد على معناه الموضوعة على علمه ولا يزد معناه على غيره  
 ان سلك اللفظ ويتحد المعنى وهي اللفظ المتدا  
 كالانسان والبشره والبيت والعصه للانسان ولا سدان  
 المتقول من الانسان معنى من الانسان واحد وهو الحيوان الناطق  
 من الاسد هو الحيوان المفترس وانما سمي ذلك متدا فاشقاقا  
 له من المتدا ف هو ركوب انسان خلق اخر فكانه المعين المذكور  
 واللفظان اكدان عليه ان يكون اللفظ واحدا ومعنى  
 كثره افلا يخلوا اما ان يوضع لها وضع اول او يوضع المعنى ثم ينتقل  
 الى اخر فمنا قسمان المتقول ولا يخلوا اما ان يكون  
 النقل لعلاقة بين الاول والثاني لولا فان لم يكن لعلاقة  
 فهو المخل كجعفر فانه في الاصل موضوع للجذر والى التعقيب

ثم

ثم نقل منه الى اسم الانسان للعلاقة بينهما ويسمى من تخلا  
 اخذ من ارجال اشعه وهو المتقول على البدر منه من غير فكر  
 وروية ولما كان النقل للعلاقة لم يتحد الى روية وان نقل للعلاقة  
 فلا يخلوا اما ان يوضع الوضع الاول ويتحد في الثاني او يستعمل  
 فيها فالاول يسمى المتقول والناقل اما الشرح فكالصلوة  
 فانها من منوعة في الاصل الدعاء ثم نقلت الى ذات الكوع واما  
 العرف العام كالدابة فانها في الاصل لكل ما يدب على الارض  
 ثم نقلت الى ذات الاربع واما الخاص فكالصلوات النطق ونظما  
 كاللفظ والحرف والدور والتسلسل وان استعمل فيها كما  
 في الاول حقيقة وفي الثاني مجاز كلفظ الاسد مثلا فانها وضعت  
 في الاصل للحيوان المفترس ثم نقلت الى الرجل الشجاع لعلاقته  
 اي كناسبة بينهما وهي الجدة فاستعمله في الاسد حقيقة  
 وفي الشجاع مجازا او الحقيقة ما خذ من الحيوان ثابته فاذا  
 استعمل فيما وضع له فهي ثابته فيه والمجاز ما خذ من المجاز  
 وهو العجز فلما عدل به عن محله الاصل وموضعه الاول



فقد عير وجار عن موضعه ان ينحدر اللفظ ويتكرر المعنى وهو  
 غير المنقول فتقول اذا كان اللفظ واحد او المعنى كثيرا فلا  
 يخلو اما ان يتباين المعاني وتختلف بذواتها او لا والاول  
 المشترك كلفظة العبي المفعول على المعين الباصرة وعيسى  
 اشس والهاء وعين لركبة والذهب والفضة والحاموس  
 وعين الرحا وان توفقت في المعنى فلا يخلو اما ان يختلف  
 بالاسمية ولا ضعفيه او لا فان لم يختلف فهو المتواطى كلفظة  
 زيد وعمر وخالد ويكر فانها الفاظ متكررة مفعول على الان  
 وهو معنى واحد لا يختلف فيها فان المفعول من زيد وهو العبد  
 الناطق هو بعينه المفعول من عمر وخالد ويكر سمي متواطيا  
 لتساوي افراده في معناه اخذ من تواطى ان يعين لما كانا  
 مقسامين لا يخالف احدهما الاخر وان اختلف في الشدة  
 والضعف فهو المتشكك كلفظة البياض فانه مفعول على الثلج والنجاس  
 وهو في الثلج مثل منه في العاج فانما سمي متشككا كلفظة البياض  
 فانه مفعول على الثلج والعاج وهو في الثلج مثل منه في العاج

وانما

وانما سمي متشككا لان الناظر فيه ينظر تارة الى المعنى الجامع  
 وهو تفرق اجزاء البصر فيجده واحدا منهما فتخيله من قبيل  
 المنوطي ثم ينظر الى تفاوتهما في لانه فاحل تفرق البصر في  
 الثلج المتكرر في العاج فتخيله من قبيل المتواطى المتشكك فيحط  
 له التشكيك اذا انتفى عن ذلك على صحفه الخاطرة فتقول لفظ  
 الطهارة واحد وهو مفعول على هذه الانواع التي رايته متفقة  
 في عاياتها وتوابعها ومختلفة في مواجباتها وانفسها من  
 اي قبيل هي قيل من الحقيقة والحجاز فهي حقيقة في الماينة  
 والحجاز في الترابية وقيل من قبيل المتشكك لاختلافها  
 بذواتها فان ما يسمي الترابية غير ما يسمي الفصل فهي كالعبي وقيل  
 من قبيل المتشكك لقوة اثر الماينة وضعف اثر الترابية  
 وقيل من قبيل المتواطى لان كلا منهما يبيع ما يبيع الاخر خصوصا  
 على القول بالتعميم ويتفرع على ذلك ما لو تكرر المكلف الطهارة  
 ولم يقيد ما يبيع معين وان قلنا بالحقيقة والحجاز لم يبيح  
 بالتعميم قطعاً لان اصل معنى اللفظ اذا اطلق ان يحل على



حقيقته دون مجازه وان قلنا بالتواطى تخبر وكذا على  
 القول بالتشكيك ويجزى لا ضعف لاصاله براه الزنه من لا قوي  
 وحصول التسمي في الجملة لما لو اوجي له بعيد فانه يجزى الصغير  
 والكبير والصحيح والمعيب وان قلنا بالاشتراك احتمل التخييد  
 لاصاله البراهة ووجوب لا قوي مصير الى الاحتياط وان عي  
 منها نوعا فاما الموضوع والغسل او النسيم  
 فنقول اذ انذ الموضوع لا يخلوا اما ان يقيد باحد اسبابه  
 الواجبه او المستحبه او يطلق فان قيده باحد اسبابه الواجبه  
 بل ينهقد هذا النذر ام لا قال ابن ادريس لانه واجب بغية  
 النذر فندره تحصيل الحاصل واجبا لا موجودا هو باطل  
 وقال لاكثر من بالصحة لاننا لا نسم ان النذر فايده  
 مختصة في الجواب لزيادة الداعي بالنذر ووجوب الكفا  
 عند المخالفة واذا تصور فايده راجحة في نظر الشارع  
 القول بان عقاده وبل يجب الرفع في بيته قيل نعم لان نصا  
 الى الرفع لان معنى الظهارة هو دفع حكم الحدث فلا يجزى

الاطلاق

لا اطلاق ويحتمل الاجزاء عملا بالعموم وعلى القول بالاكتفا  
 بالقياسية كذا هو الشئ والحقق في بعض جواباته لا شك  
 في اجزاء الاطلاق وان قيده باحد اسبابه المستحبه انفق  
 اجتماعا وكذا ان اطلقه لاستحبابه واما وجبته لا يخلوا  
 ما ان ينطلق او يقيد بوقت فان اطلق كان وقتا عاما  
 وينتفع عند ظن الوقاة ويحصل باحد امور ثلاثة الكبر  
 والمرض وظهور الويا وطاعون في البلد فيقضى لواخر  
 ولومات والحال منه وجبت الكفارة فيه حاله ولومات  
 الاكل الكمال لومات فجاة لم تجب الكفارة لو عاش  
 بعد ان غلب على ظن الوقاة عاد الوجوب على ما كان عليه  
 ولا يقال ينوي لقضا نظور الكذب وان قيده بوقت  
 فلا يخلوا اما ان لا يتكرر ذلك لوقت او يتكرر فان لم  
 يتكرر تعمى ايقاعه فيه ويكفر لو خالف وان تكرر وجب  
 فعله فيه وفي المستقبل وكان حكمه في ظن تكدره كالمطلق  
 لو قيده بوقت فلا يخلوا اما ان يتفق في ذلك



الوقت منظره او محدثا ويمكن ايقاعه فيه ولا يمكن فان  
 كان لا اول فلا يخلو اما ان يقول بانصرافه الى الرفع  
 اولى فعلى الثاني يجب التجدد وعلى الاول لا يجب لوضو  
 الاحتناع تحصيل الحاصل والحدث لعدم وجوب تحصيل  
 شرط الواجب المشروط لانه وجب شرط بالحدث  
 كما لا يجب تحصيل المال لزكوة واتفق الوقت وهو محدث  
 ويمكن ايقاعه منه وجب قطعا وبقي لا المال في النية  
 فان قلنا بانصرافه الى الرفع وجب ان ينوي الرفع  
 او الاستباحة لتغذره وامكانها للراي الحديث وحديث  
 به الدخول في الصلوة وان قلنا بالاطلاق جاز لاطلاق  
 في النية بان يقول اتوضا لوجوبه بالنذر رتبة الى  
 له وجاز ضم الرفع ولا تتبع الصلاة مع الاول وتبنيها  
 مع الثاني وان امتنع ايقاع الطهارة منه كما لو كانت حليفا  
 فان لم نقل بانصرافه الى الرفع توخات مع احتمال عدمه  
 وان قلنا بانصرافه الى الرفع سقط في الحكم وهل يجب

قضاء

قضاء لا حول نعم الغل فنقول اذا نذر الغل  
 وقيد باحد اسبابه الواجب فيه الكلام المذكور في باب  
 الموضوع وان قيد باحد اسبابه المندوبه كغسل الجمعة  
 انعقد اجماعا وح اما ان يعين جعه معينة او يطلق فان  
 عينها تعينت ولا يجوز له الاخلال فيكفر ولو لم يتمكن كما  
 المحبوس والناسي قضاءه ولو في غيبة جعه وفيه افضل ولو  
 اتفق في يوم جديا لم يمنع منه خلافا للشيخ ويحذر في تقدير  
 الجنابة او النذر وكذا لو اتفق طهرها في يوم الجمعة تحيت  
 الشيخ رحمه الله اذا اراد غسل الجمعة وهو جنب وجب  
 تقدير الجنابة على لان المقصود من غسل الجمعة هو التنظيف  
 ومن عليه غسل الجنابة لا يصح بينه ذلك فعليه ان يجب  
 تقديره في باب النذر ولا يصح من الحارضي فان لم يكن لجمعه  
 معينة اخرت النذر الى جمعة اخر وان كانت معينة احتمل  
 اسقوط او القضاء هل غسل الجمعة للصلوة او للزكاة  
 قيل بالاول لانه سبب الله وعيه فان كان الصحابة



ياتون يوم الجمعة من التواضع ويظهر منهم عرق عند الاجتماع  
فيتأذي بعضهم فقال عليه السلام اذا عدتم جيتهم للصلاة  
فاغتسلوا من الغسل وقيل للزمان مشد وعية حيث لا حاجة  
كالنساء والمسافر ومن لا يجب عليه السعي كالاعشى فعمل هذا  
تكون الحايض كالجنب ويكون القول فيها كالقول في غيره  
الشيخ لا يصح منها كما لا يصح من الجنب ومع الاحتياط يصح منها  
مع الاطلاق ومع النذر يكون حكمها حكمه وان اطلق لم يتفقد  
عدم التعقيد به **القسم الثاني** التيمم فان اطلق لم يصح لعدم لغاؤه  
فيه وعدم التعقيد به فاي قيده باحد اسبابه الواجبة انفق  
على الاصح وان قيده بما يستحب له انعقد اجماعا والمستحب منه  
في الغسل ما كان بدلا من الماء كغسل الاحرام وفي الوضوء كما  
لشبهه ما كان بدلا عن الوضوء احتراز عن الغسل فان  
الانزال المندوب المقتضود منها صورها فلا تبدل ويخرج  
غسل الاحرام للنس على وقوله المستحب احتراز عن نواحي  
فان بدله واجب وقوله الرفع احتراز عن وضوء

الحايض

الحايض ونوم الجنب وجماء المتطهر فان هذه غير رافعة  
فلا تبدل وكذا المحذر ليس برافع فلا تبدل وان كان مستحبيا  
ونفى عن وضوء الجنابة ونوم وما كان للصلاة المندوبه  
والطواف المندوب وادفعان قيد خلال تحت الحد  
**مسألة** قولهم النفاس كالحيض لا يلاقل **اقول** بمناس  
**الاولى** الكثرة عشرة للمبتداه والمضطربة وللمستقيمة عاداتها  
والاحد لاقله بخلاف الحيض فله حد في القلة وحكم لنفسها  
كالحيض في كل الاحكام من المحرمات والمكروهات وتحريم  
الوطي والطلاق والخلع والظهار ووجوب الكفارة  
بالوطي وتفارقهما في مواضع **الاولى** القلة في خروج **الثاني**  
العدة الا في صورة كون الحمل من الزنا ويبيانه ان الحمل  
فيه لو طلقها الزوج اعتدت بثلاثة اقترافا فيؤدية الدم  
الثالث تنقضي عدتها فاذا رأت لدم لحضه وكان عقيب الو  
لادة كان نفاس وتنقضي به العدة **الثالث** انه قد يتفق  
بوطي واحد وجوب ثلاث كفارات في النفاس دون الحيض



كما لو قادن الايلاج باول روية الدم ولم يدور حتى ينقطع  
 وسعد مثل ذلك في الحيض لان اقلة ثلاثة ايام بلياليها ولا ياتي  
 في ذلك فهو اما بعيد اقرب من الاستحاضة **الرابع** ان العادة  
 في النفاس لا ترجع الى اهلها بل الى العشرة **الخامس** ان النفاس  
 مع تجاوز العشرة لا ترجع الى عادتها في النفاس وان كان  
 لها فيه عادة بخلاف الحيض فانها ترجع الى عادتها فيه  
**سادس** انه قد يتفق مع الياس بخلاف الحيض وذلك بان  
 تبلغ من الياس مع لوضع او بعده قبل انقضاء العشرة  
**سابع** عدم دلالة النفاس على البلوغ دلالة الحيض عليه  
**الثامن** ان الحيض تنقضي به العدة دون النفاس بل يكون  
 الحكم بانقضاءها بوضع الحمل ويبلغ النفاس مع وجوده  
 بل تحق الحكامه الا حيث يبلغ الحمل كالزنا فانه لا يلحق  
 بالزوج ويكون لحكم للدم **التاسع** ان الكثرة الحيض عليه  
 ايام اجماعا وفي الكثرة النفاس خلاف **العاشرة** ان لمبتدئة  
 والمضطربة بعد تجاوز العشرة لا يعتبر ان الدم بخلاف

الحيض

الحيض فانها ترجع الى التميز **الحادية** ان الحيض لا يكون  
 الشهر من عشرة اجماعا والنفاس قد يكون الشهر من عشرة اتفاقا  
 كما في النواصين اذ انراخت ولادة احداهما من **الاخوة** **الحادية**  
 لورات اليوم الاول خاصة فهو نفاس ولو لم تد فيه وراث  
 في العائنه فهو النفاس ولوراتها خاصة فها وما بينهما  
 نفاس **الحادية** لو كانت عادتها في الحيض ستة ايام فتجوز  
 وانقطع على العائنه فالكل نفاس وان تجاوز فالنفاس قدرة  
 العادة والباقي استحاضة **الثانية** لو كانت عادتها ستة وراث  
 في الخامس واسمه فان لم يتجاوز الدم عشرة فالكل نفاس  
 وان تجاوز لم يتجاوز كان النفاس الخامس والسادس  
 خاصة والباقي استحاضة **الثالثة** راث من السابع وكانت  
 عادتها ستة ايام فان انقطع على العشرة فالاربعة نفاس  
 وان تجاوز كان الكل استحاضة وان انقطع بعد العشرة  
 وكان النفاس من قبل لولادة وما جاء في ظن العدة بعد ايام  
 عادتها الى وقت انقطاعه يبلغ اقل الطهر فانه بعد ذلك



مما ليس ان يكون حيضا فهو حيض ولو رأت بعد الولادة دية  
 شهر را تحيقت كل شهر بقدر عاداتها **السادس** لو رأت قبل الوضع  
 ثلاثة فضا عد وانقطع ثم رأت مع الولادة فان بلغ النقاء  
 فالاول حيض والثاني نفاس ولو كان اقل كان الاول استحيضة  
 والثاني نفاس ولو لم ترمع الولادة شيئا كان الاول حيضا وان  
 استمر انقطاعه الى تمام عشرة ولو رأت بعد ولادة بايام قبل  
 ان تبلغ العشرة من حين الوضع وبلغ المجموع من النقاء الى حال  
 قبل الولادة وسبعة عشرة فالاول حيض والباقي نفاس ولو  
 كان اقل من عشرة كان الاول استحيضة والثاني نفاسا **السادس**  
 لو كانت حاملا بالثنتين وتراخت ولادة احدتهما تعلق لا  
 حكام بوضع الاول وكان العذر من وضع الثاني فلو كان  
 بين الاول الثاني عشرة فالاقرب انهما نفاسان فبعد  
 الاول عشرة وما زاد عليها استحيضة ثم تعد للثاني عشرة  
 بعد انقضاء **السادس** لو تقطع الواحد لم يكن نفاسا واحدا  
 او متعدد الشكل اقرب به التقدير **السادس** لو كان

عاداتها

عاداتها من الحيض خمسة ايام وتجاوزها في النفاس كان لها  
 ان تستظهر بذكر العيادة يوما او يومين كان الحيض ثم  
 تقفل ولو كانت مبتدأة او مضطربة لم يميزها ذلك بل لها  
 التذكر عشرة ثم تجعل ما بعده استحيضة **الوجه** ما يقع  
 به الوجهة وهو معروف وفيه مواضع تعود باسماء **الاول**  
 الجبهة وهو النقاء المبتدأ من حر الفصا الى الخ الجيد  
**الثاني** الشراعتان وهما البياضان المكتفان على الجنبين  
 وهما سمت الناحية **الثالث** الناحيتان وهما طرف الشراعتين  
 وهما الثلثة في حر التدوير وهي خارجة من حر الوجه و  
 تخرج ايضا موضع الضلع وهما النخري عن الشراعتين صاعدا و  
 بما يبلغ نصف الرأس وتجاوز عنه لانه فوق مبداء لتسليط  
**الرابع** الصدعان وهما جانبان لاذن متصلان بالعدا  
 بين من فوق لاذن **الخامس** العذار وهو ما في الاذن وهو  
 العظيم الثاني يتصل اعلاه بالصدع واسفله بالعارض  
**السادس** العارض وهو الشعر المنحط عن القدر المحيذي



للاذن ثانيا على الذي العنققة وهو الشوى الذي تحت لغة  
 السفلى بين الباضين غاليا **الثاني** الزمى وهو جميع اللحية  
**الثاني** موضع التخيؤ وهو الموضع الذي ينبت عليه شعر  
 الخفيف بين ابتداء الضار والفرجة او بين الصنع والنتنة  
 وتختلف الشومنة النساء والمترفون وادجب الشهيد على موضع  
 التخيؤ والعارضين وقال العلامة في التذكرة لا يجب دخول  
 موضع التخيؤ **الباب الثاني** في الصلوة **الحق** ما يقيد  
 به في لوقت وبعده في الفطرة فان وقتها الهلال الى زوال  
 العيد وتقضى بعد الزوال وتقدم في رمضان وصوم ثلاثة  
 ايام في شهر الله فانها تصام في اول ذكحجة وبعدها تسبغ  
 وقتها العيد وغسل المجبة فان وقتها مجبة الى زوالها  
 يقضى بعد ذلك وطواف الحج فان وقتها ومحمد بعد الرجوع  
 من الموقنين يوم العيد ويجوز تقديمه قبل الحج والرجوع الى عرفا  
 ويفعل في باقى ذى الحجة **الثاني** مقابلة وهو ما يقيد به  
 في وقتها خاصة ولم يسجد به في طرفه وهو العيد والمجبة

والفطرة

والفقرة عند المحقق **الثاني** ما يقيد به في لوقت وقبله  
 لابعده وهو غسل الاحرام فان وقتها عند ارادة الاحرام في لوقت  
 وتقدم على لوقات الخراف عوز الماء فيه وغسل الاموات فان  
 وقتها بعد خروج وتقدم جيا للمقتول فردا او حدا او زكوة  
 المال فان وقتها بعد حوول الحوول وتقدم وعليه بشير وشير  
 عند الشيخ وغسل المستحاضة للصبح فان وقتها بعد طلوع فجر  
 ويقدم المستطوعه بنا فله الليل عند الغسل لصلاته قبل فجر لعازنة  
 الصوم واذن الصبح وان استحب اعادته بعده **الرابع**  
 ما يقيد به في لوقت وبعده وهو كشير مثل فرائض اليوم و  
 رمضان والهدي فان وقتها يوم النحر ويفعل في باقى ذى  
 الحجة مثل صوم ثلاثة الشهر فاضا تفعل في الخميس لاول والا  
 خير من الشهر ولا ريباء المتوسط وتقضى بوقانت لقيام  
 معقول على معان **الاول** القيام للنية وهو واجب ولا يجب القصد  
 النية **الثاني** القيام في النية وهو تابع في الشرطية وله كنية  
**الثاني** القيام في التكبير وهو كمن اذا اصبح ركنية التكبير



**المطلب الثاني** القيام في القراءة وهو واجب غير ركن **الخامس**  
القيام للركوع وهو ركن قطعاً فان كان مسبوقاً بالقراءة فهو  
كاف فيحصل منه الركعة باعتبار الركوع عنه والقيام من  
الركوع وهو فعل واجب غير ركن ولا يقدر به ركن ولقيام للقنوت  
وهو سنة ويقدر بقدره وان ثبت قلت لقيام مشترك بالا  
شتر الـ المعنوي بين امور **سبعة الاول** ما هو شرط  
وهو القيام للصلاة **الثاني** ما هو متدرج بين الشرط وله ركن  
وهو النظر للنية والتكبير **الثالث** ما هو ركن وهو تقدر  
الذي يركع عنه **الرابع** ما هو واجب غير ركن هو ظرف  
القراءة **الخامس** ما هو جزء وهو قيام من الركوع **السادس** ما هو  
مستحب وهو النظر للقنوت **السابع** ما هو زائد غير متطلب  
الحلل لواقع غير ما ذكرناه ركننا اذا عرفت هذا فالقيام بمسجد  
هو الثاني والثالث لان الاول من ضروريات الصلاة فلا  
يتحقق عنه اتفاقها غالباً والرابع معدود في واجبات القراءة  
والسادس من ضروريات القنوت بل هو هو والسابع معدود

في باب

في باب السهو **الحل** قوله في الرابع يجوز نقل النية في  
موارد ويخص البحث هذا في ثلاثة فصول **الاول** بالنسبة  
الى الغرض والنقل وهو في صور **الاول** ناسى قراه لجمعه  
في ظهر الجمعة وقد تجاوز نصف السورة فانه يعيد الى  
النقل **الثاني** من لا ادى الى القضاء لناسى الغاية **الثالث**  
العدول من الاحقة الى سابقة كالعدول من العصر الى الظهر  
لمن نفل انه صلاً ما ثم تذكر **الرابع** النقل من قصر الى  
التمام كالمسافر يشترع فيها مقصراً ثم يبدو له المقام **الخامس**  
النقل من التمام الى القصر في عكسه اذا لم يتجاوز محل القصر  
**السادس** يرد مثل هذين المحكمين في المصطلح بالتحخير في موضع  
مكانا او سافة على تقوله فيصير عمانية **الخامس** الخاف  
يعرض له لامي وبالعكس وهو مسئلتان فتصير المسائل  
عشرة **الثانية** ناسى الاذان او الاقامة يعيد الى النقل **الثالثة**  
مصلح احتياط اذا ذكر في اثنايه التمام **الفصل الثاني** بالنسبة  
الى الجماعة وهو في صور **الاول** فريد الجماعة وقد شرع



ثم تنفذ الواحدة امام ويؤدي ان يدخل معه فانه ينقل  
 نية الى النقل ويسم على كل ركعتين خفيفتين **الحكمة** ليحقق  
**الثاني** عكسه فمن شرع في الظهر يظن سعت الوقت للفقير  
 ثم تبين عدم سعة الاربع فادون **الثالث** من القضاء  
 الى القضاء من شرع في قضاء فريضة ثم يلزم الاحقة على سابقه  
 بعد الى السابقة **الرابع** من الاداء الى القضاء من شرع يعدل  
 من الحاضرة الى الغايبة **الخامس** عكسه من ظن السعة للحاضر  
 فتشرع قضا ثم تبين قصوره لاعتن واحد يعدل الى الحاضرة  
 لانها صاحبة الوقت في اول بالاثنيان **السادس** تصور  
 الدور في العدول بمرتبة ومرتبة والتسلسل بمرتبة  
 متناهية وتصور ذلك اربعة امتداد **الاول** الدور  
 بمرتبة كالوشرع في الظهر قضاء ثم ذكر ان عليه مغرباً  
 فلما عدل اليها ذكر انه كان قد صلح المغرب فيجب عليه العدول  
 الى الظهر المعدول عنه ويحتمل عدم احتاجه الى نية  
 العدول لتبين فساد تلك النية السابقة ولا تخلوا

من قوة

من قوة **الثاني** شرع في الظهر فذكر مغرباً فعاد اليها  
 فذكر عشا فعاد اليها ثم ذكر كان قد صلح العشاءين  
 وجب الى الظهر اما بنية متجددة او بلانية على الاحتمال  
**الثالث** شرع في الظهر فذكر مغرباً فعاد اليها ثم ظن  
 صلاة فعاد عنها الى الظهر ثم يتقن عدم صلاة المغرب  
 فانه يعدل الى المغرب ثانياً ولا يفرغ من العدول  
 في لائلاء كما لا يضرع كما افتتأ حرام في لائلاء **الرابع** شرع  
 في الصبح فذكر ان عليه ظهر سابق فعاد اليها فذكر ان  
 عليه عصر سابق فانتقل اليها فذكر ان عليه مغرباً سابقاً  
 فعاد اليها فذكر ان عليه سابقاً فانتقل اليها وهما  
 في زمان **الاول** شرع في الصبح وعدل عنها الى الظهر فذكر  
 سبقها فلما صلح منها لائلاء ذكره سابق مغرباً عليها فعاد  
 يجوز العدول في صورتين محتملة لانها صلح **الحكمة**  
 في نظر الشرع ظاهراً وتحتل العدول لقولهم عليهم السلام  
 الصلوة عما افتتحت عليه وقد افتتحت على ركعتين



والركعة العارضة ليست من صلاة صحيحة لان فتنع  
العدول فعمل هذا تبطل الصلاة ويحتمل ان يقال ان  
عدول الى ما في وقتها جاز العدول الى المغرب لانها لو  
تمت لا جزاء وان تبين وقد صرح تلك الظاهر لم يجز العدول  
لانها تمت لم يكن شيئا **الثاني** شرع في الصبح فلم يكن  
في التمسك شك بين الاثنين والاربع ثم ذكر رابع  
سابقة ففي جواز العدول منها وامرعات ما يجزى لاحتمال  
وجها ان احدهما لم يصير ورثها عند الذكر رابعة والتأكد  
في الظاهر لا يبطل منها ولا اخر المنع للحكم ببطلان الصلوة  
بالشك فلا ينقلب صحيح وهو اقوى لانها انما تصير رابعة  
بعد العدول لا بحجة الذكر وينعكس بما لو شرع في رابعة  
سابقة فشك فيها بين الثالث والاربع شرع في التمسك  
ثانيا على الاربع ثم ذكر مغربا سابقة والوجه هنا عدم  
العدول للحكم بانها اربع والركعة المتأخر بها بعد لاحتمال  
لا يعلم انها جزء من الصلوة ليجوز كونها تامة ولا احتياكا

اقله

اقله **مسند** وردت من بعض الفقهاء وهي  
عربية وصورتها ان ان كان قد انقصر فطلى اربعاً  
سرا فقبل التسليم عن له الاقامة فذكر ان صلاة اربع فعند  
مذا القابل تصح صلاة ويضيف اليها ركعتين اخرتين  
تكون الظاهر ساركتان مغتفرة لا يعتد بها والظاهر المعتبر  
للزمنة ركعتان متقدمتان ركعتان بعده الاقامة واحتج  
على صحتها بوجه **الاول** عموم قوله نعم ولا تبطلوا اعمالكم  
نهي سبحانه عن ابطال العمل والصلوة من افضل الاعمال  
والنهي عن الشيء امر يقيد به العكس على ما تقدم في اصول  
والجمع المنكر اذا اضيفا فالعموم **الثاني** الغيبة المستفيض  
عنه عليه السلام الصلوة عليها افتتحت عليه فافتتحت اولاً  
على الفجر وافتتحت ثانياً على الاتمام ثنتين صحيحتين فوجب  
استمرار صحتهما الى الفرائض الا ان يعمد منهما المبتلان بنص  
او حديث واردين على محل النزاع ومحل النزاع خال  
عن المعارض من كتاب او سنة مقطوع بها **الثالث** ان



ان الاعادة فرضي ثمان يحتاج في ثبوته الى دليل قطعي  
ولا دليل على الاعادة من كتاب ولا سنة الا الراي والقياس  
ونحن لا نقول بهما لان مبني شرعا على الجمع بين المختلف  
في الاحكام فيحتاج في ضبطها الى النص لا غير **الرابع**  
ان العقول بالبطلان في هذه المسئلة المتعارضة نقول  
بالصحة فيمن صلح خا او سنا وجلس عقيب الرابعة  
بقدر التشهد مما لا يجتمعان فمن قال بالبطلان في  
هذه المسئلة يلزمه القول بالبطلان في الاخرى **الخامس**  
انه اذا تعارضت الصحة والفساد وجب العمل بمقتضى الصحة  
والقاء لفساد اذا الفاد لا يعارض الصحة كما ان الظن  
لا يعارض اليقين والوهم لا يعارض الظن لانه ضعيف  
بالنسبة اليه **سادس** ان نية لاقامة لواقعة من اهلها في  
محلها قبل العلم بالزيادة لواقعة لحكم التفسير قد حانت  
بين الصلوة وبين ما يبطلها من الزيادة كما حال الجالس  
عقيب الرابعة بقدر التشهد بين الصلوة وبين الخاتمة

فيل

العلم بالخاتمة فلم يثبت فيها الخاتمة بعد العلم بها فنية  
لاقامة التي هي ابلغ من الجالس مع صحة لمقتضا بطريق  
الاولى لان الصلوة اذا صحت بالاضعف وهو الجالس  
فصحتها بالفعل لا خوي وهو النية اولى بالصحة لان نية  
الصلوة اقوى افعالها وعليها مدار العبادات فمن عبارة  
عن العمل كله بقوله عليه السلام انما الاعظام عمال بالنيات  
واذا لم يصح عند علماء اللغة لا يقال حملتم مسلمكم هذه على سئل  
من جلس بعد الرابعة بقدر التشهد وذلك قياس وهو باطل  
فلما ليس هذا القياس بل القنية على الاعلى وهو انه لا يصح  
عند اهل الاصول لان الجالس بنفسه فعل صحيح جدا بالنسبة  
الى النية **السابع** ان الشيخ جمال الدين قدس الله سره قد  
ذكر في المسئلة في مطلوبات كتبه بالاصح مثل منتهى المطالب  
ونهاية الاحكام والتذكير من اراد الوقوف فليفتش عنها  
فان هذه الكتب المباركة تجد بان شاء الله تعالى وصلى الله على محمد  
واله هذا اخر كلامه **والجواب** عن الاول ان المراد بالعمل



الصحيح الواقع على وجه المأمور به شرعا وهذا باطل لا يجوز  
 التعويل في براءة الذمة عليه روي الشيخ في الموتى عن  
 أبي بصير **قال** قال أبو عبد الله عليه السلام من زاد في  
 صلاته فعليه لاعاده ورواه عن زرارة وبكير بن أبي  
 عنه عن أبيه عليه السلام قال إذا استيقض أنه زاد في صلاة  
 المكتوبة لم يجزئها واستقبل صلاة استقبل إذا كان  
 قد استيقض يقينا وعن الثاني قوله الخجة المستفاض صلوة  
 عما افتتحت عليه قلنا على تقدير تسليم الخجة فانه يفتتح  
 لأن الصلاة تفتتح فرضا وتختتم نقلا وقد تفتتح إذا لم يعد  
 منها إلى القضا وقد يكون مأموما فيصير مأموما أو منفردا  
 لأن يفرض لها البطلان ينقض أو حثرت قلنا  
 قد بيناه **قوله** لاعاده فرض بان قلنا مسلم **قوله**  
 يحتاج في ثبوته إلى دليل قطعي قلنا موجود في دخول  
 الوقت عليه وهو شرط التكليف ولم يأت بها على وجه  
 المأمور به فيبقى في العهد **قوله** الرابع ان القول

البطلان

بالبطلان في هذه المسألة مع القول بالصحة في صلته  
 فساوجب عقيب الرابعة بقدر التشهد مما لا يجتمع  
 قلنا يمنع الحكم في الاصل فان مذهب الشيخ أبي حنيفة الطوسي  
 شيخ المذهب البطلان وهو ايضا مذهب المحقق ابن  
 ادريس وليس قلنا بالصحة كذهب ابن الحنيفة حصلا  
 بمورد النفس فلا يتعدى لبطلان القياس وايضا فان  
 زيادة الخامسة لا توجب تغيير هيئة الصلوة لا إذا  
 كان قد قعد بعد الرابعة بقدر التشهد منصورة الصلوة  
 وتطهرها حاصل وانما زاد عليها ركعة ولهذا امر بركعة أخرى  
 اليها لتغير ركعتين نافذة فكانت بعد تنقل بعد الصلوة ركعتين  
 وهما يكون ركعتا الزجر زيادة في وسط الصلوة وابن  
 معناه مثل هذا في السبع ان النظر تصلي ركعات ركعتين  
 حصة فريضة وركعتين سنة وركعتين فريضة وقد نصوا  
 في غير موضع ان زيادة ركعة مبطل وزيادة سجدين  
 مبطل وزيادة الركوع مبطل لا بد لتصح هذا الحكم من دليل

٥٠



شرعي وهو مفقود وانما هذا شيء ذكره الشافعي لا يجوز  
التعويل عليه ولا التصريح اليه **قوله** الخامس اذا تعارض  
الصحة والغاوة وجب العمل بمقتضى الصحة والغاوة فساد  
قلنا هذا في غاية الضعف والرد بخلاف ما اجتمع عليه  
الفرقة بل لامة وخلاف ما دللت عليه العقول فان فطنة  
العقل تقتضي التفرغ عن الضرر والسدس الشك الى يقين  
**قوله** عليه السلام مع ما يربك الى ما لا يربك واذا كان  
الانسان متيقن شغل الذم بالعبادة لا يخرج من هذه  
اليقين الا بيقين منه فكيف يحصل اليقين وقد  
تعارض الصحة والغاوة ولا تدرى نفعهم في مواضع  
كثيرة والتمني منها على يدها قولهم لو كبر ورجع مع  
الامام ثم شك هل راكعا او رافعا رجنا لا احتياط على لا  
ستحباب ومنها قولهم لو ترك سجدة بين ولا يدري انها  
من ركعة او ركعتين بطلت فلم لا رجح الصحة في هذين  
الموضعين على نفسا ومثل ذلك كثير ولا اعتراض عند جبهة

**قوله** السادس ان نية لا قامه الواقع من اهلها في محلها  
قبل العلم بالنية الالهية الحكم بتقصير حالات بين لصلاة  
وبين ما يبطلها كما حال الجلوس عقيب الرابعة بقدر التشهد  
بين الصلوة والخامسة قلنا القياس مردود ونهيط بحجته  
عند القائلين به وجود الجامع بين المقيس والمقيس عليه  
واي جامع بين النية التي هي من افعال القلوب وبين حكم  
الذي هو من افعال الجوارح **قوله** والنية اقوي من  
الجلوس والما صحح بالا ضعف فاولى ان تضع بالا قوي  
قلنا منتهي فاننا لانسم كون الاقوي يدعد لا ضعف في  
كل الصور فان العقل اقوي من البوصلة وهو لا يجزي عنه  
**قوله** هذا من باب التنبية بالادني علم لا على قلنا غلط فانما  
كان من باب التنبية يشترط فيه اشارة الحكمين في امر  
امتيار احدهما على الاخر بزيادة مزينة توجب اولوية  
بالحكم ولا جامع بين النية والجلوس على انا نقول لم  
قلنا ان الجلوس اضعف فان انشأنا لو تقيد الجلوس



في موضع القيام بطلت صلاته اجماعا ولو غلبت نيته بان  
يفعل المذا في مثله ولم يفعله لم تبطل عند الاكثر وكذا لو علق  
بطلان الصلوة بامر ثم ووض تلك النية قبل ذكر الامر لم تبطل  
بخلاف ما لو تعمد قعود او قياما في غير موضعه وكذا اذا  
من الوساوس القلبية وان تعمد حصوله في ثناء الصلوة  
ولا يبطلها بخلاف الافعال فلم قلت ان النية اقوي من الفعل  
بل الامر بالعكس **قوله** السابع ان الشيخ لجأ لدين ذلك  
هذه المسئلة في مطلوبات كتبه قلنا لا يدرى من ذكره فيها  
اعتقاده عليها بل ذكره على سبيل الحكاية والا يرد دون الجزم  
والاعتقاد لئلا يفتقره ويعلم ان هذا موضع احتمال قد ذكره  
بعض المفسرين لانه في هذا الكتاب المذكور به بحث مع الجأ  
ويحدث على تقرير جأاتهم وايضا فانه ذكره في النهاية احتمالا  
وعبارته ولو صح ادعاء شيوخهم عزم على الاقامة عشرة  
قبلا التسليم احتمال ان يقوم ويصلي ركعتين غيرهما لانه  
سأه في فعلهما فلا تجتنب بهما عن الفرض في كل عبا

اشا مني

شاقعي وجعلها احتمالا فذكره احتمالا وقال في التذكرة  
ولو نوي القصر ثم صلى ادبعا ساها انما فقد تشبه نوي  
الاقام لم يجتنب له ما فعله وعليه ان يقوم فيصلي ركعتين  
غيرهما لانه سأه في فعلهما والسهو لا يجتنب بهما عن الفرض  
وعندنا ليس له الا تمام الامع تجديده نية لا قامة **البيان**  
في الزكوة **قوله** نصاب الزكوة في الغلات خمسة او  
سبعة فان قصر المخرج عنها لم تجب الزكوة بالاجماع بقي  
الانسانى وهو ان هذا النصاب هل هو معتبر بعد المؤنة  
او قبلها او ليست المؤنة في البين يطهر في فيه ثلاثا  
اقوال **الامام** انها ليست واقعة في البين بل متى بلغ لجا  
لج خمسة او سبعة وجب الغناء نصفه لعموم قوله تعالى  
واؤحقه يوم حصاده وقوله عليه السلام فما سقت  
السماء العشرة وهو مذهب الشيخ في كتاب الفروع  
**الشافعي** ان الناصب معتبر قبل المؤنة فمتى كان النجا  
لج دون ذلك لم يكون فيه زكوة ومتى بلغ خمسة او سبعة



مع المئونة واذا خرج المئونة قصر عن النصاب وجبت الزكاة  
 لكن لا في المئونة بل في الباقي وهو من ذهب العلامة صرح  
 به في التذكرة **الثالث** اخراج المئونة او لا حتى حصته  
 السلطان وان كان جايذا والمصادرة بسبب الذرع  
 والتخريج على الفحل والمخاربة على الكدم فان بلغ الباقي  
 نصابا وجبت فيه الزكاة والا فلا وهذا هو المعتمد  
 هو الذي اخذناه من علمنا في البحث والتدريس و  
 صرح بذلك السيد ابو العلام وحمزة ابن زهري قدس  
 الله روحه في كتاب الغنية واما كتب الاصحاب كالقواعد  
 والارشاد حتى الدروس فقابلية للاحتمال وغير مائة  
 من التاويل فاحفظ ذلك ايده الله تعالى نعم ذكر العلامة  
 في النهاية ما هذا اللفظ انما تجب الزكاة بعد اخراج المئونة  
 فلهما من اجرة السعي والعمارة والحايطة والمساعد في حصار  
 وجزا ذو تحقيق ثمة واصلاح موضع السوس وغير  
 ذلك والبذر لان المئونة بسبب زيادة الحال فيجب على الجميع  
 كالمال

كالمال المشتركة ولان في التزام المالك بترك حيفاوا  
 اضار به والخارج عن الارض والفحل يخرج وسطا ويؤ  
 دعه زكاة ما بقي اذا بلغ النصاب ونعم الثمرة من المئونة  
 يخرج ثم يترك الباقي اما عن اصل الفحل فلا وحصته  
 السلطان يخرج وسطا لقول الباقر عليه السلام كل  
 ارض دفعتها اليك السلطان فعليك فيها اخرج منها ما قاتا  
 طعنا عليه وليس على جميع ما اخرج اليه منها العشرة انما  
 العشرة عليك فيما يحصل في يدك بعد مقاسمة لك **قوله**  
 في التجرير اذا بان الدفع الى غير مستحق كالوكان كافي او  
 مخالف الى اخره **اقول** التحقيق انه اذا بان الدفع الى غير  
 مستحق كالكافر والمخالف وجب الارتجاع مع المكنة ومع  
 التذرع وان كان اجتهد فلا حرم وان بان عدم الاستحقاق  
 بان كان واجب النفقة فان كان فلا يجزي بلا تفصيل  
 وان كان غير مستحق لوجوب نفقة على الدافع بان كان واجبا  
 النفقة فان كان فلا يجزي بلا تفصيل وان كان غير مستحق



بسم الله الرحمن الرحيم وكي انزال له بوجوده صانع عالم  
 بقدر مخلوقاته انزال عالم اخر عالم و خرابي  
 خلق سدا است دون فرشي به بيك بكنه  
 بحيثي كه فرق ميان انها توان كرد و همچنين  
 لوجوب نفعه على لرفع بان كان زوجة و هي فقيرة سا  
 قط الاتفاق كالوكانت ناشزا و لم تشرط العدة او فيه  
 مدخول بها و لم يحصل منها بذل و لا منع فلما رجع وان كان  
 مطاوعة و هو غني لجملة او بخلها به كالوكان في ظلمه و جب  
 لارجاع و لا يجزي وان كان ابا او اما اجزاء **ابواب**  
 في الصوم **الحق** قال في كتاب الصوم من الدرر **قوله**  
 لو عدل من فرض الى فرض اخر مسايل البحث هنا يستدعي  
 توطئة مقدمة **تفصيل** اطلاق لاصحاب و وجوب استمرارية  
 في العبادات و اخر جرمها مسايل في الصلوة في باب الجاه  
 و شيان لاذان و صلوة المسافر ثم يبيد و انه اعقام و بآ  
 و المتخير يبتدي باحد الفرضين ثم يعين له لآخر في الزكوة  
 لو نوي عن ماله الغايب ثم بان تالف و في الصوم في مسايل  
 صورته كما في يوم اشك بالاجماع و هل يصح في غيره فنقول  
 العدول اما من فرض الى مثله او نفل او من نفل الى مثله  
 او فرض و العدول من فرض الى مثله اما ان يتماثل  
 في

و وستر و دو كار و كوسفند و ساير  
 حيوانات اخر و حوش و طيور و همچنين  
 حشرات الارض و همچنين هر جانور را  
 چانداری كه حرکت ميكند در هر وی زمین  
 في التعيين او يختلف فيه فمنا اقسام **الاول** العدول

من فرض الى فرض مع تعيين المعدول عنه و المعدول اليه  
 و تصود ذلك في مثل رمضان و نذر معين لكل جمعة فلا  
 صل في هذه ان الواجب فيه صوم عن رمضان و بقط نذر  
 فاذا صامه عن رمضان يلزم الشيخ في الكتابين و لم تنص  
 و الحق في اعتبار الاجزاء و ذلك مبني على مسد الاجزاء  
 اذا نوي النذر ابتداء لان رمضان متعين في نفس الامر  
 و قد نوي القربة و هي كافية فيه فالنذر لا محل له فيلغوا  
 لاصالة الصحة و براءة الذمة من لاعادة فعل هذا الا في صوته  
 الفرض اولى لانه قد نواه اولاد الفية الثانية ليست بمنزلة  
 ولان البحث على ذلك التقدير و ان صامه ابتداء عن النذر  
 ثم عدل الى رمضان فان كان قبل الزوال صح وان كان  
 بعده فعلى قول الشيخ يصح ايضا وان قلنا بعدم الاجزاء  
 فيه احتمل قولنا الغاء لغوات محل الذية **الثاني** مقابلته  
 عدم الفرضين كما لو عدل من قضاء رمضان الى النذر لطلق  
 او كرهه بل لا بد  
 او كرهه بل لا بد

و عجز ارباب  
 سنه  
 صدي دوم  
 انها يكبر  
 في هذا  
 الحسن الخلقية  
 هذا  
 المستطاب



او بالعكس هل يجوز ام لا استقر السديد المنع بوجوب  
 الاستدانة واوصاله عدم جواز العدول للاستدانة ابطال العمل  
 وقال له تعالى ولا تبطلوا اعمالكم ويحمل الجواز لعدم لزوم المنع  
 في الاول لعدم تحتمه في الاصل ولاطلاق الاصحاب ان قاضي  
 رمضان مخير بينه وبين الزوال ويجوز ابتداء النية قبل  
 الزوال اختيار من اصح بنية الفطر وقد مضى جزء من النهار  
 بغير صوم فتجدد بعد الصوم او الى **الثاني** ان يعدل  
 من فرض معين الى فرض غير معين كما لو كان الاول رمضان  
 او قضاءه بعد الزوال الى نذر مطلق او كان العدول عن نذر  
 معين كما لو كان الاول رمضان او قضاءه بعد الزوال الى نذر  
 مطلق او كان العدول عن نذر معين الى قضاء او كفارة او  
 نذر اخر فانه لا يحجز عن العدول اليه قطعا لعدم صلاحية  
 الزمان له بنفسه بغيره وهل يقع عن العدول عنه اما في صوته  
 رمضان فيلزم الشك ومن قال بقاءه الوقوع فيه واما  
 اسيد امر تضي فيلزمه الوقوع فيه وفي النذر لان النذر

المعين

المعين عنده بعد ذكر رمضان لا يشترط فيه التعيين و  
 اما القضاء فانه يبطل بغيره لا يشترط فيه الاستدانة **الرابع**  
 عكسه وهو ان يعدل عن فرض غير معين الى معين كعدوله  
 عن القضاء او نذر مطلقا الى نذر معين او رمضان كيوم  
 الشكر فان لم يكن عالما صحيح قطعا وان كان مع العلم فان كان  
 العدول قبل الزوال احتمل قويا الاجزاء في الصورتين وان  
 اثم وان كان بعده اجزاء على قول الشيخ في رمضان ولا يحجز  
 في باب النذر ولا يحجز عند امر تضي لان النذر عنده رمضان  
 فكيف فيه بقية **الخامس** ان يعدل من نقل الى نقل كما لو عدل  
 من صوم الحاجة او الاستقاء الى الغديرة او البيض او الى  
 الحاجة الى الاستقاء قال الشهيد يجوز له ما دام محل النية  
 باقيا ونذر قول مجمل يحتاج الى بيان محل النية في النقل ما هو  
 فعنده المحقق الى الزوال وعند غيره الى الغروب وهو  
 المعتمد **السادس** ان يعدل من نقل الى فرض معين فان كان  
 مع عدم العلم كيوم الشكر وناسي النذر جاز قطعا وان كان



مع العلم اجزاء على قول الشيخ في باب رمضان وفي باليد  
عند شهيد ومحمّد لفساد في الباين لمخالفه الشيخ باق  
جزء من النهار على غير وجهه فيفسد بفاؤه اليوم اجمع  
**ان** بان يعدل من نقل الى فرض غير معين كالعدول  
من النقل الى القضاء او انذار المطلق ولا تلزم فيه  
الجواز ابتداء هذا الواجب بعد نية الفطر فتبعد الصوم  
**اشي** ان يعدل من فرض غير معين الى نقل كالعدول  
من فرض غير معين الى فرض غير معين مع صلح الزمان  
لها فلعقول الجواز بحتم الجواز هنا لانه لما جاز العدة  
من هذا الواجب الى فرض غير معين جاز الى النقل لا صالة  
لجواز وعدم منع شغل الزمة بمثل هذا من النقل وعلى منع  
كما هو مستقرب الشهيد يكون المنع هنا اولى لانه اذا لم  
يجز الى الفرض فقدمه الى النقل اولى واليه ان يقبل  
مرتبان واو الى بالمنع اي مرتبان على خلاف المتقدم  
هنا المنع اولى **التاسع** ان يعدل من فرض معين الى نقل

و هو منوع تطلعا وباقي الفروع النية في ما قبل **الاولى**  
يتاوي رمضان بنية الفعل مع عدم علمه وذلك في يوم  
الشك اذا اصبح صائما بنية النذر ثم ظهر رمضان فان  
كان بعد لانقضاء اليوم اجزاء وقع ادائه بنية النقل وان  
كان الظاهر في انتهاء النهار جبه ونية الوجوب ولو قبل المغبة  
**الثانية** قال لا قرب من يانه في غيره من الواجبات لمعينة  
اي يتاوي الواجب لمعين بنية لنقل مع عدم علمه كالونذر  
يوم الجمعة واجب فيه صائما بنية النقل لما بعد علمه بالجمعة او  
تسايته النذر الحكم كما تقدم في كل احكامه ويحتمل ضعف العلم  
لعدم النص عليه وقوله عليه السلام انما الامر انواه **الثالثة**  
قوله ويتاوي رمضان وكل معين غيره بنية الفرض بطريق  
الاولى وهنا مسكتان **الاولى** ان يتاوي رمضان اي يقع  
رمضان ويجزى نية الفرض كالواجب يوم شك صائما بنية  
القضاء او انذار **الثانية** لا معين غيره رمضان كالمعين  
بالنذر واليمين والعهد اذا نشي يوم واجب فيه صائما بنية



واجب غيره لقضاء موعود او كفارة فانه يجزي عن النذر  
**وقوله** بطريق لا دلي لان اجزاءه بنية لنقل يقضي اولوية  
 اجزائه بنية القرية لاشتماله على جزء من النية واشتمال الاول  
 على جزء واحد لان المعبر في النية قصد الصوم ولو جوب  
 التعيين **الدرا** قوله وفي نادى رمضان بنية غيره فرضا  
 او نفلا مع علمه قولان انهما يمنع منه المسئلة فقدت وجه  
 مذهب الشيخ ولم تنق فيها بالاجزاء ووجه العلامة في المختلف  
**الخامس** قوله وينسحبان في المعين غيره لو نوي فيه لمعين  
 غيره ولا يجزي عما نواه في الموضعين اجماع اي وينسحب **بقوله**  
 للاجزاء وعدمه في المعين غيره اي غير رمضان كالونذر  
 بنده الجمعة وصامها بنية القضاء او كفارة او الذنب مع العلم  
 بل يجزي عن النذر يحتمل ذلك لتعنيها في نفس الامر وقد  
 حصل صومها فيجزي كرمضان ويلزم اسيد القول بالاجزاء  
 لانه يجزي عنه في رمضان كالشيخ والنذر المعين عنه  
 كرمضان اي يكف فيه نية القرية ويحتمل على مذهب الشيخ قويا

عدم الاجزاء لانه لم يسوّه وقال عليه السلام انما الامر ما نوي  
 ولا يجزي عما نواه في البابين اجماع لعدم صلاحية الزمان  
 ولانه منبر عنه والمنبر في العبادة يدل على ان اجماع **السادس**  
 قوله وينادي قضاء رمضان بنية ادايه في الجاهل بالسو  
 بانه **س** التوفي كالحجوس جاهل لا يله او الاسير في ايد  
 المشركين وقد خفي عليه علم المشهور فانه يتوفي ثم اوصوه  
 اي يغيب شهر لانه يوجد فان فقد الظن تخبر فيه ما يل  
**الاول** فرض هذا المعذور البنا على الظن فان وانق اوان  
 جزو لمصادفة شغل الزمة وينادي القضاء بالاداء وشبهه في  
 الصلوة لو ظن بقاء الوقت فنوي لا اداء ثم بان يخرج  
 لانه يجزي ولا يجب عليه لاعادته بنية لقضاء العسرة ولو  
 سبق لم يجز لعدم توجه الخطاب **الثاني** لا يختص هذا الحكم  
 برمضان بل هو مستحب في كل واجب معين كرجب **الثالث**  
 يجب ان يجعله هلاليا ولا يجوز ان يبتدي فيه من  
 بعض الشهور لان رمضان شهر واحد هلالى متصل فلا يجوز



ان يكون من شهرين ان امكن طالع كان من هذا العذر يشهد  
 اسماء ولو لم يكن كالحجوس في طامورة فانه يجعله عددا  
 ويجب عليه تنافعه **الاجابة** لو كان هلاله ناقضا وظهر  
 تمامه رمضان قضا يوما **الحج** ما ذكره الله ايضا اذ غلب  
 شهر او تخيره او حذر نية التعبد لله رمضان **السادة**  
 لو قيدنا ذكر الله ربنا السفر وسافر وجب عليه الفطر في رمضان  
 فان دخل في قسم اعتونه لم يتوخ في الافطار ولا في افطاره  
 لا وجوب لصوم عليها هو اعتيق وامبيع للفطر تكون  
 وللاحتياط **الاجابة** الحجوس مع الاستمرار يجب عليه في  
 كل سنة واحدة واذا غلب في سنة شهر او غلب في اخرى  
 غيره صام ما غلبه ثانيا ولو لم يزم من الذي عليه ثانيا ان  
 يكون الاول متقدما لم يجب عليه القضاء الا مع العلم لا صا  
 البهارة **الباب في الحج** **الحج** قوله في الدروس ومونة الحج  
 لا خمس فيها نعم لو اجتمعت من فضلات اولم يضادق به  
 المرفقة الحول وجب الخمس **اقول** هنا ثلاث مسائل **الاول**

مؤنة

مؤنة الحج لا خمس فيها وذلك انه واجب عرض في اثناء الحول  
 التوقف فعليه على النفقة فيكون من المؤنة غير المحسوبة  
 عليه كالتياب المحتاج اليها سنة العورة في الصلاة فلا  
 خمس فيها مثاله ابتداء حوله من ربيع فاخره سلخ صفة فاعنه  
 وجوب الحج في اثناء الحول فخرجت استطاعته من المؤنة  
**الثاني** قوله نعم لو اجتمعت من فضلات هذا اضراب على  
 التلاق الاول كمللا يتوهم متوهم انه على عمومه كيف اتفق  
 بل احتسابه لاستطاعة من المؤنة اذا وقع الحج في حول  
 التكسب اما لو كانت فضلات من احوال متقدمة ولم يخرج  
 خمسها فان الخمس منها مقدم على اخراج مؤنة الحج لا تنفرا  
 وجوب الخمس فيها بعض احوالها **الثاني** قوله اولم يضادق  
 سير المرفقة الحج يعني اذا كان حول التكسب قد تم قبل سير  
 المرفقة الحج فانه يقدم الخمس لا تنفرا ووجوبه قبل السفر  
 الحج والمخاطبة به مثاله ان ابتداء حوله سبعان فانه ينتهي  
 سلخ وجوب وج الحج فيه فيجب اخراج خمس الحاصل ولا



ينذر بخرج فيه مؤنة فاعلم ذلك **الحكم** الاضحية حيوان من  
 النعم يعتقد ببارق دمه يوم النحر الى ثلثائه ايام ثم ياب  
 لاصاله فالنقيد بالحيوان يخرج غيره مما يعتقد باخذه  
 وبالنعم يخرج نحو الطير والطيور ويقيد ببارق دمه  
 لميد خل فيه المذبوح والمنحور ويوم النحر يخرج ما يستحب  
 ذبحه في غيره واتي ثلثائه ايام ليشمل مجموع النعمان بالنسبة  
 الى منى والامصار ونذ باليخرج الهدي والكفارة معينة  
 بهذا الايام والنذر المعين بها وبالاصالة فيه فايد فان احدهما  
 خرج العقيقة المصادفة فانها مستحبة في هذه الايام ولله  
 معين بها بالاصالة بل بسبب الولد والثانية ليدخل  
 فيه لا ضحية **الباب السادس** في البيع **الحكم** قال في القواعد  
 في كتاب الولاء ولو اشترى الولد اياه عتق عليه وانجده  
 وولاه اولاده عليهم اليه على اشكال ينشاء وهل يجب ولا  
 نفسه اليه فيبقى حوالا ولا عليه او يبقاء وولاه على امه  
 اشكال ينشاء من كون الولاء تابعا على ابويه وونه مع انه

ولد

ولد وولاه رقي في لاصل او عليها وللاء **القول** هنا مستلذا  
 وتوضيح **الاول** هل ينجز ولا اولاد العتق اليه ام لا قبل  
 فيه قولان احد هما نعم ويدل عليه وجهان **الاول** من  
 حيث النظر والنص اما الاول فان ثبوت الولاء على الام  
 مشروط بمعد حرة مية المصير لاب فاذا نحر زال وللاء  
 مولد الام وهو ممنوع لاننا نسلم ان حرة لاب في الجدة هي  
 الموجهة لزوال المولاء الى مولى الاب هل يشترط مع ذلك كون  
 العتق تبرعا واما الثاني فمدوا به ساعته عن الصادق عليه  
 السلام في رجل ملك ذارجه هل يصح ان يبيعه او يتعبد  
 امر الا قال لا يصح له بيعه ولا ينجزه عبدا وهو مولاه واخوه  
 في الدين وايهما مات ورثه صاحب الا ان يكون له وارث  
 اقرب اليه منه فقد رخص هذا الخبر على امور **الاول** عتق  
 القربة **الثاني** انه مولاه وهو يدل على ثبوت الولاء **الثالث**  
 انه اثبت له الارش منه مع فقد القريب وهو اختيار الشيخ  
 ومن حمزه وفيه نظر لانا نجيب عن الاول بعدم لزوم تحذره



منه لاننا قايمون به وعن اطلاق الاسم المولى فمن حيث لعنق  
ولا يلزم منه وجوب ثبوت الولاء فان المولى كل من صدر عنه  
العنق ولا يلزم منه ان يكون عليه ولا كما العنق في واجب  
ومن الثالث جازا استناد الارث الى القرابة لا العنق  
والاخر لا وهو اختيار ابن ادریس وابن الجنيده والمصنف  
رحمه الله ووجهه ان الميراث بالولاء والنسب لا يجتمعان  
فان النسب يمنع الولاء وعدم شرط فيه وايضا الجاز  
للولاء الولاء لا يحذر العنق فانه لو كان العنق في واجب  
لم يحكم بانحزار الولاء وكذا نقول هنا فان الحجة خاص  
بمن اعتنق وهذا لم يعتنق بل اعتنق عليه قهره والله واية خفيه  
نعم قول الشيخ بنبوت الولاء بنجر ولا اولاد اليه اي اولاد  
نفسه وعن القول الاخر لا بنجر اليه وللاء ولا يكون باقيا  
لمعتنق الام ويمكن ان يقول ان بنجر هنا لا بمعنى الانتقال  
من مولا الام الى مولى الاب بل زواله عن مولى الام لان  
شرط ثبوت الولاء مولا الام عدم حرية الاب وقد وجبت

اللوكان حرا قبل العنق به لحقه دوننا **الشرائط** بنجر  
ولاء نفسه اليه احتمالا ان وتحقيقها سبى على تفسير لا بنجر  
لقد فسر بمعنيين **الاول** انتقال الولاء اليه حيث ينبت  
له وهو لا يتصور في الانسان نفسه **الثاني** زوال الولاء  
عن مولى الام وهذا يتصور في الاب وفي نفسه والمراد  
في هذا المسئلة هذا المعنى واما في الاب فقد تقدم انه سابق  
فيه ما صرح من الخلاق **واما** التوضيح فني حل تعليل اعلم  
كما قوله ينشأ من كون الولاء ثابتا على ابويه دونه وابواه  
لقد في الاصل هو عليهما وللاء **اعلم ان** هذا لا يشار الى ضابط  
كل انفق عليه الفقهاء وهو ان كل مولود ولد وابواه رقا  
في الاصل او جران وعليهما وللاء فعليه وللاء لانه ان كان  
رقا برقيتهما فعليه وللاء لمن باشر عتقه وان كان حرا  
بنجر بينهما فعليه الولاء مولى الاب ولا يمكن ان يكون  
على ابويه وللاء ولا عليه لبقا بهما رقا وهو ان كان حرا  
بنجر به لام فعليه الولاء لمولاها ولا يمكن ان يكون عليهما



ولاء حرد يكون عليه ولاء فلو قلنا بهذا انتقل الولا  
عن مولى لام كزوال الولا عنه بعنق لآب فيلزم ان  
يكون ثابتا على ابويه دونه وبو خرم الصاب على المذكور  
في قوله على ابويه اما على الام قطا هو واما على لآب فليقول  
بأنه رولاء لآب اليه اي الى ابن قطا هو ايضا لوصول الولا  
عليه لابنه فالولا حاصل عليه في الجمله واما على القول بعدم  
لا بغيره عن انتقال الولا فلا يتأتى قوله على ابويه ولا  
**الباب الثاني** في النكاح قوله في القواعد في باب النكاح  
ولو شرط احدهما النكاح من مال بعينه وبغيره عليه فلس قبل  
لاداء رجع على الموسر بما ادي وبغيره الموسر مع الغرماء  
**توضيح** توضيح رجلا على كل منهما لثلاثة عشر مثلاً فخص  
كل منهما ما على صاحبه صار كل منهما فرعاً فاذا ادي يكون  
مودياً لما ضمنه للمالك وان اجبا عليه اصلاً فبفرع فلهذا  
سلكنا **الاولى** ادي ما عليه استدعي ذلك لاداء لرجوع  
على المضمون عنه وفيه ثلاث فوايد **الاولى** رجوعه على غيره

**به الثاني** رجوعه باقل الامرين من الحق وما ادي  
**الثاني** عدم رجوعه بشئ لو ابدى فيحصل لارقاق والتخفيف  
عن المضمون عنه **الثاني** لو شرط احدهما النكاح من مال  
بعينه وبغيره عليه فلس قبل ان يودي فانه يسري الحجر  
الى ذلك المال لكن تقدم صاحبه في الاستيفاء فاذا اخذ  
المضمون له منه مع الصحر رجع هذا الفلس بما اداه عن صاحبه  
المضمون عنه ويتعلق به حقوق الغرماء واذا طالب المضمون  
للموسر بما ضمنه عن العجزوا اخذ منه في الحال فاذا اراد منه  
الموسر قد وزن جميع المائيس الاصل الذي كان عليه وقد  
ضمنه المفسر لما اداه من المال المسترط لان اداه عنه ومن  
المال المضمون الذي تحمله عن المفسر للمضمون له في الحال وبغيره  
بمع الغرماء **الباب الثالث** في الغصب **المع** يجب رد المقتصر  
فان بقيت العين على اوصافها رده ولا يضمن بعض السوق  
وفي مسائل **الاولى** كانت قيمته يوم الغصب عشرة وعاد  
بتغير السعوا الى درهم ولم ينقص من العين شئ رده ولا



شيء عليه ولو تلف ح لزمه عشرة **الثانية** فرضا تلف نصف  
 وبيع قيمة النصف الباقي نصف درهم بعد رد قيمة الاصل الى  
 درهم رد الاصل مع الخمسة الناقصة وكذا لو كان النقص في  
 العين لا يتلف البعض بل يتلف الصفات كما لو كانت قيمة  
 عشرة وابلاه بالاستعمال حتى عاد الى خمسة ثم انخفض السوق  
 فساوي الباقي نصف درهم رده مع الخمسة الناقصة بالابلا  
**الثالثة** لو كانت قيمة عشرة وتلف نصف او عادت قيمة بالابلا  
 الى خمسة ثم ارتفعت السوق فبلفت عشرة فقيمة احتمالا ان احد  
 وجوب رده مع الخمسة الناقصة بالابلا والا اعتبارا بالزيادة  
 لمصونها بعد التلف ولهذا لو تلف كله لم يضمن من الزيادة  
 شيئا وهو المعتمد ولا ضرر رده مع عشرة لانه يقع كله لساوي  
 عشرة وهو ما هو ذبا شق لاحوال فيلزمه عشرة **الباب**  
**الرابعة** في الاجارة **المدة** قوله في الدروس في باب  
 الاجارة ولا يلحق ملكك هذه الدار لتسكنها سنة فانه فيه  
 كاف لانه المدة التملك الى العين وهي غير مرادة به اما لو

صرح

صرح باسناد التملك الى المنفعة كقوله ملكك سنة  
 سنة فهذا مرادف للاجارة بمعنى فمن ثم حكم فيه بالصحة  
 ما لفظ العارية كان يقول امرتك سكني هذه الدار لتسكنها  
 سنة بدنيار فقد جوز في اشرايع محتجا بتحقيق القصد  
 الى تملكك المنفعة بعوض ومنع في القواعد لانه استعمال  
 اللفظ في غير المعنى الموضع له ولا يتم الاكتفاء بالقصد  
 بل بالعبارة المحصورة مع انه جوز في مساهمة اعادة الحار  
 بالغيرس واما لفظ البيع فان اسنده الى العين فهو كما  
 لتملك المستند الى العين والاولى فيه البطلان وان اسند  
 الى المنفعة المقدرة فقد نهى فيه في اشرايع ذاك احد  
 الطرفين وهو اختصاص البيع بنقل الامكان اختصاصا  
 ومن الاعتبار بالقصد الى نقل المنفعة بعوض وهو حاصل  
 فغيري مجري التملك **المدة** المدة اربعة ايام ملك العين  
 مجردة **الثاني** ملك العين والمنفعة **الثالث** ملك المنفعة مجردة  
**الرابع** ملك الانتفاع وضيف اليها ملك الملك فملك العين



مجرودة تنقسم الى حويدة كالعين الموصي بخبرتها وقتا  
 معيناً وملك العين والمنفعة معاها هو وملك المنفعة وحدها  
 كالا سيجار واللا يضاء بالمنفعة والا صدق وعرض الخلع  
 والاشتراط في عقد لازم وملك الانتفاع والعمر ولا انتفاع  
 الحجرة وكالمساجد واما ملك الملك فكما لغنيمة بعد الحيازة  
 استحقاق الشريك بالشفعة **الباب الثاني** في السبق  
 لمرأيه **قوله** في كتاب السبق ولمرايه في القواعد  
 شرط استقاط مركز القدر طاس والعرض ما حوالية احتل الصفة  
 والبطلان لتفقد **قوله** القدر طاس والعرض والرفق  
 مترادفة على ما يقصد اصابته ومركز القدر طاس وسطه  
 يريد بها حوالية جوانبه وحافته فاذا عقد النصال ونشأ  
 اصابته مركز القدر طاس وان اصابته تسقط اصابته ما  
 حوالية اي يظهرها ويظهرها وفيه صورتان **الاولى** النصال  
 بان الاصابة المحسوبة هي اصابة المركز لا غيبة وما سواها ليس  
 محسوبة **الثانية** عقد النصال على الاصابة في الجملة لكن اصابته

المركز

المركز سقط ما سواها يعني انهما ان حصلت لاحدهما خاضع  
 سقطت ما لآخر وان حصلت لهما اعتبر لاكثرهما يصح به  
 الشرط احتمالان احدهما نعم لاصالة الصحة وقوله عليه السلام  
 المؤمنون عند نوازلهم ولا يبالغ في الحدود وبالفقيه من  
 عقد النصال ولاخر البطلان بتعسره او تعذره فان أصاب  
 اذا حصده فهي اتفاقية دائمة ولا اعتبار بالنداء لانها  
 السارح اياه في البشر الاحكام واعتقاده على الغالب **الباب**  
**الثاني عشر** في اقرار **قوله** قال الشهيد في باب الاقرار لو  
 قاوله كذا درهم بالحركات الثلاثة او وقف له درهم **قوله**  
**الشيخ** ان كذا معناه شيء فريضه على البدن فكانه قاوله شيء  
 وهو درهم ونصبه على التمييز لان الشيء امر بهم بفتح وقوعه  
 على الأشياء متعددة والتميز تخفيض بعض الاشياء وتعيينه  
 عن بعض اخر فكانه قال اردت او عصب درهما وحده على  
 لاضافة فكانه قال اخبر جبرائيلنا الى جبر اخر واضافها الى  
 الدرهم فكانه قال نصف درهم او ثلاثة اثلثات درهم واما في



الوقف فله تغييره ببعضهم قال الشهيد ووجه اخاره  
 ما ذكره وقال العلامة في القواعد لو قال له درهم ووقف قبل  
 تغييره بجوز درهم وكذا قال في تحريكه بالجوز وقال تقد به  
 نس هو جزء درهم وقال الشيخ ينزله ما به درهم مراعات ليجب  
 الكثير لان الدرهم مصرح به فلا يعدل الى بعضه لانه اضراب  
 والا اضراب رجوع وانما كان فلا يكون مسموعا والاول هو  
 المعقول لان الاصل براءة الذمة مالا لزام بما شغلها ينبغي ان  
 يكون متوقفا بالتعيين وولا يحصل مع الاحتمال **باب** **الاشارة**  
**عنه** في الوصايا **لعمري** رجل صحيح دخل على مريض فقال اوص  
 فقال اوصي وانما يريدني روجنك واختارك وكنكاري وذا  
 لئلا وجه تارك وفي ذلك يقول الشاعري **عنه** اتيت الوليد فحاشا  
 وقد خاض القلب منه سقاما **فقلت** له اوصي فماتت  
 فقال لا قد كفت الكلام **ففي** عنك وفي حديثك **وفي**  
 خالتك **فقلت** السوا **وذكر** جارك حقها ثابت واحتا  
 منه بخور التمام **منا** ابن خالد **طفت** بعشر حوزة اسهاما

**الجواب** وبالله التوفيق هذا المريض تزوج جدي الصحيح لام  
 امه وام ابيه قال ولد كل واحد منهما ابنتين فانبأه من جده  
 ام ابيه **الحاشا** الصحيح وانبتاه من جده ام امه **الحاشا**  
 الصحيح وتزوج الصحيح جدي المريض ام ابيه وام امه وتزوج  
 ابو المريض ام الصحيح فاولد ابنتان فقد ترك المريض اربع بنات  
 ومن عتق الصحيح وخاتناه وتترك هو جديته وتجاوزت **الحاشا**  
 وتترك امه اتيه وبها جديته الصحيح وتترك اختيه لابيه وبها اختا  
 الصحيح لامه فليبتا له الاربع الثلثان ولزوجتيه النصف وبجديته  
 السدس ولاختيه لابيه ما بقي **الاشارة** في النكاح **لعمري**  
 قوله في آخر الجزء الاول من الرابع الخامسة اذا اعتقها في  
 مرض الموت ودخل بها صح العتق والعقد وورثت ان خرجت  
 من الثلث وان لم تخرج فعلى ما عدى الخلاف **اقول** ذكره  
 هذه المسئلة الشيخ في المبسوط والمقصود بها انه رد على من قال  
 انها لا تترك والابصار العتق وصية الوارث فيبطل العتق فيؤدي  
 ثوريتها الى عدمه فيكون باطلا وظلما ادي اثباته الى عدمه



فيكون باطلا لان بطلان العتق ولما كانت الوصية للوارث  
 كان باطلا وان قلنا يودي التوريث الى عدمه فيكون باطلا  
 لان بطلان العتق يقتضي بطلان العقد ولما كانت الوصية  
 للوارث عندنا صحيحة سقط هذه الاعتبار بهذا ان خرجت  
 من الثلث او اجاز الوارث او قلنا المنجزات من الاصل واليه  
 اشار بقوله والا فمع ما مر من الخلاف فعلى تقدير عدم خروج  
 وعدم الاجازة وعلى القول به جوع المنجزات الى الثلث **فمنقول**  
 هنا احكام ثلاثة **الاول** صحة العتق **الثاني** صحة عقد النكاح **الثالث**  
 صحة امر اما صحة العتق فالحلاف فيه مع العامة واما صحة  
 العقد فلو جرد المقتضى له وهو ملك رقبته له وان كان مراعي  
 ومن هذا الباب جواز تصرف الموهب والمشتري محابا وما زاد  
 على الثلث قبل الموت واما صحة امر **فمنقول** لا وجه لصحة ان  
 اثباته يودي الى بطلانه وذلك لانه على تقدير بطلانه ينقضي  
 به التركة فينتفيض حط الجارية من العتق فيزيد ذلك على التركة  
 فتزيد به العتق فيزيد بسببها المهر فتنتقص التركة فتنتفيض

العتق

العتق فتزيد التركة ويودي ايضا الى الجهالة وجهالة المهر  
 فوجب بطلانه وعلى تقدير بطلانه هل يثبت مهر المثل قال نعم  
 فيه نزود وجه ظهور بطلان العقد فيكون قد وطى ملكه و  
 على المملوك لا يستعقب مهر او لا صالة براءة الذمة ومن حيث ان  
 بعضها حرا وبطلان العقد لا يوجب بطلان المهر فلا اقل من  
 ان يكون شبهه فيستحق بنسبة حريتها من مهر المثل والمهر منها  
 مجهول فيستخرج بالحكم والمقابل ولم يذكره المصنف وقد ذكره العلامة  
 في كتبه وطريق مسبق بتمثيله فيفرض فيه الجارية ما به شبه  
 غيرها ما يتان اصدقها منها ما به اخري وقلنا ببطلان هذا لا  
 صلاح لا دابة الى الدور ومهر المثل منها مجهول فيذكره بل يفظ  
 مجهول فنقول عتق منها من مجهول ومستحقها من المهر من اخر  
 مجهول ما واما عتق منها ولما حل لوارثه شيان يساوي  
 كل واحد منهما ما عتق منها ما عتق فصارت التركة في تقدير  
 اربعة اشياء متساوية فيكون كل واحد منها يساوي ربع  
 التركة وقد تقدم كون التركة ثلاثا ما فيكون اشى خمسة



وسبعين فعتق منها ما يباوي خمه وسبعين وذلك ثلاثة  
ارباعها ولها بالمهر خمه وسبعين يبيع خمه وعشرون من الحايه  
ومى التركة ما به وخم وعشرون المتخلفه من المائتين وذلك ما به  
وخمسون وهو ضعف ما اعتق منها ولا ينحجب المهر عليها لانه  
كسبها وحصل لها بسبب الحريمه وهو ماضى على المرفيع من لاصل  
لانه كالمجهله ويودي الى الورثه خمه وعشرون على يد من  
المهر لو جوب قد نفقها من الرق فيكلل لها حريتها اجمع وتبعها  
معها خمسون بهذا اذا كان مهر المثل مثل القيمة ولو كان التركة  
اقل كان على النسبة التي تصورنا مثلا كان مهر وقته مهر ما به  
فنقول عتق منها شئ ولها بمهر نصف شئ وللورثه شيان  
يساون ما لهما من نفسها ولا شئ لهم في مقابل ما حصل لهما  
من المهر لانها استحقته بسبب الحريمه لا من سبب فقول  
عتق منها شئ ولها بمهر نصف شئ وللورثه شيان فالتدبير في  
تقدير ثلاثة اشياء ونفق فاسهلها انفا فافتيكون سبعة  
اشياء فالتدبير ثلاثة فنعني منها سبعان وهي ستة اشياء

ولها

ولها سبع بالمهر ثلاثة يبيع مع الورثه من التركة احد عشرون  
من رقبها واحد وذلك اثنا عشر وهو ضعف ما اعتق منها  
**الاباخره في الطلاق** **المهر** لو قال انت طالق قبل طلقه او  
بعده **الحاق اول** منها حاييل **الاول** اذا قال انت طالق قبل طلقه او  
بعده طلقه فيه وجهان البطلان لوجهين **الاول** انه طلاق يتعلق  
بما سجد لانه لم يقصد الطلاق مطلقا بل قصد طلاقا يميزه  
قبل طلقه فلا يقع عن الموصوف لعدم قصده اليه والموصوف  
في حيث انه موصوف موقوف على شرط وهو باطل عنده  
**الثاني** انه لم يقصد باللفظ الطلقه المفردة اذا الكلام  
المتصل لا يتم الا باخره الصحيح لوجهين **الاول** انه طلاق يتعلق  
بما بعده لانه لم يقصد الطلاق مطلقا بل قصد طلاقا يميزه  
قبل طلقه فلا يقع عن الموصوف لعدم قصده اليه والموصوف  
في حيث انه موصوف موقوف على شرط وهو باطل عنده  
انه لم يقصد باللفظ الطلقه المفردة اذا الكلام المتصل لا يتم  
الاباخره الصحيح لوجهين **الاول** ان لاصل اعمال اللفظ لا انما



خصه صا الصادر عن المسلم العاقل صونا لكلامه عن محذور  
 المذهب فيكفي في وقوع الطلاق بقوله طالق وتلقى الضميمة  
**الثاني** ان قوله قبل طلقه او بعد طلقه قصه لطلقه اخرى فلو كان  
 لو قال اول مولود يولد فهو حر فانه يجب الحكم بتحرر الاول غيره  
 مشروط بوجود الثاني لكننا هنا يجب الحكم بوقوع هذه الطلاق  
 المنجزة وبطلان المنع و عدم الارتباط بينهما كالا يربط بين  
 الاول بوجه **الثاني المسألة** اذا قال انت طالق قبله طلقه او  
 بعد طلقه فيه وجهان البطلان ويدل عليه اوجه **الاول** **الثاني**  
 الوجهان المذكوران في المسألة الاولى **الثالث** ان الدور في  
 الطلاق يبطله سواء كان دور معية او دور توقف باجماع علماء  
 وهذا دور معية لانه شرط في الطلق المنجزة كونها بعد طلقه في  
 المنع كونها مع متعقبه بطلقه **الرابع** انه قصه طلاق  
 مسبوقا بطلقه قبله فان وقعت الاول المنع كونها لم تقع  
 المتأخره المنجزة لعدم محلهما وهما تزوج بثبوتها بالاولى  
 وان لم تقع الاولى لم تقع الثانية لعدم شرطها **الخامس**

انه

انه قصه طلاقا باطلا لان الطلاق المبرق باخره مطلق  
 المطلقه وبها طلاق لا شترط صحته بتقديم الدرجة **المسألة**  
 لو قال انت طالق مع طلقه فيه وجهان البطلان لكونه دور  
 معية والصحة ترجح الاعمال اللفظية وهو الاقرب هنا لحوال  
 حمل قوله مع طلقه تاتي او معها طلقه تاتي فيكون كقوله  
 بعد طلقه فتعود الى المسألة الاولى وقد تويناه في هذا الصبح  
 وذكر وجه المسألة جميع في المسألة السابقة في قوله كانوا نذر  
 استق اول ما يدره **المسألة** قوله في القواعد لو قال هذه طالق  
 او هذه وهذه الخ **الاول** توضح المسألة اذا قال هذه طالق او هذه  
 وهذه فيه قولان **الاول** قول الشيخ انه يطلق الثاني ويقع  
 الترتيب بين الاولى والثانية وذلك لحصول التغاير والسكر  
 بينهما فالأولى لا تشاركها في ذلك لانه عدل بينهما من نطق  
 الترتيب الى واحد والعطف فيكون معطوفه على احدهما وهي  
 المطلقة سواء كانت الاولى او الثانية فهي معطوفه على الجملة  
 فيحكم ببطلانها جزما لعدم عدول عن نطق السكر فيها وحصوله



في الاولى والثانية قول ابن ادریس ان الثانية معطوفة  
 على الثانية فمقدورها فيكون لها حكم الثانية ان طلقت طلقت  
 وان لم تطلق لم تطلق فيكون الترديد بين الاولى وحدا  
 بين مجموع الثانية والثالثة وقال المصنف هذا يرجع الى قصد  
 ان قصد عطف الثالثة على الجملة بحكم القول الاول وان  
 قصد عطفها على الثانية بحكم القول الثاني وان قصد  
 عطفها على المطلقة في نفس الامر كانت مبرمة مع احدهما ففي  
 الاولات احتمالات **الاول** طلاق الثالثة جيزا وبقاء الترتيب  
 بين الاولى والثانية وهو اختيار الشيخ **الثاني** تتبعية  
 الثانية للمطلقة في نفس الامر وقد يكون الاولى والثانية  
 انصاف ولم يقل احدا منها يتبع الاولى خاصة اذا عرفت هذا  
 لومات قبل التعيين ففي القول بين الاولين يلغى رقعتان  
 مع البهيم وحدا حاشية من املا المصنف على نسخة ولده التي  
 قد اعلية بمكة البهيم هي الرقعة المزوجة بين رقعة القعدة  
 لتكثيرة الاشتناء بين الرقعة اصاع قول الشيخ من ان

معطوفة

معطوفة على المطلقة وهي احدهما مطلق سواء كانت الاولى  
 او الثانية فظاهر اذا الثالثة مطلقة قطعا والتدريج هو  
 بين الاولى والثانية فيقدر بينهما فيبلغ رقعتان مع البهيم  
 فيكون لثلاثا احدا البهيم خاشية من تكلف الكتابه وانما على  
 قول ابن ادریس فلا لازم طلاق الثانية والثالثة لعطفها  
 عليها لانه او قعه في احدهما بدلا عن الاخرى فيكون الاولى في رقة  
 والباقيان في رقعة او الثانية وحدها لانه اذا خرجت طلقت  
 الثانية معها وانما على اختيار المصنف فلا بد من ثالثة مع البهيم  
 فيكون الرقعة اربعاً وذلك للاشتناء الحاصل في الثانية  
 من احتمال عطفها على المطلقة في نفس الامر وهي اعم من الاولى  
 والثانية ومن احتمال عطفها على الثالثة فيتبعها في الطلاق  
 وعدمه وحيث يكون الاولى في رقعة والثانية والثالثة في  
 رقعة يجوز التبعيه والثالثة وحدها في رقعة لجواز عطفها  
 على المطلقة لكن يمكن ان يكون الاولى ثم تخرج على الطلاق  
 فان خرجت الاولى حكم بطلاقها وبقاء زوجته الثانية



للمعاين بينهما واعتناع اراده الضدين او النقيضين لكن  
 يبقى الرقعة التي فيها الثانية والثالثة والتي فيها الثالثة و  
 حياء والمبهم فتخرج واحدة تحقق حال الثانية بل هي  
 معطوفة على الثانية او المطلقة فان خرجت الرقعة التي  
 فيها الثانية والثالثة حكم بعطوفها عليها وهي باقية على  
 النكاح لا اعتناع وقوع الطلاق على الثانية بعد وقوعه  
 على الاول لحصول التعايد بينهما فيكون الثالثة ايضا  
 باقية على النكاح وان خرجت الثانية وحدها حكم بانها  
 معطوفة على وطلقت وان خرجت اول الرقعة الثانية والثالثة  
 حكم بطلاقها وبقاء الاولى على النكاح وانما جعلنا بين الثانية  
 والثالثة حكم بطلاقها وبقاء الاولى على النكاح وانما جعلنا  
 بين الثانية والثالثة في رقعة لانه كلما طلقت الثانية  
 طلقت الثالثة قطعا لانها معطوفة على الثانية او على  
 المطلقة فان كان الثابت في نفس الامر الثانية فهي مطلقة  
 قطعا وان كانت الثابت في نفس الامر الاولى لم  
 من طلاق

من طلاق الثانية طلاق الثالث ثم تطلق وان  
 خرجت اول الرقعة الثالثة وحدها طلقت وبقيت الثانية  
 بين الاولى والثانية فتخرج اخرى فان خرجت الاولى  
 حكم بطلاقها وبقيت الثانية زوجا وان خرجت الثانية  
 والثالثة حكم بطلاق الثانية ايضا وبقيت الاولى على النكاح  
 في العدد **الفصل** قوله في القواعد في الفصل  
 السابع في تدخل العدتين قوله فان وقع في الرقعة الاولى  
 والثانية والباقي تحب للعدتين فان قيل اي نايد  
 في احتسابهما من العدتين ولم الا قال تحب للثانية  
 وترك الاولى لانقطاعها بوطء وتدخل العدتين من لا  
 ولي انما قال ذلك لوجهين **الاول** انما لم انقطع  
 العدة الاولى لاحالة بقاء بها **الثاني** انما لم انقطع  
 وقدر بقى الحكم للثانية وهي عده لوطئ شبهة فهي باقية لا  
 رجعه فيها واما اذا جعلنا محسوبة من العدتين فله الرجوع  
 في الرقعة الباقية لكونه من الاولى وقد كان الرجوع فيه



قبل الوطى والاصل بقاءه ونخب من الثانية ايضا لان  
 المناط حصول ثلاثة اقراء بعد الوطى الحاصل معه الفترة  
**لحم الميزابه** هو النقي في سن من تحيض ولا تحيض وفيها  
 مايل **الاول** ان لا تدرى الدم اصلا وهذه تعد بثلاثة اشهر  
 فطعا **الثاني** تدرى الدم في كل سنة اربعة اشهر وخمسة اشهر من  
 واحدة وهذه تعد بالاشهر ايضا وكتب الاصحاب منحو  
 بذلك **الثالث** ان تراه فيما دون ذلك لكنه الكثر من ذلك وهذه  
 على ما مضى للاصحاب من انها تؤيد بالاسبق بمعنى ان تعد  
 بالاشهر اذا طلعت في اول النظر وان طلعت بعد مضي  
 ايام فان اتفق ثلاثة اشهر ابين انقضت بها بعده ولا  
 انتظرت ثلاثة اشهر من النوبة الاخرى **الرابع** اذا رأت  
 الدم واحدة ثم انقطع مرتفعاً ان بلغت الياس اكلت  
 عدتها به شهرين وان كان لا ارتفاع بعد حيتبين  
 اكلت بشهر لان كل حيضة قايمة مقام شهر وكل شهر  
 قايمة مقام حيضة لان الغائب في العتقات **الخامس** طلعت

في طهر ولم يحض لها ثلاثة اشهر بيض ثم رأت الدم انتظرت  
 لاقراء فان اكلتها ثلاثة اقراء قبل تسعة اشهر بانت بها  
 وكانت ذوات لاقراء وان تأخرت الحيضة الثانية اولئذ  
 صبرت الى تمام تسعة اشهر ولم تكمل لاقراء واعتدت بثلاثة  
 لا شهر وبطل ما مضى من الاعتداد وصار كما نه استبداء و  
 بعين الان انها من ذوات الشهر والى ذوات لاقراء ثم ان  
 مضت لها ثلاثة بيض بانت وان رأت قبل انقضاءها وما بان  
 وان رأت قبل انقضاءها وما بانت باقل الامر من تكمل ثلاثة  
 لاقراء باضافة الاول الحاصل بعد الطلاق ومن مضى الثلاثة  
 لا شهر المضروبة بعد التسعة وان لم تكن بيضا **السادس** اذا كان  
 انقطاع الدم لميلوع الياس او لا يعلم فقد مضى الحكم فيه  
 وان كان العارض من مرض او رضاع وهو المعركة العظيمة  
 قال الذي عليه الاصحاب وروايات اهل البيت عليهم السلام  
 انها تعد بالاشهر لا بما مضى من اشهرها فتعد بالاسبق ولم يفصلوا  
 بين الانقطاع لعارض وغيره قال الشيخ رحمه الله في الخلا



الذي عليه اصحابنا وروايتهم به ان امسطقه اذا مرت بها  
ثلاثة اشهر بيض لا تدرى فيها الدم فقد انقضت عدتها  
بالشهور فان رأت الدم قبل ذلك صحت تمام السنة ثم تعند  
بثلاثة اشهر وقال ابن مغي ان ارتفاع حيضها لمعارض او مرض  
او رضاع لا تعند بالشهور بل تعند بالاقراء وان طالت وقالوا  
هذا اجماع وان ارتفاع حيضها لمعارض قال في القديم  
تتربص الى ان تعلم براءة رحمها ثم تعند عدة لايسات ودوي  
هذان عن عمر بن الخطاب وبه قال مالك بن انس وقال في الجدية  
تصبر ابد حتى تاييس من الحيض وتعند بالشهور وهو الصحيح  
عندهم قال المذني رحمه الله عن الشعبي عن القديم الى الجدي  
وروي ذلك عن ابن مسعود وبه قال ابو حنيفة واصحابه  
واختاره المذني وليلنا اجاع الغرة واخبارهم و  
قد علم نعم واللايتي بين من الحيض من نساكم ان اربتم  
وروي اصحابنا ان معنى قوله ان اربتم يعني ان شكتم في  
ارتفاع الحيض وقال في البسوط فان انقطع حيضها لم

يخل

يخل ان يكون قد انقطع لمعارض او لمعارض فان  
انقطع لمعارض من مرض او رضاع فانها لا تعند بالشهور  
بل تتربص حتى تاتي بثلاثة اقراء وان طالت مرضها وهذا  
اجماع عندهم واذا انقطع لمعارض قال قوم تتربص  
حتى تعلم براءة رحمها ثم تعند عدة لايسات وهذا اشارة الى  
قول ابن مغي في القديم وقال اخرون تصبر ابد حتى تاييس  
من الحيض ثم تعند بالشهور وهو الصحيح عندهم وفيه خلاف  
وهذا اشارة الى القول الجديد قال الشيخ والذري  
في اصحابنا انه اذا مضى لها ثلاثة اشهر بيض لم تدرك فيها  
الدم فقد انقضت عدتها وان رأت وما قبل ذلك ثم انقطع  
حيضها فعذرا ضاقت اليه شهرين وان كان غيبه عن رصبت  
تمام تسعة اشهر ثم اعتدت بعدا بثلاثة اشهر وان ارتفاع  
الثالث تعند عن رصبت تمام سنة ثم اعتدت بثلاثة اشهر  
بعد ذلك وفيهم من وافقنا على ذلك وفيهم من قال تصبر ابد  
سنتين لتعلم براءة رحمها ولا خلاف انها تحتاج ان



تستأنف عدة لا بأس بعد العلم ببراءة رحمها وهو ما قلنا  
من ثلاثة أشهر وقال القاضي عبد العزيز في تحرير البراج  
في كتابه المذهب إذا كانت المرأة من حيض ويطهر  
وتغتسل بالافراء فاذا انقطع عنها الدم لعارض من مرض او  
رضاع لم تغتسل بالشور بل يتربص حتى يأتي بثلاثة اقداء  
وان طالت مدتها وان انقطع لعنه عارض وحض لها ثلثة  
اشهر يرضى لم ترضها وما بعد انقضت مدتها وان رأت ان  
قبل ذلك ثم ارتفع حيضها الغيرة عذر اضاقت اليها شهرين  
وان كان لعذر صبرت تمام سنة اشهر ثم اعتدت بعد ثلثة  
اشهر فان ارتفع الدم الثامن صبرت تمام السنة ثم اعتدت  
بثلثة اشهر بعد ذلك وفي هذا الكلام دخل املاو فثلاثة عدول  
عمادت عليه فتاوي الاصحاب وعموم روايتهم وادعي  
الشيخ عليه اجماع الغيرة وميل الى اختيار الشافعي واما  
ثانيا فاحصول الاضطراب في باقي كلامه حيث قال  
وان كان لعذر صبرت تمام سنة اشهر ثم اعتدت بعد

بثلاثة

بثلاثة اشهر بعد قوله لم تغتسل بالشور بل بالافراء وان  
طالت مدتها هذه فتاوي الاصحاب واما روايات فنقول  
روي الشيخ في الاستبصار عن احمد بن محمد بن عيسى عن  
الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم عن عمار الساباطي قال  
سئل ابو عبد الله عليه السلام عن رجل عنده امرات ثمانية  
وهي تحيض في كل شهرين او ثلثة اشهر حيض واحد وكيف  
يطلقها زوجها فقال امرئها بثلثة اشهر بثلثة اشهر  
عما ظهر من غير جماع بشهود ثم تترك حتى تحيض ثلثة حيض  
ثم ما جاء حيضها فقد انقضت مدتها قلت له فان مضت سنة  
ولم تحض فيها ثلثة حيض قال يتربص بها بعد السنة ثلثة  
اشهر ثم قد انقضت مدتها قلت فان ماتت او مات زوجها قال  
فما ماتت ورثة صاحبه ما بينه وبين خمسة عشر شهرا وعنه  
عن ابن محبوب عن مالك بن عطية عن سوار بن كليب قال  
سئل ابو عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امراته بثلثة  
عما ظهر من غير جماع بشهود طلاق السنة وهي من تحيض



ففي ثلاثة اشهر ولم تحض الا حيضة واحدة لم ارتفعت جيفها  
حق مفت ثلاثة اشهر اخوي ولم تدر ما دفعها حيضها قال  
شابة مستقيمة الطمث فلم تظمت في ثلاثة اشهر الا حيضة ثم  
ارفع طمثها ولم تدر ما دفعها فانها تترقب شعة اشهر من يوم  
طلقها ثم تعتد بعد كل ثلاثة اشهر ثم تتزوج ان شئت قال محمد  
الحسن هذا الخبر ينبغي ان يعمل عليه لانها تنبأ بشفة شه  
وهو اقضى هذه المحل فيعلم انها ليست حامل ثم تعتد ذلك عدتها  
وهي ثلاثة اشهر والخبر الاول نحل على ضرب من الفضل والاحتياط  
بان تعتد الى خمسة عشر يوما فاما ما رواه احمد بن محمد عن علي بن  
الحكم عن علا عن محمد بن مسلم عن احمد بن علي بن سلام قال  
في التي تحيض كل ثلاثة اشهر مرة او في سبعة اشهر والاحتياط  
التي لم تبلغ الحيض والتي تحيض مرة وترفع مرة والتي لا  
في الولد والتي قد ارتفع حيضها وزعمت انها لم تانس والتي  
نرا الصفرة من حيض ليس بمستقيم فذكر ان عدة هؤلاء  
كلهن ثلاثة اشهر الحسن ابن سعيد عن حماد بن عيسى

عن شعيب

عن شعيب عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام انه  
قال في المرأة التي يطلقها زوجها وهي تحيض كل ثلاثة اشهر  
حيضة فقال اذا انقضت ثلاثة اشهر انقضت عدتها يجب  
لها كل شهر حيضة فالوجه في هذين الخبرين انها انما تعتد  
بثلاثة اشهر اذا مرت بها لا ترى قيم الدم اصلا فانها  
تبين وانما افارقت الدم قبل انقضاء ثلاثة اشهر ولو يوم  
كان عدتها لاقدرا وان بلغ ذلك الى خمسة عشر شهرا على ما قدنا  
والذي يدل على ذلك ما رواه احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب  
عن ابي حريش عن ابي عبد الله عليه السلام عن الرجل كيف  
يطلق امراته وهي تحيض في ثلاثة اشهر حيضة واحدة قال  
يطلقها واحدة في عشرة اشهر فاذا انقضت ثلاثة اشهر  
في يوم يطلقها فقد بانت منه وهو خالي من الخطاب **باب**  
**الساكن في لايلة** قوله في القواعد في كتاب لايلة  
ولو قال ان وطيك فعبدي حر عن الظهار لم يكن ايلاء  
لكن لو طلى انزم بعق العبد وهل يلزم بعق محبلا



لا قرب المنة **اقول** البحث في هذه المسئلة يستدعي توطئة  
مقدمة فنقول اجمع نقها امامية على منع اليمين بغير الله  
نعم واسماؤه الخامسة او الغالية لقوله عليه السلام من كان  
خائفا فليخلف بالله وذمب الجمهور من العامة الى وقوع  
اليمين بغير الله تعالى كالعقاق والطلاق والظهار فاذا اراد  
الانسان منع نفسه من امر من الامور فنعبد الامامية حلفه  
ولله لا فعل كذا وعند العامة يجوز ان يقول عبدي حر  
او زوجي طالق او على الطلاق او الحرام او انت على كظهر  
امي ان فعلت فيلزم على تقدير المخالفة محذور ووقوع  
الظهار او الطلاق والعقود كما ينزيم المخالف عندها **اليمين**  
اليمين اذا تقرر هذا **فستقول** لو قال عني ل ان وطئت  
فعبدي حر عن ظهاري او عن الظهار فلا فيلزم اما ان  
يعلم انه ظهار او لا فهنا قسمان **الاول** ان يكون قد ظاهر  
فيصير مواليا في الحال وعند الوطى يعتق العبد وفايده  
انفقا واليمين هنا والحكم بوجه لا يلا بعين العبد وتعمل

العقود

العقود فان ذلك توجيه الظهار فيه وجه اخر وهو انه يعتق  
ولا يجزي عن الظهار لانه يتادي به حتى اليمين فلا سائر الظهار  
**الثاني** انه لم يكن ظاهرا فيما بينه وبين الله تعالى فلا يكون مواليا  
ولو وطى لم يعتق العبد لانه قال انت حر عن ظهاري ولا ظهار  
لكنه في الظاهر يجعل مقرا بالظهار فيعتق عبده عند الوطى  
ويجعل مواليا لذلك هذا عند النجوم وعلى قواعدهم **واما**  
عندنا فلا يحكم بالابلاء ولا يعتق العبد حسب الحلف بل  
يجب عليه عتقه عند الظهار ولو وطى حسب باقراره اللازم  
له في الظاهر ولا يعتق العبد هذا العبد الا ان يقرنه بغيره  
او يمين ويشرى الى عبته او لم يكن له عبدا غيره ومع عدم  
ذلك ينزيم يعتق عبده **واما** عندهم فقد بينا انه يعتق منه  
الوطى في الحار قوله وهل ينزيم بعتقه مجبلا يريد بالتعجيل  
هنا وجوب تقديم العتق على الوطى ويتعين عند العزم  
على الوطى بمحتمل ذلك لانه مقتضى الظهار وانما حلف لتعتق  
عنه فقاربه اليمين زيادة الداعي الى فعل العتق وتعين



العبد له ويحتمل عدم وجوب التعجيل لتعليق على شرط هو  
 لوطي ولا يتقدم الشرط على الشرط في اليمين لان الشرط المعلق  
 عليه سبب والمسبب لا يتقدم بسببه وهو الاقرب عند الحكم  
 بهذا تقدير كلام طاب ثراه وفيه دخل من وجوه **الاول** التقا  
 الى مثل هذه اليمين الناقطة عند الفرقة المحقة **الثاني** ان  
 هذه اليمين ان اعتبرت لم يبق معنى لقوله لم يكن ليل وان  
 لم يعتبر لم يحسن تعليق العتق عليها في قوله لكن لو طي  
 انزم بعتق العبد لا قدره فوجوبه الصق تغل بلزم لا قدر  
 لا بالوطي **الثالث** قوله انزم بعتق العبد لا نسم تعيين هذا  
 العبد للعتق لعدم اعتبار هذه اليمين وانظارا فتنفي وجوب  
 عتق عبد مطلق غير معين **الرابع** ان مقتضى الظاهر وجوب  
 التكفير عند ارادة الوطي ويحرم الوطي قبله وينضم بكفا  
 اخري فكيف يستقر عدم وجوب العتق عند العزم  
 الى اليمين مع ان اليمين المعتبرة شرعا لا يشق اذا اشتملت  
 على ترك واجب او تحصيل حرام واعلم ان هذه الفروع <sup>ليست</sup>

من فقه

من فقه الامامية وانما هي فروع العامة وهي مبنية على جواز  
 الخلاف بالعتاق والطلاق وعلى تعليق اليمين على شرط وكل  
 باطل فاستخرج الطوسي قدس سره روحا ادخل هذا الفرع  
 في المبروط طبقه على وجه يصح على قواعدنا فقال اذا طاب  
 من امراته ثم عاد وجبت الكفارة في ذمته ثم قال لهما ان  
 اصبحت فلكم مع ان ايمين عبيدي عن ظهاري او هذا العبد  
 عن ظهاري فان كان نذرا عنه وهو رخصي وطي لزمه الوفا  
 وان كان النذر حاجه قصد منح نفسه من وطها لم يتعقد  
 فانظر الى حسن هذه العبارة كيف صدر بالانذار او لا  
 وكيف شرط في النذر قصد الطاعة والعرض الصحيح ثابتا  
 لان النذر هنا تعلق بترك الوطي والوطي افضل من تركه لانه  
 منه لا تنكر فشرط ان يكون هنا عرض صحيح مثلا ان يكون  
 الوصي مضرا به لوبها ومع عدم ذلك لا يتعقد النذر بهذا تحرير  
 انه الحسم واعلمت على الحسم ثانيا بتوجيه ليو من هذا  
 التوجيه في وقت متأخر عن التوجيه الاول قوله ولو قال



ان وليتلك الخ **اقول** الحكم بمنزوم الظاهر لهذا القابل  
**الاول** تعيين هذا العبد للعقود عند الوطى **الثاني** هل  
يحكم على هذا القابل بالعقد معجلا ام لا **البحث** على المقام  
الاول فتقول اجمع اصحابنا على عدم وقوع الابطال والاباء الخلف  
بالله تعالى وباسماء المختصة او الغالبة لعدم انعقاد العي  
عندهم بغير الله كالعقود والطلاق والظهار لقوله عليه السلام  
من كان حائفا فليخلف بالله والا فليصمت وايلاء من خصوص  
**واما** عند العامة فيقع العي عندهم بالله وبالعقود  
والظهار والطلاق فيصح الخلف بكل واحد من هذه فقول  
لم يكن ايلاء بناء على منه **البحث** على المقام الثاني  
**فتقول** هذا القابل ان كان عليه ظهار متقدما على هذا النذر  
لزم ان يظهر ظاهرا وباطنا وان لم يكن عليه ظهار متقدما حكم  
عليه في الظاهر بمنزوم ظاهرا وعملا بظاهر اقراره لان الاحكام  
فيما بين الفقهاء والحكام منوطه بظاهر لقوله عليه السلام  
نحن نحكم بالظاهر والله يتولى السرائر ولقوله عليه السلام

من نذر

نذر صحفة لنا نقيم عليه حلاله واما في ما بينه وبين الله فلا  
يلزم من اذالم يكن هناك ظاهرا واوليه اثار بقوله لا اقراره  
اي بالظهار ولا اقرار بمنزوم في الظاهر لقوله عليه السلام  
اقرار العقل على انفسهم جائز **البحث** على المقام الثالث  
فتقول تعيين هذا العبد للعقود عند الوطى مبنى على تقدير  
جعلته نذرا فيكون نذرا للنذر من الوطى وحواله للعقد  
والارباب في انعقاد ذلك ويكون شتما على ما يدين **الاول**  
تعيين هذا العبد للعقود عن الظاهر لا اقراره فانه لو اقر  
النذر كان اللازم له عيب في الجمل غير محقق بهذا العبد  
**الثاني** ان الظاهر اذا وطى قبل التكفير الزم كفارتين  
كفارة للظهار وكفارة للوطى ولا يجب بينهما ترتيب فالنذر  
بما بين العقود عن الظاهر دون الوطى وفيه فائدة وهو  
انه لو فرضنا ووطى وجبت عليه الكفارتان بعد ان  
اعتق فان كان اعتق عن الظاهر لم تجب بالوطى الثاني  
كفارة ثالثة وان قلت لم يذكر اعصم النذر حتى نحل الله



عليه بر جعل الحكم منوط ومردباً على حكاية لفظ المكلف  
وليس النذر مذكوراً في صيغة ولو كان مذكوراً في نيته  
لم يكف عن قوله وهو شرط في صحة النذر اجتماعاً من الألفاظ  
قلت سلمنا أنه غير مذكور في الصيغة لفظاً لكن جازان  
يكون مذكوراً منه اعتقاراً فيرجع إلى انعقاد النذر  
بالضيق والاعتقاد وهو مذهب الشيخ أبي جعفر الطوسي  
فبني أصل هذه المسألة على ذلك التقدير وإن يكن مذمماً  
له وأجري البحث عليها لأن الفقيه ان يصرح على لازم  
الطائفة الثانية **الفائدة** وإن لم يكن مذمماً وعلى  
النذر يخرج شيئاً أبو جعفر هذه المسألة في مبدئ  
نقال لو قال إن وطئتك فله على إن اعتق عبدي  
هذا عن ظاهري أو عن الظاهر وكان نذر طائفة ويورد  
الاعتقاد وإن كان نذر حاجة يقصده به منع نفسه عن وطئها  
لم ينعقد وقوله لا قدره أي النذر هذا القابل بيقين  
العبء لا قدره معناه أنذر بيقين العبء حيث تعين  
بالنذر الذي

بالنذر الذي حصل شرطه وهو الوطئ لا قدره بالنذر لفظاً  
فإن عده هذه النذر وغاية الزام نفسه بالتكفير عن الظاهر  
قبل الوطئ واحتال الأمر الشرعي بالتكفير عند العود  
فكانه يقول وإن خالفت الشرع ووطئت قبل التكفير  
فعبدي هذا حر عن ظاهري فيكون في هذا فائدة **الأول**  
أجر نفسه عن فعل المحرم وذلك طاعة وهو العدة في انعقاد  
النذر **الثاني** تعيين هذا العبء للعقوبة فيخرج من التوسعة  
في اختيار التكفير بأي عبداً إلى الضيق بيقين هذا العبء  
**الثالث** أن التكفير هنا يكون عن الظاهر فهو يثقل على تعيين  
كفارة وجبت عليه من كفارتين هو مخير في البتة بإيهاناً  
اعتق كفارة الظاهر وكفارة الوطئ وله في ذلك فائدة أخرى  
وهي عدم تكبير التكفير لو وطئ ثانياً فإن هذا الاعتق لو كان  
عن الوطئ كنه ثانياً ولو كان مطلقاً ولم يبنو به الظاهر  
ولا الوطئ ففي تكفيره أشكال **الرابع** مع المقام الرابع فهو  
حيث الزمنا هذا المكلف في الظاهر بالظاهر هل يقيق



عليه هذا العبد مجبلا ام لا والمراد بالتجمل ليس التزامه  
 بالاعتق من حين اللفظ اجمالا لان غاية ان يحكم عليه  
 بالظهار وليس من حكم الظهار وجوب التكفير في الحال  
 بل الترتيب والتخيير بعد مناهية بين الطلاق وبين العو  
 والتكفير بل المراد بالتجمل التزامه بالاعتق عند ارادته  
 الوطى قبل ان يطأ فيجمل ذلك لان عاياه الحكم انظاره في القضا  
 عليه بالظهار وقضيه وجوب التكفير عند العود وهو عزم  
 الوطى ويجمل عدمه لان الالتزام هنا بسبب النذر لا بسبب  
 الطهارة وشرط النذر الوطى فلا يتحقق وجوب الجزاء اعني  
 العتق قبله لا يتحاله تقدم الشرط على الشرط وهو الذي  
 استقر به المصنف وهو الحق وليس كلامنا في كفارة الظهار  
 اواجبه باصل الشرع المرتبة على الظهار اللازم باقراره بل  
 في العتق الملتزم بالنذر الحقبة لتحديد هذه العبة  
 للعتق وذلك لا يتحقق قبل شرطه اعني الوطى **فرد** لو كلف  
 هذا النادر عن الظهار قبل الوطى اخل النذر ولا يعتق عليه

العبد

العبد لو وطى بعد ذلك لان وجوبه مشروط ببقاء وجوب  
 التكفير وقد خرج عن هذه الظهار بذلك فهو كما لو نذر  
 الظهار في وقت معين واتفق فيه مطرا فانه لا يجب  
 عليه الظهار لان وجوبها مشروط بالحديث وكما لو نذر ان  
 يخرج فلانا في يوم الغلاتي ويحمله الى الزيادة مثلا و  
 اتفق في ذلك اليوم كون المنذر له في المشرك موجودا  
 فانه يقط النذر في هذه الصور واذا اراد هذا النادر  
 التكفير عن الظهار قبل الوطى تخير بين عتق هذا العبد  
 وغيره ويجمل النذر بهما فعل **قوله** ولو قال فهو حر  
 من ظهاري ان ظاهرت لم يقع شيء ولا يلزم العتق وان  
 ظاهر النذر بعقبة او عتق غيره **اقول** انما يقع لا يلاء  
 لانه موقوف على منتهى لان الحلف بالعتق هنا موقوف  
 على الظهار المتوقف حصوله ولا يلزم العتق اي الان لعدم  
 تحقق شرطه فان ظاهره وحر شرط العتق لكنه عندنا لا يقع  
 موقفا فيكون باطلا من راس **قوله** اديم بعقبة او عتق



غيره هذا الالتزام عن الظاهر فيجب باعتباره رتبة هذا إذا  
 الوطى و هي فيه معينة بل في ذمة الخيار في التعيين  
 اما هذا العبد او غيره هذا اذا جعلنا قوله فهو حر عن ظاهري  
 ان ظاهرت مبتدأ كلام بمراسه وان جعلناه متعلقا بما  
 قبله ومعطوفا عليه اي على الحسد السابقة اعني قوله ان  
 وطيتك فعبيد حر عن ظاهري وتخرج الحسد الاولى  
 على تقدير كونه قد ظاهرا او يقضى عليه بالظهار ظاهرا وبها  
 متعلق بظهار مستقبل تقديره ان وطيتك فعبيد حر  
 عن ظاهري ان ظاهرت فعندنا لا يقع الايلاء لوجهين  
**الاول** حصول الحلف فيه بغير الله ولا يعتقد عندنا **الثاني**  
 تعليقه على شرط هو الظهار وهو باطل على الاصح واما على  
 الاصح قواعد العامة فنقول اذا قال ان وطيتك فعبيد  
 حر عن **ظاهري** ان ظاهرت بهذا تعليق تعتق العبد  
 بصفتين الوطى والظهار فان وطى او الالم يعتق العبد  
 لكن يقرب المذموم فان ظاهرت اعتق العبد ولا يجزي عن  
 الظهار

الظهار الاقوي لا تقدم تعليقه على الظهار فلا يجزي  
 عنه وان اعتق هنا ما خر عن الوطى كقارة الظهار متقدمة  
 عليه فتغايير اسبب فيتعذر مسبه لان التداخل خلاف  
 لاصله ويحتمل الاجزاء لانه اذا لم يجزي عن الظهار ينبغي  
 ان لا يعتق لانه قال عن ظهري واذا لم ينصرف الى الظهار  
 كان قوله انت حر عن ظاهري ولم يكن قد ظاهرا فانه لا يقع لعق  
 بالظهار ثم يقول اذا لم يعتق لا يصير موليا لانه لا التزام فلا  
 حلف وصح لا يلا موتوفى مع الحلف **الحلف** قوله الرابع الحدة  
 ولو حلف لا يطاق اربعة اشهر فادون ثم اعاد العيمين في الشهر  
 مرة اخرى ولم يزل يفعل كذلك لم يكن موليا لانه لا يقع  
 الايلاء عام يكن مطلقا او مقيدا بمدة تزيد عن اربعة اشهر  
 ولو قال والله لا اجامعك اربعة اشهر فاذا انقضت قوله  
 لا اجامعك اربعة اشهر هكذا لم يكن موليا **الفرق** بين هذه  
 والمتقدمة ان هنا وقع لا يلا ودفعه في الاولى او وقع لا  
 يلاء الثاني بعد انقضاء لا يلاء الاول وفي الصورتين



لا يقع الايلاء لا طلاق لا صحاب على اشتراط كون لا ايلاء مع  
 انقيده بالمدة زائدة عن مدة المرافعة ثم قال بعد ذلك ولو  
 قال والله لا و طينك خمر اسد فاذا انقضت قوله لا جامع  
 سنة فمما ايلاء ولها المرافعة لضرب المدة عقيب الجمين لا  
 لا ايلاء الاول زائدة عن قدر النصاب فلو رافعة فمما طرحت  
 انقضت المدة الاولى اخلت الجمين الاولى فان عقد  
 ثانيا فيه رافعة بعد مضيه للثاني لان عند ثانياه الخامس  
 يدخل وقت لا ايلاء الثاني المقيد بسنة **واعلم** ان هذا الطلاق  
 اما ان يبطل حكم لا ايلاء او لا فان ابطله بطل **قوله**  
 رافعة بعد مضيه للثاني وان لم يبطل حكم لا ايلاء ناقصة  
**قوله** ويمكن ان يجاب عنه بان المص بنى هذه الآية  
 على حد احتمال **ح** نذكر في آخر باب المدة وهي قوله  
 ولو كان الوطى يجب بعد شهر مثلا فلف لا ايلاء الى شهرين  
 ففي انعقادها نظر فنقول منش النظر من ان لا ايلاء انعقد  
 لان الزوج يمنع من وطى زوجته مدة يلزم الوطى في

انتهى

انتهى بها وهو هنا المذكور من وجوب تقديره باقل المدة  
 المقدره شرعا فالمص بنى هذه المدة اعنى قوله رافعة  
 بعد مضيه على الاحتمال الاول وهو انما يتمنى على تسليم مقدمه  
 اخري مرت في باب القسم وهو ان الزوجه اذا طلقت ثم  
 اعاد الزوج الى النكاح يعود ما كان واجبا لها فتقضى  
 اللبنة التي طلقتها بعد حضوره فيقول هذه الزوجه كان  
 لها على الزوج قبل الطلاق وحق الاختيار على الوطى في  
 الشهر الخاسر فيعود استحقاق المطالبة ولا يجوز لها  
 ذلك في الخامس لا لخلال الجمين فيه فاذا انقضت الخامس  
 دخل وقت لا ايلاء بحاله وان كان باينا فان كان بالثالث  
 لم يعد لا ايلاء وان كان بعد منها عاد لا ايلاء فالمص بنى هذه  
 المسألة على هذه المذهب **باب ابي بن كثر** في العتق **قوله**  
 قوله في العتق ولو سقنا عتق الكافر فاعتق حربي  
 مثله ثبت الولاء فان جاء المعتق مسلما فالولاء بحاله  
 فان سبي السيد فاعتق فعليه الولاء لمعتقه وله الولاء على



معتق وهل ينبت لمولى السيد ولاء على معتقه لا قرب ذلك  
 لانه مولا مولاه ويحتمل عدمه لانه لم يحصل منه انعام عليه  
 ولا سبب ذلك فان كان الذير معتقه مولاه فكل مولى صاحبه  
 وان اسره مولاه واجنبي فوله بينهما فان مات بعده  
 المعتق لا اول فله يكره نصف ماله لانه مولى نصف مولاه  
 واجنبي على اشكال **اقول** توضيح فقه هذه المسألة ان  
 نقول هذه متفرعة على صحة عتق الكافر فعلى تقديره لو لم  
 كافر اسم زيد اعتق عبدا ما اسم غانم فالولاء لزيد على غانم  
 فان جاء غانم مسلما فالولاء بحاله ولا يدرج في ذلك كفه صراحة  
 لكونه كالتب والكفر لا يحكم معه بزيوال النسب غاية ان  
 الكافر لا يبرئ المسلم وح نقول لو مات غانم وهو مسلم وزيد  
 كافر فان كان حربيا كان مائة كره غانم فبالامام وان  
 كان ذميا احتمل ابقاؤه الى اسلام الكافر او وجوده  
 له مسلم وارث لامام له ولاول اقوي فان بقي السيد اعني  
 زيدا او اعتق فعليه الولاء لمباشر عتقه ونفقة خاله

مثلا

مثلا ونزيد الولاء على معتقه غانم كما قلناه وهل ينبت الولاء  
 للمباشر عتقه ونفقه ضمه على معتقه على غانم احتملا لان احدهما  
 نعم لعموم النص على ان المولا خاله المولى المولى ولا شيء لعدم  
 وهو اقوي لان خاله ليس منما على غانم بالعتق ولا به  
 سبب في الانعام عليه لان كونه مولاه متأخر عن عتق غانم  
 وليس سبب قايما ولا ناقص فله انعام له عليه بوجه فلا  
 يكون مولى له متأخر وايضا فان الولاء انما كان لمولى المولى  
 لان المولى سبب في وجود المعتق لنفسه فما يصدر عنه من  
 العتق بعد تحريمه يكون للمولى من خلا في الانعام به  
 على المعتق لكونه سبب سببه وحال ما اعتق زيدا لم يكن  
 مملوك ولا معتقا لخاله وان كان الذي اعتقه اي غانم مولا  
 اي مولا زيدا اي اعتقه غانم بعد ان جاء مسلما فان المولا  
 يكون الغانم على زيد لمباشرته عتقه فكل مولا صاحبه اي  
 كل من زيد وغانم لان غانم مباشر العتق زيد فيكون له  
 الولاء عليه لمباشرته عتقه وزيد معتق لغانم ومنع عليه



بالعتق وهو اي غانم مباح شر للعتق زيدا فهو اي غانم مولى  
المولى بالنسبة الى زيد فان اسره اي لزيد مولاه اي غانم  
واجنبي ولنقد منه بكذا فاعتقاه فولاه ببيتهما اي بين غانم  
وبكر باسويه لكل نصفه ولزيد كل ولان غانم فاذا مات زيد  
ورث غانم فزيد نصف تركته والنصف الاخر لبكر فان مات  
بعده اي بعد زيد المعتق الاول وهو غانم فلم يكن ولا  
فيه احتمالان بنسبة الى المولاه بل يورث كالمال او يورث  
به فيه قولان قيل بالاول لانه حق تركه الميت فيه دخل في عتقه  
انه الارث قيل لو كان حقا يورث لجاز نقله عن المعتق  
الى غيره واستقاطه كما يجوز نقل غيره من الحقوق واستقا  
طها وليس كذلك اجماعا فلا يكون حقا موروثا واجب  
لمنح كلبه الكبير كاشغعه وحر القذف وقيل بالثاني لقوله  
عليه السلام المولاه لجهلهم النسب لا يورث فلا يورث المولاه  
وهو مبني على عدم المساواة فعلى الاول يكون ولان غانم  
لزيد وبولسا يراحواله فيورث منه فيكون نصفه لبكر

والنصف

والنصف لآخر يكون سايه لانه حصه غانم ولا وارث  
لها بل يعود على بكره يره منها بالمولاه احتمالان احدهما  
نعم لانه مولى نصف زيد الذي هو مولى غانم فيه دخل تحت  
عموم النص الدال على ارث مولى المولى بالآخر لا لما تقدم  
من ان ثبوت كونه مولى لزيد متأخر عن عتق غانم **لله**  
قوله والمريض المستفهم يعود عتقه في حرما انصرف في  
الشتر من الثلث **الحقول** اذا كان تصرف المريض وان كان  
يسيرا يستلزم انصرف في اكثر من الثلث مثلا يعتق عبده  
الا يملكه سواء فانه يعتق ثلاثة او اعتق ثلاثة او  
اوصي بعق ثلاثة وكان قيمته ثلاثين رجوع بالتقصير  
الى عشرة فلو اعتق منه ولو جزا واحدا كان تصرفا في  
اكثر من الثلث بل يصح هذا العتق او الوصية بهذه  
سنة انقضاء المص رحمه الله باستخراجهما فيقول منا  
احتمالان احدهما الصحيح في الثلث لوجوب **الاول**  
وجود مال المريض **الثاني** قوله عليه السلام المريض محجور



عليه الا في ثلث حالة والا استثناء من الاشياء نفي فاذا انتفى  
 الحجر بعد التصرف وكل مريض له مال نقد بقدره في ثلثه <sup>مقصود</sup> والثاني  
 من القيمة معدوم حقيقة وحكما فصار كالانحلاف وبعض  
 قيمة السوق الثاني البطلان لانه يلزم منه التصرف في  
 اكثر من الثلث وهو بطل قطعها وكلما استلزم وجه الصحة  
 وجه البطلان بطل وجه الصحة ايضا لا سيما بطلان الاراء  
 مع صحة المدعوم لوجوب تبعيته للاراء المدعوم لكونه  
 معلولا والمعلول تابع للمعلل اذا تقدر هذا فنقول قوله  
 فلو كانت قيمته ثلثين فرجع بالتسقيص كل جزء الى  
 ثلث قيمته ثم كسب ثلثين قبل الموت فعلى الثاني تصح العقق  
 في شئ وله من كسبه ثلاثة اشياء وللورثة منه اشياء المعتقد  
 منه في تقدير عشرة اشياء فالشئ اربعة فاقول اعلم انه  
 على القول بالصحة وكون النقص كالانحلاف او نقص السوق  
 يصح العقق هنا قطعاً واما على القول بالبطلان قائماً  
 على تقدير بقاء التركة على الصورة ثم يحصل فيها زيادة

وبجوت

وبجوت علم ذلك وقبل الموت يجب التمسك فلا يحكم بالصحة  
 والبطلان الا بعد وفاة الموصي وعدم تحريم مال له بعد الوصية  
 في حال الحياة بحيث يخرج عن الغرض المذكور وبزيادة تركته  
 فلا يلزم التصرف في اكثر من الثلث وتقويته على الورثة الذي  
 هو سبب البطلان وزوال العدم موجب زوال المعلول فنقول  
 المصمم انه كسب ثلثين من قدر قيمته لا وفي فعلا لا احتيالي  
 يصح العقق هنا في شئ قطعاً فالبحث هنا اذن يقع في  
 سلكين الاول **الرجوع** على احتمال صحة العقق فنقول المصمم  
 دورية لانه اذا العقق منه شئ لانه فان يكون له من الكسب  
 شئ في مقابلته ما اعتق منه في الكسب تابع للعقق واذا  
 اعتق منه شئ ملك بقدره من كسبه وليس للورثة في مقابلته  
 ما اعتق منه في الكسب ما ملكه بالكسب شئ لانه ملكه بما فيه  
 من الحرية ابتداء عطية عن الميت وكلما رقى منه شئ في  
 للورثة بقدره من كسبه بحسب عليهم من التركة فلا يعلم كسبه  
 قدر العقق الا مع علم كسبه التركة ولا يعلم قدر التركة الا مع



معرفة قدر ما يحصل للورثة من الكسب ولا يعلم ذلك الا مع  
 معرفة كمية قدر المقتق وكمية قدر المشرق منه وهو الدور  
 بعينه المستخرج بالكمية والمقابلة وايضا يحصل لالكسب ثمة  
 التركة فيزيد قدر المقتق وهو يستلزم زيادة حظ العبد  
 من الكسب الموجه لتقص التركة المستلزم لتقصان حصه  
 المقتق المستلزم لرقبه التركة وزيادتها المستلزم له زيادة  
 حظ المقتق بهذا الدور وطريق التخلص منه ان يقول مقتق  
 من شئ وله ثلاثة اشياء من كسبه لان كسبه ثلاثة اشياء  
 قيمته وللورثة شئان مثلا ما عتق منه فالعبد وكسبه في ثقت  
 ستة اشياء فالشئ ستة وثلاثان فينتعق منه ستة وثلاثان  
 وهي ثلثاه وله من كسبه ثلاثة اشياء هي عشرة وهي  
 ثلث كسبه وللورثة شئان هي ثلاثة عشر وثلاث من نفسه  
 وكسبه ثلاثة وثلاث عشرة وذلك ثلث الكسب وثلث القيمة  
 الملك **الثاني** على احتمال المظللان على تقدير عدم الكسب  
 فيقول على هذا الاحتمال يجب ان يجب على العبد ما نقص  
 من قيمه

من نقص قيمته ما نفذ من المقتق واصلا اليه لان نقص  
 المنفعة بخلاف الورثة اذ نقص خبرهم نقص عليهم محض  
 فيحصل ج ثلاثة احتمالات **الاول** ان نفرض ما نقص من قيمة الجزء  
 لموجود في احتسابه عليه وفي بيعه مقابلة ما انتفى منه الا  
 ومقابل ما نقص من قيمة الجزء الذي نخر منه وهو جزءان فيصير  
 الحاصل له في تقدير ثلاثة اشياء ويجب ان يحصل للورثة  
 نصف ما انتفى وذلك ستة اشياء فاذن العبد والكسب في  
 تقدير عشرة اشياء يعادل المجموع وهو اربعون فالشئ  
 اربع وهي بالنسبة الى قيمته بخان وله من كسبه اثنا  
 عشر هي ثلاثة اشياء وللورثة اربع وعشرون منه  
 نفسه وثمانية عشر من كسبه **الثاني** ان يجب عليه ما نقص  
 بعق الجزء ولا يتبعه شئ من الكسب لانه معدوم  
 فيقول على هذا الاحتمال يعتق منه شئ وله من كسبه شئ  
 وللورثة ستة اشياء في مقابلة ما انتفى وقد عرفت  
 انه شئ فاق معه شئان فيكون في تقدير ثلثة اشياء



فلورثة مقابلة ستة ابناء فالعبد وكسبه في تقديراته  
 ابناء تعدل اربعين فالش خمسة فيعتق منه خمسة  
 نصفه وله من كسبه خمسة وللورثة ثلاثة من ستة ابناء وان  
 القدر المعتق منه اثنى نصف في تقديراته خمسة وهو محض  
 عليه فيكون للوارث في مقابلة ثلثون وما حصل له من كسبه  
 لا يجب ان يحصل للوارث في مقابلة شي لا استحقاق اياه  
 بسبب الحرية فيبقى من الكسب خمسة وعشرون ومن نفعه  
 وذلك ثلاثون **الثالث** ان يضمن العبد في كسبه جميع  
 نقص قيمته ويضم الى قيمته الناقصة تتمتها من الكسب  
 ويكون المجموع هو العبد لانه لنفعه فيضم اليه عشرون مائة  
 ويبقى من الكسب عشرة فيفرض من الكسب فنقول على هذه  
 التقديرات عتق منه شيء وله من كسبه ثلث شيء وللورثة ثمانية  
 فيكون العبد وكسبه في تقديراته ثلاثة ابناء ثلاث تعدل  
 اربعين فالش اثنى عشر فيعتق كل وله تمام قيمته وثمان  
 وله من كسبه ثلث شيء وهو اربعة فيصير معه ستة فيختلف

اربعه

اربعه فيصير معه ستة وعشرون للورثة وهو ضعف ما اعتق  
 مع التكملة ولا يجب عليه الا اربعة الحاصلة الا بالتبعية  
 لا الخاف اياه بسبب الحرية وفي هذا الاحتمال ضعف لان  
 عتق كل جزء يستلزم ملكه لمقابلة من الكسب فلو عتق كل  
 ملك كل كسبه لكون المعتق سابقا على الموت لا المتجدد واقوله  
 دعيا لا اول يحتمل ان يجبر من كسبه ما قوله بالعتق فيجب  
 ما سبق من الاحتمالات وعدمه بمنزلة عبد الكسب لثلاثة  
 امثال قيمته اقول اعلم انه لم يبين حكم المسألة مع حصول الكسب  
 على الاحتمال الثاني الذي ذكره وهو بطلان العتق على  
 تقدير عدم الكسب اراد ان يبين حكم المسألة على الحكم الاول  
 وهو صحة العتق على تقدير عدم الكسب وقد ذكرناه  
 في اول البحث وهو الحق وذكر المصنف فيه احتماليين  
 احدهما ان يجبر النصفان من الكسب لانا انما نجبره  
 حال عدم الكسب للضرورة وهنا قد زالت بوجودها  
 هذا ضعيف لانا في هذا النقص كالتالف فلا محرم



وثانيه لعدم اي عدم الجزء من الكسب وهو الصحيح  
 اختراجه وعلى الحر سالي ما ذكر من الاحتمالات الثلاثة  
**الاول** ان نفرض الجزء الذي نفذ فيه العتق موجودا  
 لنسبه الى احتسابه على العبد لانه نفعة وبالنسبه الى الاحتقا  
 له مقابلته في البرج وهو ما نفرض قيمة العبد والكسب عشر  
 اشيا **الاول** ان نفرض موجودا بالنسبه الى احتسابه عليه  
 لا الاحتقا به شيئا من الكسب وهو ما نفرض فيه العبد والكسب  
 في تقدير ثمانية اشيا **الثاني** ان نجر جميع النقص من  
 الكسب ونضم اليه العبد ويعبر عن المتخلف من الكسب بعد  
 ضم ما نقص منه الى قيمة الان وهو ما نفرض فيه العبد ونسبه  
 في تقدير ثلاثة اشيا وثلاث ووجه كل واحد ما ذكره والظاهر  
 عدم الجبر على احتمال صحة العتق مع عدم الكسب ماله وجه  
 يكون حكمه بمنزلة عبيد كسب ثلاثة امثال قيمة الان  
 قيمة الان عشره والناقص كالتالف وقد كسب ثلاثين  
 فيقول عتق منه شيء وله من كسبه ثلاثة اشيا والورثة شيان

مساويان ماله من نفسه فالعبد والكسب في تقدير ستة اشيا  
 فالشي ستة وثلاثان فعتق منه ستة وثلاثان هي ثلثاه وله  
 ثلاثة اشيا وعشرون هي ثلث الكسب باز اما العتق منه  
 ويبقى للورثة من نفسه شيء يساوي ثلاثة وثلاثا وله من الكسب  
 الثلث الباقي وهو عشرة باز ثلثه المستوف منه  
 ثلثه ولو ايجاز بعض الورثة العتق الخ **اقول** اعلم انه لما  
 بين ان تعرف المريض اذا كان مستمدا المستوف في الثلث  
 من الثلث كان باطلا على احولا حتى اين اراد ان يبين  
 ان هذا المستوف الموجب للنقص وهو محلا لاحتال انما  
 هو اذ ان مستمدا الى تعرف المريض فقط اما لو كان ينقص  
 حاصلا لا من جبهه المريض مثلا كالتلف ونقص السوق  
 او من المريض وغيره فانه لا يجب على المريض ويكون كالتلف  
 من الاصل محسوبا منه الثلث فقط كما في الصور المتقدمه  
 ومثال **الثاني** كما لو كان شريك فاعتق الشريك حصه فحطل  
 نقص بسبب هذه الحصه وكما لو اوصى بعتق عبد واجاز



بعض الورثة العتق وحصل نقص بسبب هذه التسقيص  
فانه يصح عتق المحصن من الثلث وان لم يكن سواء ولو جنى <sup>نقص</sup>  
على العبد المستوجب الذي اعتقه في مرضه وهو يوصي <sup>ثلاث</sup>  
فصار بالجناية يساوي عشره ويعتق اي جزء كان <sup>بعض</sup>  
قيمته ايضا مع اجتماعها يساوي العشره صح العتق من ثلث  
ولم يضمن المريض بواسطه عتق الذي حصل بان يجعل <sup>في</sup>  
الجنايه كالكسب فيكون للعبد منه فطالان نعمان  
المولى ينفي العتق وهو يستلزم نفى الضمان فيلزم من  
ثبوت الضمان نفيه بل يصح عتقه بهذه الجنايه ويتفرغ  
على صحة تصرفه بعتق الشريك واجازة بعض الورثة وفي  
النقص كالتالف انه لو كان كسب اوله مال غيره ولكن يجب  
النقص منه **وقوله** لو قلنا بغيران المريض بينا للجنايه و  
دارتها عشره حتى وجب عليه ضمانا للعبد وليس له تركه  
سوي العبد فيكون الضمان متعلقا بقيمته ورفقته تسا  
وفي عشره مستوعبه بالجنايه للتركه فلم يبق ما ينفذ فيه عتق  
فيبطل

فيبطل العتق فاذا بطل العتق ثبتت التركة على حامليها  
وانتفى الضمان حيث لم يضمن جانيته على عبده فكان ضمان  
لارسي مستلزم لسقوطه **لعمري** قوله في اربعة وثلاثين  
سلم عبدا ذميا بالانذار ولحق بدار الحرب واسي جازا <sup>لعمري</sup>  
وقيل لا يتعلق وللاء المسلم به **اقول** توضع المدة ان سلم  
اعتق عبدا ذميا في نذر وانما قيده بالانذار لان عتق الكافر  
لا يصح على اقوي القولين ويصح عتقه وعطف الخالف عنه  
مع النذر فلهذا قيد بالانذار لياتي بصورة يتصور فيها  
عتق الكافر اذا عرفت هذا فنقول اذا لحق بهذا العبد بدار  
الحرب ثم اس جازا استرقاقه لانه حر في ملكه فله ان يفتق  
وقيل لا يجوز استرقاقه لان في استرقاقه ابطال الولاء  
وهو حق ثبتا على المسلم ولا يجوز ابطال حق المسلم فلا استرقاق  
مشمول على وجه قبح فلا يكون سا بقا **قلت** في هذا العرض  
نظر لان النذر لا يثبت معه ولواء لان شرط الولاء التبرع  
بالعتق وبذلك ليس تبرعا فهو وان قدر من محذور عدم تصور



المانع من الاسترقاق اذ هو المقصور بالتفريق في فرض  
 المسئلة فاعلم ان المصنف قد سأل الله سره فرض هذا المسئلة  
 على القول بقبول الولاء في العتق الواجب وقد ذكر الشيخ  
 في فصل الكفارة من كتاب المبسوط **قال** ابن حزم  
 يثبت الولاء في عتق النذر وجاز ان يكون في هذا الموضع  
 الكتاب قوي عنده نبوت الولاء مع النذر اذ ليس في ذلك  
 خروج عن الاجماع وايضا الفقيه في حال التفريق لا يتغير  
 بمذهبه الا سراه يبحث عن الشفع مع الكثرة وهو متذكر  
 والاعلام قدس الله سره ووجه يبحث عن القيد في لري  
 ويعطيه بابا ويحل عليه فروعا وليس مذهبنا بل ولا يعمه  
 الفقيه بما يقع في العادات بل يفرض فروعا على امور قد  
 لا تقع بل لجواز وقوعها في قدره مما يبحث عن اتفاق الكوفي  
 وصلوه العبد وذلك بمنع الوقوع بحسب العادات وعنده  
 ارباب الهية لجواز ان يخرق الله العادة في ذلك على ما  
 يعلمها

في تدبيره سبحانه فيكون للكافر عالما بحكم المسئلة  
 في ذلك الزمان **لعمري** قوله واعتق اثنين وقوله  
 قوم من حصه الثمان عليها بالسيرة اتفقت حصتها او  
 اختلفت انما كان الحكم كذلك لكون سرابه من باب  
 لا سباب جارية مجري الاتفاق فان اعتق لو كما مالكا  
 لمجز من باب سره في العتق في الجميع وقوم عليه فلا ان  
 لفظة النصب وكثرته فلهذا قومت عليها بالسيرة  
**قوله** ولا فرق بين ان يكون الشريك مسلم او  
 كافر من انما بينه بذلك لكون سرابه مشابه للشفعة  
 بوجه من حيث ان المعتق يتسلط على الاتفاق حصا  
 لشريك فهو كما يتسلط الشفيع على اخذ الشقص من  
 المشركي فلهذا جعلنا القول قول الشريك  
 في القيمة ان قلنا يعتق بالاداء لا ننزاعه من يد الشقص  
 الشفعة ولما كانت الشفعة لا تقبض للكافر على العلم  
 اراد ان يبين ان سرابه لا يشبهها في ذلك فقال



ولا فرق الى اخره وانما وقع الفرق لان الشفع حتى  
 للشفع وهذا يعتق حتى لا يجازي ملا اعتبارا ببيان  
 الملاك **قوله** وعلى ما اختلفناه من الاستعاء **قوله**  
 ما ذكره من التفريق على قوله ولو كانا معا من تفريق على  
 قول الشيخ في اطم من استقرار الرق في حصه الشريك  
 مع اعتبار المعتق له رواية الحلي عن الصادق عليه السلام  
 في جارية كانت بين اثنين فاعتق احدهما فذهب قال  
 ان كان موصرا خلف ان يضمن وان موصرا خضعت  
 بالخصص وقوله على ما اختلفناه اشارته الى منه به و  
 هو المشهور بين الاصحاب استعاء العبد في الباقي  
 مع ايسار المعتق ومختلفه رواية محمد بن مسلم عن  
 ابي اقر من كان شريك في عبيد او امه قليل او كثير فاعتق  
 حصته وله سعة فليس شريك من صاحبه فيعتقه كله وان  
 لم يكن له سعة من مال نظر قيمته يوم اعتق منه واعتق  
 ثم ينسحق العبد في حساب ما يتبع حتى يعتق فله هذا القول

قد اختلف

قد اختلف كل واحد من الشريكين ان شريكه اعتق مع ايسار  
 وذلك يقتضي ان يكون حصته كل واحد منهما بين العبد ايسر  
 فيما يعتق دون يتم ذلك الا باطلاق يده في التصرفات  
 وخرجه من يد مالكه واليه اشار بقوله فيخرج العبد كله **قوله**  
 قوله في الشرايع في باب الكفارات ولو اعتق شخصين  
 من عبيد من مشركين **قوله** **قوله** هنا ثلاث مايل **قوله**  
 اذا اعتق نصفين من عبيد من باقية ما جزاء وممثلة  
 لغيره قال في طائفة ثلثه احوال منهم من قال لا يجزئه  
 ويحتاج ان يعتق عبدا كاملا والثاني يجزئه والثالث  
 ان كان باقية لغيره لم يجز وان كان حرا جزاءه ولاول  
 اصبح وقال في التجزئة ولو اعتق نصفين من عبيد من  
 سولين لم يجز لعدم تحقق عتق النسبة **قوله** **قوله** مثلا  
 طلاق اي اطلاق قوله لم يجز يقتضي ان يكون بينا مع  
 تقدير كونه معا او موصرا او يكون معناه ان يعتق



النفقين وان كان بقدر الرقبة لا يقع عند صدوره  
يجزى بغيره بغيره الى استيفاء عتق او تقويم لبقائه  
في احد هما او على القول بعدم اعتناق حصه الرقيق لا يثبت  
قيمة منها ولم ينو الكفارة عند دفعها ويسمي الجني في ذلك  
انما لا يقع او على تقدير ان ينوي الكفارة بعتق نفسه  
خاصة قلنا بعدم الاجزاء على ما ينبغي **الحمد الثاني** اذا عتق  
نفسا من عبده ببقية له وفيه صورتان **الاولى** ان  
ينوي عتقه عن الكفارة فيلحق العتق ويؤدي اليه اجمع  
ويجزى عن الكفارة **الثانية** ان ينوي التكفير بالجنية  
الذي باشر عتقه فيحكم بعتقه اجمع ويجزى عن الكفارة  
احتمالا ان احدهما الاجزاء يحصل عتق الرقبة مع ارادة  
التكفير واصلها براءة الذمة من وجوب العتق ثانيا لا  
حر العدم لان الحر الثاني انما العتق بالسرانية منه الا  
باختياره والجزء الخاص بعتقه بغيره لا سمي  
بسر

بسر فيعيق في عهد التكفير **الحمد الثاني** ان يكون مشتركا فهذا  
نحو **الاول** ان يكون مورا فيقول اذا عتق نفقا من  
عبده عتق عليه كله وهل يحكم بانعتاق حصه الرقيق من  
حيث العتق او عند ادائه قيمتها من ان المذهب **الحمد**  
**الثاني** وفيه ثلثان **الاول** ان ينوي بعتقه جميعه عن الكفارة  
فيجزى بتحقيق عتق الكل وقدر بعض الملك والمباشرة و  
بعض بالسرانية وحصول فيه التكفير **الاولى** ان  
ينوي افعناق نفسه فيعتق اجمع وهل يجزى عن الكفارة  
اشكال من حيث ان العتق عن الكفارة ليس الا شقفا  
والباقي العتق بالسرانية قد افهم يجزى من حيث ان  
العتق بالسرانية انما حصل باختيار العتق عن الكفارة  
واختيار بسبب اختيار المصيب فيكون كما لو نوي  
عتق الجميع عن الكفارة المذهب **الثاني** وهو انعتاق  
حصه الرقيق عنه ادائه قيمتها فيقول اذا عتق نفقا  
من عبده مشتركا حكم بانعتاق حصه خاصة في الخرافان



فان مات العبد قبل دفع القيمة او ما اطلق الشريك ولم يرد ما  
 لم يحكم بخروج من العبد وبما سابل **الاولى** ان لا ينوي  
 التكفير عند واحد من العبد من احدى حصول الصيغة ودفع ثمنه  
 فيحكم بانعاقه اجمع بالعقدين ولا يجزي عن الكفار **الثانية**  
 ان ينوي التكفير عند اجمع احتمال ان العبد لا اجزاء لتحقق  
 عتق الرقبة وان يفرق العتق ويحتمل ضعف عدمه لان  
 العتق او لا ليس بنسبة وعدم نية العتق قبل دفع القيمة  
 ليس صالحا لتأثير العتق ولا لعناق اجمع اجزائهما تحقق  
 حصوله بسبب بطل العتق لا بالاعتناق **الثالثة** ان ينوي  
 عند الاعتناق عتق الجز خاصة ولم ينوي بالباقي عند  
 الدفع فيه وجهان احدهما اجزاء لا استنادا لعناق الجز  
 الثاني الى الاول وقد نوي الكفار فيه ولا خرا لعدم  
 الجز الاخرى انما تحقق انعاقه بالدفع ولم تحصل معه  
 نية التكفير **الرابعة** ان نوي انعناق جميعه عن الكفار  
 عند الاعتناق خاصة ولم ينو عند الاداء محتمل عدم الاجزاء

لعدم

لعدم صلاحه التأثير بقدر ان شرط الذي هو الدفع  
 لانه التقدير ومحتمل الاجزاء لان انعناق الباقي وان  
 كان انما يتحقق حصوله عند الدفع الا ان السبب في وجوب  
 الدفع وقوع العتق عنده انما هو انعناق الجز الاول  
 فيعتق الجز الثاني الحاصل بالثمن عند انعناق الجز  
 الاول دفع نية عتقه اجمع اعنده ينبغي القول بالصحة لا  
 لاحتمالها واصالة براءة الذمة وجوب العتق ثانيا **الثالثة**  
**الثالثة** ان يكون معترضا يقول صح العتق في نصيبه ولم يجز  
 عن الكفار وان نواه ولا يسري وان اريد بعد ذلك لعدم  
 وجوب التقويم عليه حين العتق باعساره واشترطه  
 المصارفي الربان ولو ملكه بعد ذلك ونوي بعتقه الكفار  
 فوجهان احدهما اجزاء لتحقق عتق النسبة وان كان متفرقا  
 والاخر لعدم اجزاء الجزاء العتق او لا لعدم تسمية  
 نسبه والجزء الثاني كذلك وهذا غاية ما يقال في تحقيق هذه  
 المسئلة والحمد لله رب العالمين والصلاة على خير خلقه محمد



بين عبد الله وآله الظاهرين **باب الميراث** في الميراث **معه**  
 قال في الشرايع ام الولد لا يرث وكذا المديبر لو كان وارثا  
**اقول** ان ام الولد رتبة وان كان لها شبه بالحكمية وكذا  
 المديبر ولو لا يرث وان كان له شبه بهما لان الموجب لا يخفى  
 ميراث الحر الحرية المحقة والوفضات ان كان وله اخوان  
 احد اعمامه محض ولا شيء مملوك له ومعدية ثم مات فان لم يلد  
 باجمعه يكون للحكم ولا شيء للمديبر وهذا سواء وهو ان الوفا  
 كالان في الحكم متعده اهل يكون الحكم كذا لكرام يرث بصدق  
 عنقه قبل القسم فان العتق مع الموت هنا وهو اسبق من  
 القسم او لا يرث فان لم يرث فما وجه خروج هذا من القواعد  
 العامة التي تطلب بقية النصوص وعبارات الاصحاب عليها  
 اعني قولنا كل رفق عتق على ميراث قبل قسمته شارك ان  
 كان مساويا جاز ان كان اولى وان ورث في الفرق بين  
 الواحد والاثنين فان الارث كما يحصل يتيقن الموت كذا  
 عتق المديبر يحصل بنفس الموت فما وجه ارجحية الميراث

على وجه العتق حتى ينفرد الواحد بالميراث **الميراث** قلنا  
 نختار الفرق بين تعدد الوارث واتحاده فلا يخالف هذه  
 المسئلة القواعد المقررة **واما** الميراث عن الفرق بين الواحد  
 والاثنين هو الاحتياج لاثنين الى القسم وعدم احتياج  
 الواحد اليها **واما** بيان ارجحية الميراث وتقديمه في  
 المرتبة على العتق فيقول لا شك ان العتق ولا يرث يحصل  
 معا في مثل هذه الصورة التي يخرج منها المديبر من الثلث  
 الا ان الميراث اقدم في نفس الامر بخلاف العتق وذلك من  
 وجه **الاول** انه حاصل بنفس الموت لا يجعل جاعلا  
 بخلاف العتق فانه حاصل بسبب الله بغير وهو امر  
**ظاهر** في ان لا يرث يحصل في الحال ولو كان الدين  
 مستغفرا لجميع التركة بحيث لا يفضل منها شيء قط ولو كان  
 الحاكم ولا اختصاص ودفع غيره في الدين **الثاني** ان  
 التركة جاز ان يكون غايبة او بعضها ولا يمكن القول  
 بعتق المديبر في الحال بعتق منه الثلث معجلا ويبقى الباقي



موقوف على سلامة باقي التركة فكان لا بد من اقدم من الغنى  
 واذا كان اقدم وجب ان لا يترك المدبر شيئا مع الواحد وبشر  
 مع الاثنين **قوله** وعلى تقدير بل للام السدس في حالتين  
 ورابع سبعة اثمان في حال وثلاثة ارباع في حال فلها ربع  
 ذلك وللهما الغنى في ثلاثة احوال والربع في حال فلها ربع  
 ذلك وللأبن الباقي في حال وثلاثة في حال فله ربعها و  
 للبنت ثلث الباقي في حال وثلاثة ارباع اربعة اثمان  
 في حال فلها اربع **الحول** اعلم ان هذه تقع في العقبين  
 وثلاث مائة واربع وذلك لان الكور سدس وغنى ورابع  
 غنى وثلاث فيضرب بمخرج ربع الغنى وهو اثنان وثلاثون  
 في مخرج الربع وهو اربعة لان كل ما يجمع للوارث في الاحوال  
 تقطبه اربعة فيكون ربع مائة وثمانية وستين ثم يضرب  
 ذلك بجمعه في مخرج الثلثة لانك تقسم ما يقع بعد اخراج حصة  
 الامام والزوج بين البنت والأبن اثنا عشر بالغنى  
 وثلاث مائة واربع ويقطع الكور المذكورة الغنى

لانه لا حاجة اليه بعد ربع الغنى لانه كل ماله ربع غنى فله  
 غنى وطمعا فباخذ ثلاثة سدس المال في حالين وهو حال  
 حرية الابن وحده وحال حرية مع البنت فيكون ثلثها  
 سبع مائة وثمانية وستون ثم يخرج من المال ثلثا للام  
 ما يقع بعده وهو حال حرية البنت خاصة وثلث المال  
 مائتان وثمانية وثمانون يقع من المال بعده الفان وسته  
 عشر فربعها خمس مائة واربعه ثم تاخذ للام ايضا ثلاثة ارباع  
 باع المال وهو حال رقية الابن والبنت معا الف وسبع مائة  
 وثمانية وعشرون فالحاصل للام في الغرض المذكور وسبع  
 مائة وثمانية وستون خمس مائة واربع ثم الف وسبع مائة  
 وثمانية وعشرون ذلك لانه الوفا فلها ربعها سبع مائة  
 وخمسون وللزوج غنى المال في ثلثة احوال وهي حال حرية  
 لابن والبنت معا وحال حرية لابن خاصة وحال حرية  
 البنت خاصة والغنى عبارة عن مائتين وثمانين فلها  
 في هذه الاحوال الثلاثة ثلثة اثمان وهي ثمان مائة



واربعة وستون ولهما ايضا ربع المال في حال وهو حال  
رقية الابن والبنت معا خمس مائة وستة وسبعون فالي حال  
لها في الاحوال الاربعة الف واربعمائة واربعون فلها  
ربعمائة وهو ثلث ثمانية وستون وللابن ما بقي من المال اي  
ما بقي بعد السدس الذي هو حصة الام والثلث الذي هو  
حصة الزوجة في حال وهو حال حريته دون البنت وليس  
المال ثلث ثمانية واربعة وثمانون وعشرة مائتان وثمانية  
وثمانون وعجوها ست مائة واثنان وسبعون فلها باقية  
بعد ما الف وست مائة واثنان وثلثون وله ثلثا ذلك  
ايضا في حال اي ثلثا الباقي بعد السدس والثلث في حال  
حريته الابن والبنت معا وهو الف وثمانه وثمانون فالي  
الحال في الصور المذكورة الف وثمانه واثنان وثلث  
ثون والف وثمانه وثمانون وذلك الفان وبيع مائة و  
عشرون فلهما ست مائة وثمانون وللبنت ثلث الباقي  
في حال اي ثلث الباقي بعد السدس والثلث وهو حال حريته

الابن

الابن والبنت معا وقد عرفت ان الباقي بعد اخراجها  
الف وثمانه واثنان وثلثون فلها ثلث مائة  
واربعة واربعون ولها ثلثه ارباع السبعة اثمان في  
حال وهو حال حريتها دون الابن والسبعة اثمان على ما ذكر  
الفان وستة عشر فثلثا ثمانية ارباعها الف وخمس مائة واثني  
عشرة فالمجموع الفان وستة وخمس فلها ربع ذلك خمس مائة  
واربعة عشر الجميع الف وثلث مائة واربعة **ابواب التمسك**  
**في القضاء** قوله في القواعد اذا انتهب الابوات  
والزوج الستة كرهنا اضواء الى الحاكم مندعيين نكل ينعى  
اخرها جبر زباده عن حقه فامرهم الحاكم ان يرد كل واحد  
منهم بنسبه ما يتحقق من الستة فامر الزوج ببرد النصف اي  
نصف مائة والام ثلث مائة والاب سدس مائة ثم قسم  
المردود بينهم اثلاثا فكل لكل واحد المردود وما بقي معه  
كالحصة فكل يني استلام قدر الستة كرهنا نقول نفرض  
مشتبه الزوج ثلثا ومشتبه الام دينار ومشتبه الاب



در تمام نفقه و الزوج نفق شئ و الام ثلث و دينار و لاب سدس  
 در هم نیمی مع الزوج نفق شئ ربع اللام ثلثا و دينار و مع  
 الاب ثلثه سدس در هم فاذا اقتسم المرد و دانتا خرج لكل  
 واحد سدس و تسع دینار و ثلث سدس در هم و نصف تسع  
 جزء می ثمانیه عشر بکامل لكل مع الزوج ثلث شئ لانه  
 تختلف معه نفق شئ و رجب المیه سده و تسع دینار من  
 مرد و الام و هو جزان می ثمانیه عشر جزء من دینار و ثلث  
 سدس در هم من مرد و الاب هو جزء می ثمانیه عشر جزء  
 من در هم بعدل ذلك نفق التکره و هو نصف شئ و نصف  
 دینار و نصف در هم لانه نفق التکره و قد عرفت انها شئ  
 و دینار و در هم سقط نصف شئ بثلثه بقی مع سدس تسع  
 دینار و نصف تسع در هم بقابل تسع الدینار الحاصل  
 معه من المرد بثلثه من نصف الدینار المستحق من التکره  
 و هو جزء اون می ثمانیه عشر جزء من دینار و نصف الدینار  
 تسع اجزاء بقی لربیع اجزاء می ثمانیه عشر جزء

می دینار و ثمن سقط ما حصل له بالکرم من الدرهم و هو  
 جزء من ثمانیه عشر جزء من در هم من المستحق له من التکره  
 و هو نصف در هم و هو جزء من ثمانیه عشر جزء من در هم تسع  
 اجزاء بقی له می مستحقه ثمانیه اجزاء من ثمانیه عشر جزء  
 می در هم ثم انظر فيما فضل معه من الحاصل له بالکرم و فما بقی  
 له می مستحقه من التکره فخذ الفاضل معه سدس شئ و النقص  
 معه سبعة اجزاء من ثمانیه عشر جزء من دینار و ثمانیه  
 اجزاء من ثمانیه عشر جزء من در هم و مع العلم ان السدس  
 باز او ذکر و معادل لاله و اذا کان سدس الشئ بعدل سبعة  
 اجزاء من ثمانیه عشر جزء من دینار و ثمانیه اجزاء من ثمان  
 جزء می در هم و مع العلم ان السدس باز او ذکر و معادل  
 لاله و اذا کان سدس الشئ بعدل سبعة اجزاء من ثمانیه  
 عشر جزء می دینار و ثمانیه اجزاء من ثمانیه عشر جزء من در هم  
 و جب ان يكون الشئ معادل لاله مثال ذلك و هو دینار و  
 و ثلث دینار و در همان و ثلثا در هم و ذکر لانه نصف سده



فی سبعة بیع اشتمل واربعةین فاذا قسمتها علی ثمانية عشر  
 خرج دینار ان وثلاث ثم تقرب ستة فی ثمانية بیع ثمانية  
 واربعةین فاذا قسمتها علی ثمانية عشر خرج درهمان وثلاثا  
 واذا علم ان الشئ دیناران وثلاث درهمان وثلاثان وكانت  
 الشئ که شیء و دینار و درهما و جیب ان یکون مجموع الشئ که اذن  
 ثلاثه دنانیر و ثلث دینار و ثلاثه دراهم و ثلثا درهم بقى  
 علیها ان نبین ثلثه الدرهم من الدینار فینقول للام  
 ثلث الشئ که و بود دینار و تسع دینار بود جزء من ثمانية عشر  
 جزا من دینار و درهم و تسع درهم بها اربعة اجزا من ثمانية  
 عشر جزا من درهم هذا مستحقها من الشئ که نفسه الی ما فی یاء  
 من المنسوب و المردود و اختلفت فی یاء من الدینار بعد  
 ما ردت ثلثه لعلی اثنا عشر و رجع الیهما بالدرهم تسع بود جزء  
 ان یکمل معهما اربعة عشر جزء من ثمانية عشر جزا من دینار  
 و معهما المردود سدس شئ و نصف تسع درهم و قد عرفت  
 اتفاق سدس الشئ بعد سبعة اجزا من ثمانية عشر جزا

من دینار

من دینار و ثمانية اجزا من ثمانية عشر جزا من درهم فاذا  
 اخفت هذه السبعة اجزا من الدینار الی ما معها و هو اربعة  
 عشر صارا اربعة عشر من جزا من درهم و دینار و سدس دینار  
 واذا اخفت الحصة الحاصل من الدرهم لها بالدرهم الی بقية معادل  
 السدس و هو ثمانية اجزا صارا تسعة اجزا و هی عبارة عن  
 نصف درهم ثم انظر فی مستحقها من الشئ که و فیما هو حاصل  
 فی یاء و مستحقها من الشئ که ثلثها فهو اذن دینار و تسع دینار  
 و درهم و تسع درهم و قد تحقق ان الحاصل فی یاء دینار  
 و سدس نقابله مع مستحقها و بود دینار و تسع بفضل فی یاء  
 عما هو مستحق لها من الشئ که نصف تسع بود جزء من ثمانية  
 عشر جزا من دینار و فی یاء نصف درهم و مستحقها درهم و تسع  
 یسقط نصف درهم بثلثه بقی لها من مستحقها نصف درهم  
 و تسع و هما اربعة اجزا و النصف تسع فیکون المجموع ثلاثه  
 عشر جزا من ثمانية عشر جزا و النصف راید الیهما بما فضل فی  
 یاء من الدینار و بود جزء من ثمانية عشر جزا من دینار فیکجب



ان يكون كل جزء من اجزاء الدينار المذكور معادلا مساويا  
 لثلاثة عشر جزءا من درهم فتضرب ثمانية عشر في ثلاثة عشر  
 يبلغ ما بين واربعه وثلاثين فاذا قسمتها على ثمانية عشر  
 خرج بالقسم ثلاثة عشر درهما فالتركه اذن سبع واربعين  
 درهما لانها ثلاثة وثلاثون وثلث دينار من ثلاثة واربعون  
 درهما وثلث درهم واذا افقتها الى باقى التركة اعني ثلاثة  
 دراهم وثلثان يبلغ ذلك سبع واربعين **الحمد** فانه  
 يجب ان يكون قد انتمت به الزوج على ما قدرناه ثلاثة و  
 ثلاثين درهما لانها ثمانية وثلاثون شيئا وقد عرفنا ان شي  
 يعادل دينارين وثلث دينار ودرهمين وثلثي درهم والدينار  
 ثلاثة عشر درهما فالديناران وثلث في تقديره ثلاثين درهما  
 وثلث درهما تضيفها الى الدرهمين وثلثين يبلغ ثلاثة وثلاثين  
 والنزدي نسبتها الام ثلاثة عشر درهما لانها ثمانية وثلاثون  
 والذير نسبتها لاب درهما واحد ولذي رده الزوج ستة  
 عشر درهما ونصفوا الذير رده الام وهو ثلث دينار واربعة

درهم

درهم وثلث درهم والذير رده الاب سدس درهم فاجمع المردود  
 من الثلاثة بعضه الى بعض فجدد احد او عشرين درهما قسمها  
 القاضى بينهم انك لا تحصل لكل واحد منهم سبعة واذا اضيف  
 الى نصف الشئ والمتفق مع الزوج وهو ستة عشر ونصف صار  
 ذلك ثلاثة وعشرين نصفا من نصف التركة وهي قدر حصته  
 الزوج من التركة التي هي سبع واربعين واذا اضيف الى  
 ثلثي الدينار الباقي مع الام وهي ثمانية وثلثان صار خمسة  
 عشر وثلثان هي ثلث التركة اعني سبع واربعين واذا اضيف  
 الى ثلثي الدينار الباقي مع الام وهي ثمانية وثلثان صار  
 خمسة عشر وثلثان هي ثلث التركة اعني سبع واربعين وهي  
 قدر حصته لام فاذا اضيفت الى الخمسة اسداس الباقية مع  
 الاب مما تهب بعد الدرهمين سبع وخمسة اسداس ثمانية  
 لا سداس الباقية مع الاب مما تهب بعد الدرهمين سبع  
 وخمسة اسداس ثمانية لا سداس هي سدس التركة وهي قدر  
 حصه الاب من سبع واربعين **الحمد** قال صاحب الصحاح



رسل اي مسترسل ويعني رسل اي سهل السيرة وناقة رسل وقولهم  
 افضل كذا وكذا على رسل بالاسم اي ابتداء قبه كما يقال تعالى  
 على عينك ومنه الحديث الامن اعطى في محمد مراد رسلها يريده  
 انشده والرخاواسترسل اشعدي صار سبطا او استرسل  
 اي انبسط واستانس ويرسل في قرآنه اي اماراد وفيها  
**ملحوظ** النظر ابن كنانة هو قريش سمي بذلك لانه ساد القصب  
 في زمانه قيل لابن عباس اي شق قريش قال دوويه في البصرة  
 تفرش العظام وانشد **وقريش** هي التي تسكن في البصرة  
 بما سميت قريش قريشا وكل من لم يلد له فليس بقريشي  
 وعقبه ينتهي الى فخر بن مالك بن كنانة واعقب فخر بن غناب  
 وحرار بن الحارث بن فلولاء الثلاثة فمن بنى الحارث بن  
 فخر الحارث بن كور ابو عبدة بن محراح وهو عامر بن عبد الله  
 بن الحارث بن بلال بن اوس بن حنظل بن الحارث بن  
 فخر واما الحارث بن فخر فمن ولده الضحى بن قيس بن حبيب  
 بن مسلمة وضرار بن الخطاب فارس قريش وغيرهم واما غناب

بن فخر نانه اعقب لوي بن غناب وابيه ينتهي شق قريش  
 وعددا وعما هو الادرم كان كاهنا وولده من قريش الظواه  
 منهم هلال بن خنظلة امر النبي عليه السلام بعد يوم الفتح صلوا  
 وعبد لله بن عويم قتل مع عاتكة يوم الجمل **ساحس نجيب**  
 بن يعقوب بن قحطان بن عاتكة بن الحارث بن سام بن نوح عليه  
 السلام وفي ولده العبد ووصفه بن ساه وفي ولده الملك واللا  
 شعير بن ساه وحم الاشعر بن رباط بن موسى الاشعري و  
 هو احد الحكمين وابنه ابو حرة ابن ابي موسى واما بن ساه  
 فقبيله عظيم منها التبا بعة والمذكور منهم مالك بن النضر  
 الاعمى الاربعه ومنهم فصاحة ومنهم الارز ودمج ومن ولد ساه  
 كهلان وله اولاد فروعوا قبله منها حمزان واخوه الهان قبيلة  
 باثام منهم خزيم بن زيد قتل بصفين مع معاوية  
**بسم الله الرحمن الرحيم**

اللهم سهل اليك يوم الحمد لله المحمود على باله واعتكروا على نواله  
 والصلوة والسلام على خير خلقه محمد وآله **وبعد** فان



فان هذه المسائل الجليلة واللازمة الحسنة المحملة من ما يدل على  
 الجليل العالم الفاضل المحقق المرفق فريد دهره ووحده  
 عشرة الشيخ الاعظم والولي المعظم شرف الله والحق والدين  
 ابو عبد الله المقداد بن اسحق المغفور بجلال الدين عليه  
 به العفو والدين السعيد المغفور بن محمد بن حسين اسبوري  
 العلامة العظمى ووديعي الفضلاء المورج المتقد من افضل  
 المتأخرين وعلامة المجتهدين السعيد السعيد الشيخ شمس  
 الله والحق والدين محمد بن سعيد المرحوم شرف الدين علي قدس  
 سره وبارفع الدرجات سره ورفيع في العلماء الاعلى ذكره  
 وحسنه مع النبيين وفي زمرة الائمة المعصومين وصي سبعة  
 وعشرون **مسألة** اما قوله دام ظله وفضله فيما يتعلق  
 بعقد السببية هل يجب فيه الحسن كما يوراي ابي الصلاح  
 ام لا وعلى تقدير غلظه بعقد البيع لو ذهب في السنة  
 او ضيف او اهدى مما فيه قصد القربة او لا هل يجب  
 عليه الحسن فيما يهب او يتصدق به او يهدى به او يضيف

به مما يكون زائدا على مائة السنة له وبعياله ام لا وعلى تقدير  
 عدم الرجوع لو ذهب بهذا التاجر المتكلم بعقد البيع  
 ما افاده راس ماله في السنة جميعه هل يجب عليه الحسن  
 ام لا افتنا مثانا بما جواز **قال** دام ظله له تعالى يدرى  
 قولنا ضل مولانا وفقدنا عليه ويتقبله ايضا ونوافقه لا صحاح  
 معروضون عن هذا القول مع قيام الدليل على قوته لدخوله  
 في معنى النفقة وانبا عنهم اولى قسما بالاصل وما عليه  
 المعظم والمراد من النزاع المحمل كونه مبهمة غير متقاضي عنها  
 اما اية المعروض عنها ففي كاي بيع قطعا ولو ان التاجر  
 فعل ذلك لم يفسد ثمنه الحسن والعاملات هنا يحكم البيع  
 واما سببية البيع في اثنا عشر سنة والضيافة غير انعقاده  
 وشبه ذلك فهو خارج عن العمدة لان الاعتبار في الانفاق  
 عدم الاسراق والافتقار فالسرق يجب عليه والمقتدر يجب  
 له واما الضيافة انعقاده فهي تقتصر بها **مسألة** ان في  
 ما قوله دام فضله في شخص بيده مال على وجه المضار



لعدة اشخاص وله عليه نفقة على الوجه المقرر شرعا  
 وعرفا لو انفق من احد الاموال المتعددة على نية الحما  
 والمقاصد او من ماله بالنية المذكورة هل له الحاسبة وتو  
 زيع ذلك المخرج في النفقة فيما بعد واخذ القسط من كل  
 مال على حدة ام وهل لو كان بيد العامل مال اخر على سبيل  
 البضاعة لم يخص غيره رب المضاربة اوله ونشرط على  
 العامل توزيع النفقة على مجموع ما بيده هل يلزم ان  
 ويكون النفقة على الجميع ويلزم مال البضاعة قسط او  
 يلزم شرط ويكون قسطه على العامل او لا يلزم الشرط  
 ويكون النفقة مختصة بمال المضاربة ولو لم يكن الشرط  
 حاصل هل يلزم مال البضاعة قسطه ام على تقدير لزوم  
 وقسطه هل يكون على العامل او في المال نفسه افتنا  
 منا ما يجوز اداؤه له فضايلكم **الجواب** نعم لا اتفاق من  
 ماله بنية الرجوع واما من بعض الاموال فلا يجوز الا  
 مع تقدير الاتفاق من المال الاخر ولو تعذر فاتفق

بنية

بنية البسط جاز والحكم في ذلك العرف واما البضاعة  
 فلا حظ لها من الاتفاق الا باذن المالك فان اذن  
 وزح والا بقبولها على العامل تنزيل لها منزلة ماله  
 فانه لو كان له مال غيره مال المضاربة به بسط على الجميع  
 ولا فرق بين اشتراك ارباب مال المضاربة التوزيع  
 او بين السكوت عن ذلك هذا في نفقة العامل واما النفقة  
 على المالك فالماخوذ من البضاعة ما يخصها من النفقة  
 عليها شرط على المالك ذلك او لا فبضاعة للعرف **السلامة**  
 ما قوله دام شرطه وظله في شخص اخذ بالظاهرة في اول  
 الوقت متعديا حتى بقي من الوقت مقدار صفة لا غير هل  
 له استباحتها بالنهي لو كان الظهور لا اختيار في طرفة  
 انظر الى طبق الوقت وقد ذكره شيخنا في التحريم ما يفيد  
 هذا المعنى ام ليس له ان يستجيبها الا بالظهور اعمامي  
 خطر الى تعده الاخلال وجب عليه لقضاء اهل  
 لو كان على بدنه فجاسة والحال هذه ويباح له التيمم



تصح صلاته وتبرأ ذمته أم لا وهل لو كان في البدن  
فوج أو جرح لا يرقا أو رقي أو خيف من استعمال  
الماء وعلى المكلف غسله بل يجوز معه التيمم أم يتعمد  
الجباية ويمسح عليهما ولو كان البدن كله نجسا ليس  
بناكر ما ينظر هل يباح التيمم مع نجاسة أعضائه  
أم تسقط الصلوة لو حصل ما يظهر البعض بحيث  
يكفي لغسل أعضاء الوضوء وللوضوء أم يحقق به  
النجاسة عن باقي البدن ويستبيح بالتيمم **أجاب**  
إذا بقي من الوقت قدر الظهارة بالماء وركعة تظهر بالماء  
قطعا وإن قصر عن ذلك والتيمم يبقى ذلك التيمم  
وصح فإن كان ذلك التأخير بغيره فربط فلا قضاء  
عليه وإن فتر في ذلك والذي اختباره الشيخ لا  
فضل في التذكير قدس لله سره وبارئ الدرجات  
سره أنه يقضى لأنه انطهر بالماء وأزالتهما صح تيممه  
وصلاته وأما الفرح والجرح فإن أمكن غسل ما عداه  
والمسح

والمسح عليه وجب وإن تغذر المسح عليه فالمراد في  
الجرح أنه يغسل ما عداه ويتركه ولو وضع عليه خرقة  
ومسح كان حسنا ويجوز التيمم مع نجاسة البدن وتغذر  
الأجزاء إذا كان العضو والتمتع بياسن ولو كان  
أحدهما رطبا فهو فاقد للظهور والوجود فيه القضاء  
وأما المدة ففيه بين الوضوء مع غسل أعضائه أو إزالته  
النجاسة عن معظم البدن ثم التيمم فالأقرب أنه صحيح  
لأنه يتفقد بالوضوء والنجاسة باقية في الموضعين  
أما لو كان الماء يكفي غسل جميع النجاسة فإنه يقدرها  
قطعا على الوضوء **أجاب** ما قلناه دام في قطره للدم  
لو وضعت على سطح مستو صلب لم يبلغ مقدار درهم فو  
قت في ما يعاير وأصاب ذلك المايح البدن بمقدار يتفق  
على سحر الدرهم هل يعفى عنه في الصلوة أم لا سواء  
كان يتغير إياها ولا ولو كان الدم على البدن أو الثوب  
بحيث لا يبلغ الدرهم فحقت أو صدق بحيث زالت العين



هل تقع الصلوة والحال هذه او يختص الحكم هنا بشخصه  
 الدم ككس او منديل هل تقع الصلوة ام **الجواب** لا يعني  
 عن هذا لانه صار نجسا وخرج عن اسم الدم سواء تغير ام لا  
 على انه سبب لا يصح لم يخالف فيه الا ابن ابي عمير رحمه الله  
 واما حر الدم فلا يخرج عن العفو قطعا وحكم المجهول في العفو  
 حكم النوب بغير اشكال اما لو زاد في المجهول عن الدم ثم  
 قطا به الرواية وبه قطع المحقق صاحب المعتمد نور الله  
 ورفع في الملا لا على ذكره انه عفو وقطع الفاضل بان العفو  
 انما هو عن الملابس والا اول حسن شمول الرواية **اعلم ان**  
 ما قوله دام ظله ونثره في الجلد الماخوذ من المخالف بل يحكم  
 بطلان رتبة ام لا مع ان فقهاءنا قد حكموا بنجاسة ما تخيف من  
 يتجلجل جلد الميتة بالديباغة وان فعليه يقول بطلان رتبة ولا  
 الطلب والختنيز والحيفة الا لختنيزه والما لكية بطلان رتبة  
 ظاهر لا باطنا كما حكى ذلك شيخنا الطوس في حاشية خلافيه  
 ولخالفه وان لم يحكموا بطلان رتبة لكنهم قد فكروا انهم مجمعون

وذلك

وذلك يمنع من طهارة ما يذبحونه والطوايف من اهل سنة  
 اليوم محصورون في هذه الاربعة فالوجه في الحكم بطلان  
 رتبة الجلد اقتنا في ذلك مبنيا للوجه على ما يظهر لمولاي والسر  
 المحمد على ذلك **الجواب** الذي ظهر للعبد الحكم بطلان رتبة الجلد  
 الماخوذ من المسلمين ومن سوق لاسلام وان لم يعلم كون لما  
 خوذ منه مسلما اذا لم يعلم انه يتحل الميتة بالديباغة على اظهر  
 الغالب من وقوع الذكوت بالاخذ باليسير ورفع الجرح  
 المنفي وينبذ عليه ما رواه الشيخ في التهذيب عن السحاق بن  
 عمار عن العبد الساج عليه السلام قلت وله فان كان  
 فيها غنيرة اهل لاسلام قال ان كان الغالب عليها المسلمين  
 فلا بأس وروي الشيخ البرقي في جامعه عن الرضا عليه  
 السلام قال سالت عن الخفاف تاتي السوق فتشري  
 الخف لانه ري اذكي هوام لا ما يقول في الصلوة فيه يصح  
 فيه قال نعم انا اشترى الخف من السوق ويصح ما صاغ فيه  
 وليس عليكم المسد وعن البرقي قال سالت عن الرجل



يأتي السوق فيشترى حبه فمد لا يدري ان كميته لا يصلح فيه  
 حال نعم انما يشترى ليس بملككم المسد ان ابا جعفر عليه  
 السلام كان يقول ان الخواارج ضيقوا على انفسهم فجهلوا  
 ان الذين اوسع عليهم من ذلك وقد سبقت المسد في  
 الذكرى وشكر رواية الشيخ الصدوق ابو جعفر بن بابويه  
 رحمه الله في كتابه الكبير وهو الاصح المذهب واما اذا  
 العلم انه يستحيل فان اخبر بكونه حية اجتنبت وان اخبر  
 بالزكاة فالأقرب القبول عملا بصحة اخبار المسلمين وان  
 لا غلب الزكاة وان لم يخبر بشي فالظاهر ايضا الحمل  
 على الزكاة عملا باغلب ومما تلوناه من الاخبار الثامنة  
 المصنوعة النزاع وباراها اخبار لا يوافقها في الشره  
 ويمكن تأويلها بالحمل على استحباب الاجتناب اذا علم لا  
 استحلال بالدين ولم نفق على من افترى بالمتبع من ذلك غير  
 بعض متأخري الاصحاب وبه وعليه ان لا ربه مجموع  
 على استحلال دينه اهل الكتاب والكثير لا يدري شيئا يظن  
 الذي

الذي يحكم مع ان احد مناهم يوجب الاجتناب لحاله هذا  
 لاحتمال وهذا اقوى من الاستحلال بالدين لانه انما يجوز  
**المسد** ما قوله دام ظله واعلاه في رجل بيده عروض  
 للتجارة مضاربة لا قوام متعدين وطب طالب منه  
 مالا على مبيع القهر والمقابلة فامتنع العامل من  
 تسليمه لعدمه في الحال فطلب الظالم منه رهنا على ذلك  
 وعين الرهن من نوع معين ولم يوجد عنده بل له  
 استعاره الرهن المطلوب منه ويكون مضمونا من طلب  
 تلك الاحوال مع ان لا يلحق ذلك اسم يكون مضمونا على العامل  
 وهل لو عين الظالم رهن وكان موجودا في بعض تلك  
 العروض دون بعض ولم يقبل الظالم الا يترك الرهن عن  
 الجميع واخذه منه هل يكون مضمونا على الجميع ام لا وهل هو  
 طلب الظالم رهنا معينا ويطلب العامل من ذلك النوع عروض  
 بتزايده قيمه بعضها عن بعض فان اتفق في النوعية فاختار  
 العامل لا دون قيمة فحمله رهنا على فضل على العظم الا



على قيمة هل يكون مضمونا على تلك العروة في اموال او  
 بابها اسم لا **البر** اذا كان العامل موقفا فقل المصلحة  
 فكل ذلك جانية او بعض فكاكه او قيمة على اموال بالخصي  
 وكذا العبد ولا الى ما يراه اصل للكونه اذ هو قيمة وانما  
 على ارباب لا اموال اذا كانوا عاقلين في ابتداء المضاربة  
 محدوت مثل هذا المورد وبالجملة مرعات لا اصل في ذلك ولا  
 ضمان عليه الا ان يكون اربابا غير عاقلين بالاموال لا  
 لتاديه ولم يفوضوا اليه نظرا المصلحة منها يجب مراجع  
 الحاكم عند فحالة هذه المصلحة ولو تقدره صانع فكل الجبيع  
 بينية الرجوع فليس ببعية جازة لانه من باب التعاون  
 على ابيه **المسألة السادسة** ما قوله دام ظله والعلاء في شخص  
 بيده عين وذكرا منها ودفعه يبيعها مالها او مضاربة  
 بيده لبيع وانفق وكيل صاحبها في البيع وعلم بشاها  
 الحال عدم كذبه في الاخبار هل يصح الشراء منه وقيل  
 العيين ولم يكن مضمونا اسم لا وهل لو مدها شخص او  
 بغيرها

او بعضها او استعبد اليها والحال بهذه يكون ضامن  
 لها ويجب تسليمها الى مالكها اسم لا وكذا العبد الذي  
 يري في السوق يبيع وشترى ويعلم بشاها الحال انه  
 حاذون هل يقتصر في معاملة الى التنبية ام يكفي شاهد  
 الحال **الجواب** لا ضمان ظاهر في امتثال ذلك ولا اثم فيه  
 وبقيل قول ذي اليد في ذلك كله وكفى شاهد الحال والاشياء  
 فحاذون السيد بعبد في التصرف وتباح معاملة بذلك  
 ولا ضمان **المسألة السابعة** ما قوله دام ظله والعلاء فيها يوجد في  
 يد كافر مما ليس بمبيع من ثوب مما هو مصنوع او الطعام مما  
 هو مصنوع يحكم بطلانها ام لا وهل المراد بالانية الجبرية  
 ام يحكم بطلانها ولو كانت متعلقة كما ذكره الشيخ في الفتا  
 على كفى استعملها لا ينفك عن المباشرة به بطوبه غايبا  
 فيكون بقوله عالم يعلم مباشرة ثم لها به طوبه وهل انشط  
 العلم بعدم الملاقات به طوبه او عدم العلم بالملاقات  
**الجواب** لا كما يوجد في يد الكافر وغيره فهو ظاهر اذا



لم يعلم نجاسته سوا كانت ما بها او جامدا او كذا  
المصوغ وغيره الا ان يعلم نجاسته سوا كانت ما بها  
الكافه صفة وكذا الطعام المصنوع ولا فرق بين لائوا  
المستعمل وغيره والمانع علم العلاقات فيكفي في الاستعمال  
عدم العلم ولا شرط المستعمل عدم العلم **المسألة الثانية** ما من اعلا  
المرجعية فيها اجتمع عليه علمان من تحريم الفقاع ونجاسته  
ولاشك ان التصديق مبدق بتصور المحكوم عليه  
فما المراد بالفقاع المحكوم بنجاسته ونجاسته اهل هو  
ما سمى فقاعا فيما بين الناس وجب ينزح تحريم الانجاس  
قد ذكر ان اجزاها قريبة من اجزائه لكنه قد نقل عنكم  
حكما اذا لم يرد التحريم فيكون مباحا ام هو مركب  
خاص له اجزاء خاصة فينبغي ان يكون مطلقا يعلم  
حق نقيض الحكم بنجاستها ونجاستها **الجواب** الظاهر ان  
الفقاع كان قد عاين تحريمه من الشبهة غالبا ويصح حتى  
يحصل فيه النشيش والفقرا وكذا الا ان يتخذ من

الزبيب

الزبيب ايضا ويحصل فيه انان الحاصيان ايضا والفرق  
بينه وبين المسمى بالاقسم انما هو بحسب الزمان فانه في  
ابتدائه قبل حصول الحاصيتين يسمى اقسما فان تناف  
والخاصيتين بطول الزمان يسمى قسما او له تعالى اعلم  
**المسألة الثالثة** موقوله دام ظله وفضلته فيما اجتمع عليه من طهار  
باطن الخف والغمر بالارض انه لو كانت الارض رطبة  
اهل يكون مطهرة ام يحتمل انتظمه للعموم ويحتمل العدم  
لان في اول انان ملاقاتها بنجس بالملامحة فلا يكون لها  
قوة انتظمه لغيره اهل القلقاب حكم الخف ام لا  
وهل حاخات النعل والخف التي لم تلاق الارض بطهرها  
مع ذوال العين يكون نجسة ام لا وهل المراد بالارض البسيط  
الصرف ام يكفي لو كانت مطهرة او مجصصة او متفاد وغيره  
ذلك وهل ظهر الحصية غير الملاقي للشمس ايا بسيا  
او باطن الجدار ايا بس بها طاهر ام لا وهل عرف ان ربه  
ما بنجها طاهر ام لا وهل لو اجتمع هواه صلب مع شمس ضئيفة



غلب فلما اوتيقن ان المنشق هو الله او يحكم بالظلمه  
 ام لا **الجواب** لا ويب في نظمه الارض الرطبه كالاباب  
 ولا يرد منه دفع له دفع الحرج ولزم منه في الماء المصوب  
 على الاناء والشوب مع ان لا اتفاق على طهرتها واسمي  
 بالقبضات نعل ايضا وما لا يلقبه الارض من الجوانب لا يظهر  
 بها ولا فرق بين الارض والحجر ولا جرح الجرح والنور وغيره  
 وذكر اذا صارت نجيحة واما الحصيد والباريه فالظاهر  
 انها لا يظهر الا ما اشرقت عليه الشمس وسمعا من شجنا  
 عميد الدين رفع الله مكانه وسكانه طهارة الظاهر ولها  
 طين تصدق سمي الحصيد والباريه وكذا الكلام في باطن الحيد  
 ولا عبره بانقمار الشمس بالبرج اذا علم ان الشمس صافية  
 رطوبه في اخر الامر فحقها **الحادي عشر** ما قوله دام الله  
 فوايده في الحوض الصغير في غير الحمام لو كانت له مادة من  
 الجاري والمكثير هل يكون طاهرا مع ملاقات النجاسة فيه  
 المعينه دام الحكم يختص بالحمام ثم لو كانت المادة الجارية

لا حقه

لا حقه بين اسفله هل يبلغ ذلك ام لا وهل نفس ملاقاته  
 المادة للحوض يحكم بها رتبه او تعتبر غلبتها فيه وكذا ما  
 الغيب اعطى كل له صاواي قطرة وقعت **الجواب**  
 لا فرق بين الحمام وغيره هنا وانما يظهر الفرق لو قلنا  
 بان الحمام لا يشترط في مادته الكبرية اما على القول بالا  
 شترط فلا فرق البتة ولا فرق بين النافع من اسفله  
 او الجاري من اعلاه مع اعاده كبر او امام غلبته فلا حوط  
 الاعتبار فيه وفي الغيب ايضا **الحادي عشر** ما قوله دفع الله  
 قدره فيما يتجر من الفضه سبل الكحل وغلا فاللغاب  
 وحلقا لم تدر الداس وغيره ذلك مما لا يسمى لباس ولا  
 انبه بل هو حرام قبل طهارة الصلاة مع لبسه ام لا وهل يحرم  
 بيع ما يستعمل في آلات الكوب كالسرج والحمام والركاب  
 مركب بالذهب ام لا **الجواب** كل ذلك جائز للتعميم  
 فيه لعدم سمي لانه ملاصق ان النبي صلى الله عليه  
 واله كان في قصوته حلقه من فضه واتخذ ايضا انفا من



فضله عن محمد بن اسعد واسى فاتخذ من ذهب باذن النبي  
 صلى الله عليه وآله وكان له كظم عليه السلام مرة عليها  
 فضله وقال الصادق عليه السلام كان نعل سيف رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وفيه خلق فضله واما المركب والكم والمركب  
 المحلات بالفضله فجاء ما للذهب فالظاهر المنع وقد اورد  
 روت خبرين في حلية السيف والمصاحف بالذهب وانه  
 جاز في كتاب الذكري **المدخل** ما قوله له ادام له فضله  
 في غير الكتابي اذا وجدناه تاجرا في بلد اسلامي هل  
 يحل ما له ام لا وكذا الكتابي الذي لم يولد جنسية كالفارسي  
 المعوم او المظنون حريته وعليه في غيبة بلده الاسلام  
 هل يحل ما له ام لا بل اخذ الحايك الحزبية وامانة منزلته له  
 العادل ام لا ثم لو تجرى تجرئ على كافر معصوم المال او  
 من يعتقد ما يوجب الكفر اخذة وهو علم الان واخذ  
 من ماله شيئا هل هو حق له هو الطالب به في اخذة وهو حق  
 للماخوذ منه فيوصل اليه عرضه اخذة اذ لم يصل اليه دنيا  
 الذب

الذب بظلم العبد اثنائي لا يستغفر الله الا ما خوذ منه  
 فهو في قبيل الا لام فما عند مولاي فيه لا ريب في  
 حرمت مال حرلي دخل بمان الي بلده الاسلام وان كان  
 المؤمن سلطانا متقلبا لانه شبهه وبشبه في الزمة ماله  
 ومال الذي وكل كافر حرام المال ويكون المطالب به  
 العقم ذكرا ما خوذ منه وان كان متحقا للمخلو في الدار  
 ولا يزل بذلك حتى الامتناع من تعدي الحدود **المدخل**  
**عش** ما قوله دام عزة وعلاؤه في وكيل مفوض في ولايته  
 في جميع احوال الموكل عموما هل عليه البيع نسبة ام لا وكذا  
 لو اتبع كذلك او اودع او ضارب او باع من نفعه **الجواب**  
 ان تحقق العموم فله فعل كل ما فيه صلاح **المدخل**  
**عش** ما قوله دام فخذه في الاستخارة بالمصحف هل روايه  
 الحروف من جعفر بن محمد عليه السلام ثابتة ام لا وما كيفية  
 روايتها وهل وقف مولاي على كيفية اخرى للاستخارة بالمصحف  
 ام لا لم يقف العبد على استنادها فيما احسنه



والكنه مشهور في المصحف والكيفية ان يقرا الحمد ثلاثا ولا  
خلاص ويقول اللهم اني توكلت عليك وتفانت بكتابتك  
فارجني ما هو المكنون في سر المكنون في غيبك ثلاثا وليكن  
عاقبة ما تسخير فيه خيرا او يا خذ الاول حرف من اسم الله اسطر  
ولا يندرج ولا يخرج ثم ذكر الحروف على وجه مشهور وقد روي  
البيع النقي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اريد ان  
ما استخر الله فيه فلا يوفق فيه ابراي افعله او ادعه فقال  
انظر اذا فرزت الى الصلاة فان الشيطان ابعد ما يكون من  
لان اذا قام الى الصلوة اي شئ وقع في قلبك فحمله  
وافتح المصحف وانظر اول ورقة ما يري وحد فيه ان  
شاهدت مع والظاهر انها صورتان وهذا الحديث مستند  
قد ضمنه الشيخ الجليل نجيب الدين عيني بن سعيد رضي الله عنه  
جامعه **المسألة الثامنة عشر** ما قوله دام ظله فحين يقرا  
في ماله خسا او ركوة ولم يخرجها او علم ذلك منه هل يصح شره  
منه والبيع منه واخر الشئ من ذلك المال ويكون الحق لو  
معه

معه

معه فاعلم ذلك الذي وجب عليه الخس والنزكوة ام لا  
يصح ان يرضى منه حتى يفهم وكذا لو اضاف والهدى هل يصح  
قبوله وكل من طعمه ام لا وهل وجب اخراجه لخس مضيقا  
لمدرب يظهر من الكلام شئ في القواعد عدمه اعني بذكر  
حق لان لا حقه عليه السلام فان الحق ذلك هل يصح البيع  
والشر او لا كل وقبول الهدية من مال لم يخرج الخس ولو لم  
تضمنه بناء على انه يخرج به وهو موصى ام لا هل يترك في كل  
ذلك كله بين من لا يعتقد الوجوب وبين غيره **الجواب**  
اما الخس فلا يمنع من مال منه لم يخرج الخس سواء اعتقد  
وجوبه ام لا وقد نص الاصحاب انه لا خس فيما ينتقل الى لانه  
من لا يخمس ماله واما الزكوة فان علم ببذل النصاب ومرو  
رته في الزكاة لا بأس بذلك ايضا وان علم بقاء النصاب  
فما جئنا به لولى واما توسع اخراج الخس فكما افاد شئنا  
اجره الله نعم ونفقه جماعة من الاصحاب ولاولى تضييق  
متحقق الاضاف لا غير **المسألة السابعة عشر** ما قوله



اذا لم نعلم فيها ذكره الفقهاء على القول على قبله البطل مع عدم  
 علم الخطأ وقبله البصره عدسه وجا معها ايضا كذا ولا شك  
 ان البصره من العراق ولكي قد ذكر ان عليها علمه السلام صلح في مكة  
 ولم يسفل انكاره في ذلك ولو انكر لا شتمه في ذلك وبعده السعة  
 هذا اذا كان وضع المسجد في زمانه عليه السلام على ما هو الان  
 وان لم يكن على وضعه الان حتى غير الى هذه الوضع لكان قد  
 اشتهر ايضا ذلك التغير ونقلها من الامرين لازم انما فيها  
 التثنية او استمرارية تغيرها قوله في ذلك وهل يعمل في  
 هذه الصورة على قبلتها الان ام على الامارات العراقية  
**الجواب** لا ريب انه قبله البصره تقيا من عن قبله  
 الكوفة لا خلا فيها في الغرض اختلفا بيننا واسم العراق  
 وان شهدا لكن هذه العلامات على سبيل التعريف والسهولة  
 وفيها اشارت الى ان القصد هي الجهة المسموعة جبرائيل حرا  
 مسا والى الكوفة شرية ساعده كما وقد علم بانها قبلتها في  
 كراديه ان امتداد الجهة لا في نفس الخط الذي هو عليه

المصلي

المصلي وما حسن الحمد السعيد لولانا العلامة الى  
 قبله الكوفة وفي نفس موقف المصلي والخط الخارج منه  
 الى الكعبة اما اذا قبل بالساواة في الجهة فلا وقد حسن  
 الحمد السعيد لولانا العلامة لكن الذين في شرح المختصر  
 بيان الجهة وكيفية توجيه المصلي بياننا حقا قدس الله طريقه  
 وزاد شرفه **الاجابة** ما قول دام فضلك في  
 الواحدة هل يجوز له الصلوة قبل دخول الوقت نعم كما  
 في التعريف به يكون ذلك مبيها للذمة ولا يجب الاعادة ام لا  
 وهل يجوز التقية في شرب الفخاخ ام لا فالضابطه  
 فيما يجوز التقية فيه هل هو ما عدا قبل العلم غير اعتحق  
 لم يثبت شي اخر لا يجوز التقية فيه وهل موصى به  
 معهم تقية تجزيه عن الظاهر ام لا **الجواب** اما تقدم  
 الصلوة على وقتها تقية فلا اعلم به غالبا منافع انهم جاز  
 ولا يضطر قبل الوقت تقية واما الشرب لنفعا فجازها  
 وقد روي لا تقية في شرب السكر والسج على الخفين وضابط



التقية بحجب الاقدام والاحجام فانظروا فيه توجب الضرر  
 الا لقتل وفي الجراح قولان واما اظهار الكلام الكفر فجور  
 وتركها ولا ريب في جواز ايجاد صوتة الطلقة تقيية بل و  
 جوبها ولا يترجم من ذلك لاجزاء **المسألة الثانية عشر** ما قوله  
 دام فضله في اخذ الاجرة على الاذن في الشاهد المشرقة مع  
 تعيين الاخذ للاذن او مع عدم تعيينه وهل يجوز اعطائه  
 من النذر ام لا وعلى تقدير جوازه هل يجوز من غيره ان يحاكم  
 اشترى ام لا وكذا يجوز التناول من مال نذورات من  
 بلغت او مدرس او محدث او قاري للقران مثلكم ان هذا  
 لا وهل يجوز استعمال الالات المشاهدة كصور بارية وقصيدة  
 في مدرسة او رباط قريب من المشهد لكنه خارج عن حد  
 ده وان دخل في سور بلده ام لا وكذا هل يجوز عمارت يا  
 بخرب من المدرس والربيط بهنالك او منقلا من مال المنفعة  
 مع خوفه وكذا هل يجوز اجارة او اجارة الازن للفتيان  
 ببلده ام لا وكذا هل يجوز لناظر تلك البفعة ان يده مع

خوفه

خوفه من ظالم متوقع من تلك الاموال شيئا مداراته و  
 اعطاه مع غلبته فطنة او يتقنه لحصول ضرر ذلك الظالم ام  
 لا وهل جواز بذل تلك الاموال للنذور والوارد من المختص  
 باوقات الزيارات او في كل وقت اتفق وهل ذلك جاز  
 حال الوجود ام في باقي ايام لاقامه ايضا فان كان الثاني  
 فيشرع ايضا للمجاورين اذ لا تقديس للاقامة وهل يوجب  
 المجاورين عماد بنية الزيارة يجوز له التناول ام لا  
**المسألة الثالثة عشر** هل لا يصح بيع على تحريم اخذ الاجرة على الاذن  
 مطلقين ذلك سواء وجد غيره ام لا نعم يجوز لدرز من  
 بيت المال من احوال ثلثه مده مع عدم وجود المتطوع  
 والحاكم فيه انما هو الفقيه ولما قضيت النذور فيبيع بقدر  
 انذار من فان جهل القصد صرف في العجالة ثم الغرض  
 والتسوية ثم اسد به اما الدفاع عنه فانه مقدم على كل شيء  
 واما رزق المدرس والحفني والمحدث فليس ببعيد جواز  
 اخذه من ذلك وانما يفق على ان لا يده من اعم المصالح



لما فيه من اقامة الشعار الايمانى واما استعمال الالات  
 فى غيرة فلا يجوز مع احتياجها اليها ومع الغنا عنها يجوز  
 للموارد بين المدايرة وفقرها العجا ودين وان لم يكن فى  
 نفس المحدث بل جاء فى جميع المسند لما من هو مقيم فى مشهد  
 الشريف فالاولى الامتناع من ذلك الاسع الحاجة اذا كان  
 اقامة للمدايرة والتقية والمدايرة وان طالت لاقامة و  
 كذا يجوز عماره المياض من ذلك والمدارس المعه وخد بها  
 لحضرة الشريف **المد الفنون** ما قوله دام عزه فى لا  
 رض الصقيل كالمسلطه والحقة الخالصة من الشقوق هل  
 تطهيرها منها بغيره والقليل عليها ام لا وما قوله فيما يزال  
 به الجنب هل طاهر مطلقا قال السيد ام نجى مطلقا  
 كراى صاحب القواعد وقولهم بنجاسته الاجد لا انفصال  
 عن المحل اهل عن جملة المحل ام جزء جزء منه فان كان  
 اثنا فى فلا تحكم بطهارة الاية باقاة الماء عليها بالابرة  
 اذا الماء انتقل عن جزء نجس اخر وان كان الاول فلو

فموصى فى لانية النجاسة الضيقة الدرس كالابرة بقى مثلا  
 شئ من المال ثم اذ يدرك فيه حيث ثم جميعه ثم انفصل عنه  
 هل يحكم بالطهارة ام لا وهل يجب تطهير اليد العامة للشوب  
 ام لا فان كان الاول لزوم التحكم فى طهارة المصنوع وان كان  
 الثانى لزوم التحكم فى نجاسته المنفصل **الجواب** نعم يظهر  
 بذلك ولو كان فيها خلل او فطور اذا علم وز الماء و  
 انفصاله عنها ثم وروى ثانيا والذير يظهر من فتاوى المعظم  
 والروايات ان ماء الغدله كفوفها قبلها فنج ان اوجبتنا  
 لثمة فما اثنته طاهرا بقاء وفى الولوع ما يوجب اسبح  
 عنده من قال به يظهر ما ورد بعده والاجماع على طهارة  
 الاية بالادارة وان كان الماء قليلا ولا يجب تطهير اليد  
 اذا كان الماء قد خرج عليها حال الصب المظهر بل تظهر  
 بطهارة الشوب ولا يميز منه طهارة المنفصل لان المرجع  
 فى ذلك الى الحكم الشرعى ولا امتناع فى الحكم بنجاسته  
 المنفصل وطهارة الباقي ولا يبعد مكان الجرح **المد الفنون**



**ابن اسحق** ما قول دام علاه في ولد الزنا مال الاص عند  
مولاي فيه وهل هو طاهر اسود واجد ام وهل يصح نكاحه  
وانكاحه ام لا وما البراد بقوله صلى الله عليه وآله ولد الزنا  
لا يكون يحسبنا وهل على القول بنجاسة يصح نكاحه ويكون  
ولده ولد حلال ام يكون حكمه حكمه وصحيح ما يقال انه ورد انه  
وان اظهر شعيرة الدين او اعتقد العقيدة الصحيحة انه لم  
يوصى بتمويه عما ذكر وهل المراد من حكم عليه به ذلك  
وان كان في نفس الامر حاصل من وطى حلال **الجواب**  
الاصح عند الاصم بانه يحكم المؤمن في الظاهر وصحة  
التناكح والمراد بالحديث الحمل على الغيب اذا المراد كامل  
الحاقة فان الحكم اليه من غير قطع ومن روي الحديث  
لا يبحث فعناء لا يلد نجسا عند بعضهم وان سلم عند  
النجس به على الاطلاق فهو عدم صفه كمال لا ينتم نفي العلم  
الايمان اذ ليست مسمية ولا لارادة والمرضى رضى به  
عنه وارضاه ورفع درجة ومثواه ومن اخذ اخذه

بانغ

بانغ في الحكم بكفره وانه اذا اظهر ايمانا فان باطنه  
يكون مخالفا له والمراد به من كان في نفس الامر **مسألة**  
ام لا يصح الحكم الشرعية فانها تتبع الظاهر لا النفس **مسألة**  
**الطوي** ما قوله دام ظله في انية الخمر المتغيرة خلا  
لوكالات ناقصة بل يظهر اعلاها الخالي من الملاقى مع  
انه نجس بملاقات الخمر ولا ام الا فان كان انما في غير  
الانتفاع بذكر الخمر اذ يتعبر اخرجه الاجرة لا  
قاة ذلك المحيط بالنجس **الجواب** بل يظهر الا باطل  
ومن الناس من حكم بغيرها في موضع الخمر وجعلت  
وله ضعف الانية وشبهه وليس بشي وانما الموفق  
**مسألة** ما قوله دام ظله في شخص مكره  
في وقت لا يتمكن فيه من قطع المسافة الى الحج كمن ملك  
في العراق في ضعف مثلا ثم انه عقله نكاحا بمهر لا يفصل  
مما يملكه عن قدر ما يقطع بها المسافة للحج في وقته بل  
يكون الحج المستقر في ذمته والحال هذه ام لا وهل لو لم



يكون عقد فكا حابله سبب ذلك الحال قبل وفته لم يح  
 تصح الهبة ولم يستقر الحج في ذمته ام لا وهل لو كان عليه فكا  
 او نذر مقبلة او مطلقه او مستتمه بعد اوعين بل يجب  
 صرف الحال فيه ام في الحج على تقدير ان لا يكف بل جمع وهذا يقتضيه  
 النذر والراحلة من موند السنه في الحنن ام لا وهل يصح الحج  
 مع شغل الزمير بحق له كزكوة او خمر او حق ادمي كغصوة  
 او مستلح مطالب به او لا يعلم به المستحق ام لا فان كان  
 الثاني فما المراد من قولهم نوحج بحال حرام صح حجه مع سبق  
 الوجوب بغيره **الحج** لا يستقر الحج على هذه الصورة فاما  
 بمنع الاصحاب من التزويج من استطاع وهو المتبع في ايام  
 سفر القافله او ما قاده وكذا الكلام في الهبة وغيره  
 والكفارات اعني في الحال والنذر كذا مقتضى من  
 جملة الذين التي يمنع الاستطاعة الا بعد انقضاء الخمر  
 وج منها والحسن لا يتعلق بقدر الاستطاعة لانها من المكنون  
 نعم لو كان الاستطاعة تدريجيا في سنين متعده فان  
 الحنن

الحنن يتعلق بالسنتين اس لفته على حال الاستطاعة والا  
 صح صح الحج لمن عليه حقوق وان كانت مفسدة لانها واجبة  
 اجتماعا فيخرج عن العهدة بفعل ايها شء والاحتياج بان  
 حق لا ادمي مقدم على حق الله تعالى والامر بان شئ او مستند  
 للمني عن صدره وان انتهى فقد لعباده ممنوع مقدما له لكن  
 فحار تحقيقه في الاصول **المسألة الرابع** ما قوله ادام لله فضله  
 فيما توافه شيخنا في المختلف من انه لو لم يعم الوصي بالوصية  
 غلبه ردءا بعد موت الوصي هل يعمل عليه سيرة ام لا فان كان  
 فلو رد الوصي الوصية هل يكون ضامنا لما يتلف من حال  
 الوصي على تقدير انه لو دخل في الوصية يحفظ ام لا  
 الذي رد عليه كلام اصحابنا روايه انه لا يجوز الرد  
 فلو رد لما يحفظ كان ضامنا لما يتلف سبب اتمامه  
 الحفظ لان ذلك عين التفریط **المسألة الخامس** ما قوله  
 ادام فضله فيما يتبدل التجار من انهم يوردون اثمانا منهم  
 عند السفر مع غلبة ظنهم انه احفظ لها لانه لو كان بيده شخص



وديعه او مضاربه او هو كبر حتى او رد عن ذلك عند الطوف  
 من غير اشتهاد عليه بل يكون مقدر على مجرد ذلك ام لا وهل  
 فرق بين مالو كان الصراف مسلما او كافرا عدلا او فاسقا  
 ام لا وهل لو اورد ذلك عند الصراف ولم يعلم انه لغيره حتى  
 اورد لنفسه ايضا شيئا اخر يكون بمجرد ذلك قد مرجه في حاله  
 ام لا وهل يجب عليه والحالة هذه ان اذا اخذ من الصراف  
 شيئا ان يقول اعطني من الوجبة الفلانية الذي يمام يكف  
 قصده اليه من غير اعلام الصراف واما قوله انه اذا قبل  
 الحوالة بغير الوديعه على الصراف من غير قبض يكون ذلك  
 بمنزلة القبض ويصح تسليم العين سابقا على الحوالة او  
 على قبض الثمن كما قد جرت عادة التجارة يكون نفسه على  
**الجواب** اذا لم يكن ما ذكرنا في الابداح بغير اشتهاد ضمن بترك  
 الاشتهاد سواء كان الصير في عللا او لا والفرق بين ان يجعله  
 وديعه عند او فقه ضا عليه اما لو خلطه فان كان قد جعله  
 وديعه وخلط الصير في جماله ضمن الحودع مع عدم سبق  
 الاذن

الاذن من المال كونه ايضا تغيب الصير في وديه جمع مع  
 جهله على الحودع واما القبض فان كان ما ذكرنا في لاقتداف  
 ولم يعلم الصير في بانه ان المال بينه وبين غيره فانظروا  
 ان ينفذ القبض كافيه وان علم فلا بد من تعيين الصير في  
 المدفوع والحوالة على الصير في وقبوله بما سببه القبض  
 فيجوز تسليم السعة الى المجد ولو سلم العين قبل ذلك كما  
 ان ضامنا هذا كله اذا لم يكن العامل قد ساذن في هذا  
 اكله **المسألة الأولى** ما قوله دام ظله في شخص لودع شيئا  
 اخر وديعه سلمها الى اخر ولم يامره بالاشتهاد عليه بل  
 على الحودع او قال له المستودع اني لا اشتهد عليه فمضى بذلك  
 ثم اتفق موت الحودع قبل تسليم المستودع الوديعه ولم  
 يعلم بموته ثم سلمها الى ذلك العامور بتسليمها اليه من غيره  
 دشهدا ثم علم فيما بعد موت الحودع يكون هل يكون الوديعه  
 الاول ضامنا لها كنه الميت لعدم اشتهاده او لعدم اذن  
 نهم في التسليم ام لا ويكون اذن الميت كان **الجواب** تضمن



و لو دفعها بائنا لان لا اذن بموتة انفسحت الوديعة  
و صارت امانة شرعية لا يجوز ايداعها عند الغير مع امكان  
حفظها على حال الاباذن الوارث و الجمل لا تنقلها الى الوارث  
ليس من يلا المضمون ليس وى الخطا و العهد في تلف الاموال  
نعم ينزل الاثم في الدفع **المسألة السابعة والعشرون** ما قوله دام ذلك  
فيما يخرج الوديعة والمضارب والوكيل على العدة و من محال  
يستحق شرعا كالتفاوت و وزن الاعراب و مدارتهم هل يكون  
لازما مع عدم اذن المودع و اعوكل المضارب بهم لا و هل  
بمجرد طلبه النظام بذلك يباح التسليم ام يتوقف على نوعه  
بالا بدو لو بائنا مثلا او كلام لا يحتمل مثله و هل يجوز للمودع  
و على العامل والوكيل استنابة احد في الاخراجات المذكورة  
ام تجب المباشرة بنفسه و هل يمكن بغيره حول متعده  
الاثنى من متعده من المولى حمد على حدته متعنه و له دراهم معينة  
للاخراج عليه فاتفق ان اخراج احد الاموال على جميع المحول  
على ظلمه معينة و فقط صاحب المال منها جزء معلوم ثم اخراج

مال

مال لاخر في مظلمة اخرى على لوجه المذكورة و هل له فيها  
بعد لو دفع ذلك المخرج على المحول و حاب كل حمل بقطر  
فما فضل لصاحب الفضل من مال لاخر و هكذا ام ليس له  
ذلك بل يجب اخراج كل مال على حدته في وجه المدايات من  
صاحبه بقطر منه فان كان الثاني فلو فرض انتزاع مال  
حب الجمل ثم جاءت مظلمة اخرى و ليس له مال و ليس له  
من يباع عليه جزء من الجمل و يخرج ثمنه عنه هل للذي  
بيده استدانه مال للاخراج و يكون لازما لصاحب الجمل  
ام لا و لو فرض ان هناك شقة يملك بالنجس الاو كس  
هل يكون مخيرا ام يرد على الاصلاح لو كان الدين بقايه ايضا  
ام يتختم ابيع و ما قوله من يتاجر بحمل مع شخص و يخط  
المستاجر على موجه ضمان جميع النظام و الوزن المتعلقة به  
و يترديه على اجرة المثل زيادة تقارب ذلك النظام هل  
يصح الشرط و يلزم الضمان ام لا و هل لو فضل عن اجرة المثل  
و من ما دفع في وجه النظام ثمن عن الذي يقدر به يستحق



الموجر ام لا وكذا الواعوذ هل يجب على المستاجر الدفع  
الى الموجر ما اعوذ ام **الجواب** اذا كان الموكل والمودع  
والقارض يعلم بالحال وقد صار هذا مشهور فلا ضمان  
فيه ولا اثم ولا يتوقف تسليمه على امر اخر بل يكفي الطلب  
الذي يغلب معه الظن بالاضرار عنه وعدم المكسب من  
دفعه واذا كان الجماعة متعددة اعطى من مال كل من ماله  
ولو اقتضت المصلحة المدايا في الاموال على ما جرت به  
العادات كان جائزا ولا ضمان ويجوز الاستئنا ببيع  
للعادات من عادة المباشرة او الاستئنا به وانما يهران  
العاده جائزه في هذه الضرايب الى الاحزاب ان يتولها  
من العاقلة بعضهم فيما يتابع هذا جائزا وله الاستدانة  
على صاحب المحل اذا كان اصلي من البيع ببيع للمعرف  
ولا ينبغي ان يذكر فيه شرط النظام باطل لجهالة بوج  
جود اثم بقدر ما فلو دفع شيئا باذنه وكان قد دفع اليه  
اجره وتقاصا ورجع صاحب الفضل ومولانا ادام الله

نع

نع افادته هو صاحب الفضل والفضائل وعز العلى  
الا ما نل اطلع الله شمس علومه في الافاق وحال بينه  
وبين ما يمنع من استكمال النفس ونفعنا ببركات دعواته  
واقفاسه واذا نظرا بمجاري عين انقاسه بحق الحق و  
اهله صلواتهم عليهم وصلى الله على محمد وآله اجمعين الطاهرين  
المعصومين ببرحمتك يا ارحم الراحمين **تمت**  
من اطلع فيه على غنمه ان يدور

بالحنة السنية

٢٢٢٢٢٢٢٢  
٢٢٢٢٢٢٢٢  
٢٢٢٢٢٢٢٢

اي كتاب مال ملا محمد وضاه كس  
طمع كندر بلغت خدا و نفي من رسول  
كفر فتا و شود امين يا رب العالمين

